Oriental.ma
أو
كيف نطبع علامتنا ؟

منذ 2007، برمجت وكالة الجهة الشرقية نشاطها التحريري ضمن إستراتيجيتها التواصلية. وبذلك فَرَضت مجلة لأفكار، موضوعاتية، نَفسها لتوفير جمهور للفاعلين الجهويين، ولكن أيضا لتقديم قراءات خارجية، مغربية من جهات أخرى من المملكة أو أجنبية، حول المواضيع الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية. وقد دفع طموح التواجد القوي على الانترنيت والرغبة الأكيدة في تحفيز الروابط بين الدعامات الافتراضية والدعامات المادية إلى تبني إسم يجمعها، اختير له Oriental.ma.

من الأعداد الأولى، فرضت ضرورة إصدار طبعات خارج السلسلة نفسها حول مواضيع ظرفية، ذات أبعاد متعددة، غالبا ما تكون مرتبطة بأحداث. فقد أنتجت الوكالة إلى يومنا هذا عشرين عددا من المجلة، من بينها 6 أعداد خارج السلسلة.

ولم يتوقف التنويع التحريري عند هذا الحد، بل إن الوكالة تعمل على إصدار دراسات ساهمت في تأسيس استراتيجيات التنمية للمجالات الترابية للجهة. وقد نشرت أوراق مؤتمرات ومنتديات وندوات وكذا مؤلفات من الصنف الراقي و ستواصل إصدار مطبوعات من هذا النوع.

Oriental.ma هو اليوم مشروع تحريري يتفرع عبر مجموعات متكاملة. فالإصدارات تنشر مواضيع قيمة، وقصص تجارب مفصلة ومجموعات لا مثيل لها من المعرفة : وهذه الذاكرة التي لا تقدر بثمن لعَملِ عدد كبير من الخبراء والمفكرين والمحللين والعاملين الميدانيين أيضا، كانت مهددة بالضياع.

وهكذا أصبحت Oriental.ma تسمية لعلامة : إسم يتوفر على قدرة إضفاء علامة الجودة على المحتويات ووسمها بالصفات الايجابية.

ORIENTAL .MA

وهذا يعود إلى جودة الكُتَّاب، الذين يتم انتقائهم بصرامة.

ويعود أيضا لجودة المنتوج، من مواصفات تقنية للمؤلفات وجودة تعبير وإبداعات تخطيطية وتصاميم ورسوم وصور توضيحية، إلخ. وتُموقِع مختلف الأعداد أيضا صورة الجهة المرتبطة بها.

Oriental.ma تعتبر إذا في حد ذاتها قيمة مضافة، وسمة تدفع للقراءة، على الورق أو على الشاشة : إنها ميزة علامة. وقد فرضت هذه الملاحظة معالجة المنتج على هذا الأساس لتطويره أكثر: أولا عبر هوية بصرية راسخة، تنسحب على كل المجموعات، وجد متميزة. كما شكلت الهوية الجديدة أيضا أفضل وسيلة لإخبار الجمهور بمختلف مشاربه بأن المشروع التحريري لـ Oriental.ma يتبنى طموحات جديدة... بإظهارها !

والهوية الجديدة، المعالجة على شكل خرطوشة مثل راية موقع، تحافظ على رموز ألوان وكالة الجهة الشرقية، وهي معزولة عن إطار معمول باللون الرمادي، وبإمكانها التوافق مع تشكيلة واسعة من الخلفيات سواء من اللون الموحد أو من الصور.

وتعرب وكالة الجهة الشرقية عن أملها في أن تكون هذه الهوية البصرية مقنعة ومغرية، وأن يتم حفظها بسهولة وسرعة، وتلتزم الوكالة من جانبها بمواصلة إصدار مؤلفات في مستوى هذه العلامة المتجددة.

الفهـــــرس

الأخبـــار

2020-2006
من «الإقلاع» إلى «الأنظمة الإقتصادية عالية الأداء»
مع توفيق بودشيش
3

إضـــاءات

من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة
مع
خايمي مول دي ألبا كابوت
15

علامـات

الانطلاقة الصناعية في الإستراتيجية التي تتبعها وكالة الجهة الشرقية
مع أحمد لمريني
42

إفتتاحية

الجهة الشرقية تتأهب لغزو مجالات صناعية جديدة 3

الأخبـار

2006-2020، من «الإقلاع» إلى «الأنظمة الإقتصادية عالية الأداء» : تطور ضمن التماسك 4
توفيق بودشيش
باحث اقتصادي، مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية

وقع الاستراتيجيات الصناعية على تنمية المجالات الترابية : نموذج الجهة الشرقية 6
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

الوضـع

التنمية الترابية السياسات الصناعية : أدوات للماضي أو للمستقبل ؟ التجربة الأوروبية 9
كريستيان سوبليس
مدير تنفيذي – الجمعية الأوروبية لوكالات التنمية (EURADA)

إضـــاءات

الممارسة والبحث عن طريق التنمية الصناعية للصين 13
سون شوزهونغ
سفير جمهورية الصين الشعبية بالمغرب

من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة 15
خايمي مول دي ألبا كابوت
الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالمملكة المغربية

إشكالية التنمية الجهوية في الدول العربية 18
محمد بن يوسف، مدير عام
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

دينامية صناعية في خدمة التنمية الجهوية – نموذج الجهة الشرقية 23
محسن السمار، مدير مجلس الإدارة – ميدز (MEDZ) – مجموعة صندوق الإيداع والتدبير

الاستثمار الصناعي بالمغرب : عوامل الجاذبية 25
أحمد فاسي فهري، مدير عام سابق
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

علامـات

التنمية الصناعية : دور الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب 27
منير بنيحيى، المدير المكلف بالحظائر الصناعية
الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية والاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية : دعم استراتيجي 30
عبد الكريم مهدي، مدير عام صندوق الاستثمار للجهة الشرقية – رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية

تشجيع التقنية الصناعية الصغيرة 35
محمد الوحدودي
رئيس مؤتمر فرنسا الدول المغاربية

الصناعة في الجهة الشرقية – تحديات تثمين الموارد المحلية والاندماج الترابي 37
توفيق بودشيش، باحث اقتصادي
مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية

الانطلاقة الصناعية في الإستراتيجية التي تتبعها وكالة الجهة الشرقية في مجال التنمية الجهوية 42
أحمد لمريني
استشاري لدى وكالة الجهة الشرقية

المنطقة الشرقية تراث صناعي ومنجمي ينبغي تثمينه 44
عبد القادر كيتوني
عالم جغرافيا وأستاذ جامعي سابق

تركيـز

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية 52
مع أحمد لمريني
استشاري لدى وكالة الجهة الشرقية

أنتر أويل، قصة نجاح للصناعة الفلاحية 53
مقال لإدارة التحرير

غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور في قلب الانعاش الصناعي الجهوي 54
عبد الحفيظ الجرودي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور

المنتجات المحلية، سلاسل واعدة في مجال الصناعة الغذائية 57
أحمد لمريني
استشاري بوكالة الجهة الشرقية
كريم يحيى
مكلف بمهمة بوكالة الجهة الشرقية

Oriental.ma

مدير النشر : محمد امباركي • مدير التحرير : توفيق بودشيش • سكرتيرتا التحرير : مريم ناوي وصوفيا إدريسي قيطوني
التصميم : TOPIC • الترجمة إلى العربية : أبدر المريني • الإشراف على الترجمة : الكبير حنو
•رقم الايداع القانوني : 24/07 • ISSN : في تحضير • وكالة الجهة الشرقية : 12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 20 30 75 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma

لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها

ORIENTAL .MA

تساهم وكالة الجهة الشرقية في تكوين وتداول المعرفة

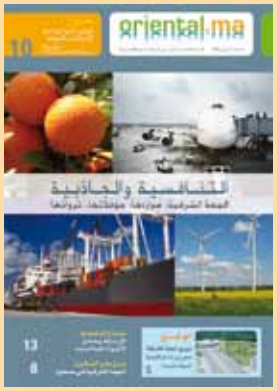

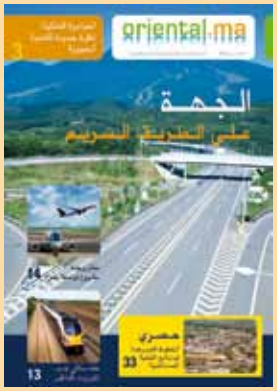

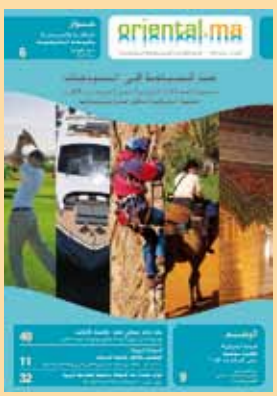

وكالة الجهة الشرقية

يمكن الإطلاع على منشورات وكالة الجهة الشرقية على :
www.oriental.ma

إفتتاحية

الجهة الشرقية تتأهب لغزو مجالات صناعية جديدة

لم تعد الصناعة ما كانت عليه في السابق. فمن ثورات إلى ثورات، لم يبقى لصناعة اليوم ما يشبه سابقاتها. والصلة بالفضاء المادي، بالخصوص، مازالت تعيش تقلبات جديدة وعميقة. وعندنا، تتوالى الاستراتيجيات الوطنية، وتتكيف مع الظروف الجديدة، وتغتني بمبادرات مبتكرة تدعم مكتسبات «المهن العالمية للمغرب».
الصناعة، هي إنتاج السلع، المادية واللامادية، بشكل متسلسل : إنه تقريبا التعريف الوحيد الذي ما زال صالحا. فإذا كان المَقر ما زال يحتل موقعا رمزيا في المؤسسة، فإن القطب المالي قد يكون مقيما في منطقة من العالم تتمتع بامتيازات جبائية، وأن يتم الإنتاج حيث التكلفة هي الأقل والجودة المطلوبة، وحتى أن يكون مشتتا عبر المناطق، والبلدان، والعالم ليحصل التجميع النهائي للمُدخلات في موقع مختلف. فالصناعة دون مصنع هي إذا واقع ملموس من الآن، سواء بالنسبة للشركات الكبيرة جدا أو بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الختام، إعادة ترتيب كامل للفضاء المادي على الصعيد العالمي، بين حدين : حواضر كبرى آمرة ومناطق إنتاج أو تجميع تنفذ الطلبيات.

في المقر، يتم التصميم، والابتكار والتجديد، والتسيير، والهندسة المالية، والتسويق... وهي مهن حاملة ذات قيمة مضافة عالية، ويحتضن حضريين يتوفرون على تأهيل عال ويستفيدون من أجور جيدة. و«العواصم الكبرى» تستقبل أدمغة هذه الشركات. وبالنسبة للإنتاج، مناطق للتنفيذ تحت مراقبة الشركاء الموصيين. وبين الاثنين، بلدان تسمى صاعدة، لها قدم في مركز القرار، وقدم في التنفيذ. وهذا القانون القاسي، الأوحد، أعاد تحديد الفضاء المتدرج وتأهيل المجالات الترابية على الصعيد العالمي.

ثورتان هائلتان حملتا هذا التقسيم في المهام وتعيين الفضاءات الناتجة عنه : التكنولوجيات التي سمحت بتبادل المعلومات في حينها عبر الانترنيت، ووسائل النقل واللوجستيك، بالنسبة لحركة السلع – المدخلات، مواد نصف كاملة أو كاملة – والأشخاص، حينما يتعلق الأمر بتنقل الكفاءات. ويتجلى هنا الدور الحاسم والمنتظر للبنيات الجديدة المنجزة في خضم المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، من طرق، وطرق سيارة، وسكك حديدية، وموانئ ومطارات، وتجهيزات لوجستيكية... وهي منشآت توفر كل حظوظ النجاح لجهتنا.

وبعض أرباب الصناعة بالجهة الشرقية يغتنمون من الآن، الفرص التي أحدثها السياق الجهوي الجديد. ونقصد المستثمرين الذين يراهنون على البرامج الصناعية لسلوان/ الناظور، بركان / مداغ أوالقطب التكنولوجي لوجدة. لكن آخرين أدرجوا نموهم من الآن في سياق عولمة المبادلات : فمن منا يعرف مغامرة رجل الصناعة البركاني الذي يحول فلفل بوركينا فاسو لتصديره إلى أطراف المعمور ؟ إنها حالة مثالية تشكل نموذجا يجعل جهتنا تحتل مكانتها الكاملة في المبادلات بين إفريقيا–المغرب/ الجهة–أوروبا / العالم حيث كل واحد رابح.

واليوم، بلدنا يعلن عن طموحاته الجديدة : اختيار «التسريع الصناعي» الذي لن تتوانى نتائجه الايجابية في طبع الفضاء المادي، وأيضا الدائرتين الاقتصادية والاجتماعية، بنفس القدر دون شك. والمخطط الجديد يتحدث عن «منظومات اقتصادية» وكل جهة من جهات المملكة تفكر من الآن في احتضان المنظومة هذه، أو خلق تلك، أو تمثل ثالثة، وهي تعتمد في ذلك على مكتسباتها وإرادة ممثليها.

هذا العدد المخصص لموضوع قديم أضحى جديدا، يوضح الراهن الجديد الذي يفرض نفسه وكذا التنظيم الكوني الجديد، بفضل النظرة الثاقبة للكتاب الذين أثرَوْا هذا العدد، والذين نتقدم لهم بالمناسبة بأحر التشكرات.

محمد امباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

2006 – 2020، من «الإقلاع» إلى «الأنظمة الإقتصادية عالية الأداء» : تطور ضمن التماسك

توفيق بودشيش
باحث اقتصادي
مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية

لقد أعطى مخطط إقلاع دينامية صناعية جديدة مهيكلة للاقتصاد المغربي. والمخططات المتتالية تؤكدها وتكيفها مع التحولات والسياقات. جولة مقتضبة.

إحدى المزايا غير اليسيرة لمخطط دعم الصناعة المغربية الذي تم تقديمه خلال المناظرة الأخيرة للصناعة (أبريل 2014) من طرف الوزير مولاي حفيظ العلمي، تكمن في تماسكه وتناسقه مع المخططات السابقة.

مخطط إقلاع (2006 – 2009)

أرسى هذا المخطط الذي انطلق في دجنبر 2005 رؤية استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية للمملكة خاصة عبر تحديد سبع قطاعات ذات أولوية كمهن عالمية للمغرب. وهو يندرج جيدا في السياق الدولي، الذي كان يفرض على الاقتصاد المغربي انفتاحا معقلنا على المحيط الدولي. وقد جُعلت هذه القطاعات الموجهة نحو التصدير كأولويات وطنية. وهذا الاستهداف القطاعي يسمح للمغرب بالاستناد على ميزاته المقارنة (كلفة اليد العاملة المؤهلة، الموقع الجغرافي، اتفاقيات التبادل الحر، استراتيجية عقارية، إلخ.).
وهكذا، فإن المملكة تتموقع بشكل حديث في اقتصاد معولم. كما أن الشروط مجتمعة لجلب استثمارات جديدة، وخاصة الاستثمارات الخارجية، نحو الصناعة، متطابقة مع طلب الأسواق العالمية. وقد حددت أهداف : المهن العالمية السبع للمغرب التي اعتبرت محركات للنمو الاقتصادي، ينبغي أن تمثل 70% من النمو الصناعي للمغرب في 2015 إلى جانب خلق 400 000 منصب شغل.

مخطط انطلاق (2008)

هذا المخطط المكمل لمخطط إقلاع، يدمج قطاعات جديدة واعدة في إطار مقاربة «إقلاع» : البيولوجيا الحيوية، والإلكترونيكا الدقيقة وتكنولوجيات النانو.

مخطط إقلاع 2006 – 2008

استهداف قطاعي حول سبع مهن عالمية للمغرب :
1- الأنشطة المرحلة
2- صناعة السيارات
3- صناعات الطيران والفضاء
4- الصناعات الالكترونية
5- صناعات النسيج، والجلد والصناعة التقليدية
6- الصناعات الغذائية والتكوين
7- منتجات البحر

مخطط الانطلاق

إدماج 3 قطاعات جديدة

الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009 – 2015

– متابعة الاستهداف القطاعي (المهن العالمية للمغرب)
– عقدة بين الدولة والقطاع الخاص
– الحكامة المتصلة بمناخ الأعمال (إحداث المجلس الوطني لبيئة الأعمال)
– إحداث الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار
– 12 مليار درهم (34% مخصصة للتكوين و24% لتحفيز الاستثمار)

برنامج تسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020

– تعزيز المهن العالمية للمغرب ورسملة النتائج
– إدماج سلاسل النسيج الصناعي
– 10 تدابير رئيسية
– تعزيز تعويض القطاع الصناعي عبر الطلبيات العمومية
– الانتقال من غير المنظم نحو المنظم (إحداث نظام المقاول)
– المتابعة اليقظة لاتفاقيات التبادل الحر
– وضع صندوق لدعم الاستثمارات بمبلغ 20 مليون درهم
– التوقيع على 33 اتفاقية

الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009 – 2015

مع تأكيد الاستهداف القطاعي، فإن الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي يركز على الجوانب المؤسساتية للمواكبة وتحديث محيط الأعمال لتشجيع الاستثمار بالقطاع الصناعي. ويحدث الميثاق تعاقدا بين الدولة والقطاع الخاص بتحديد أهداف على مستوى التشغيل على وجه المثال (220 000 منصب شغل محدث في أفق 2015 في ميدان الصناعة) وأهداف للإستثمار وزيادة النمو (نسبة نمو تبلغ 1,6% سنويا في القطاع الصناعي).

ومن جهتها، تحدث الدولة عرضا عقاريا بإعطاء الانطلاقة لـ 22 أرضية صناعية مندمجة موزعة على مناطق المملكة وتضع تمويلات لتحفيز التكوين والاستثمار. وقد أُحدثت الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات للإرتقاء بـ «عرض المغرب» لدى كبار المستثمرين وطنيا ودوليا. وتبذل أيضا جهود لتحسين مناخ الأعمال بوضع المجلس الوطني لبيئة الأعمال.

الأهداف

– ينبغي أن تمثل القطاعات الـ 7 المستهدفة (أو محركات النماء) الموجهة نحو التصدير 70% من النمو الصناعي للمملكة في 2005
– ربح نسبة 1,6% إضافية سنويا من الناتج الداخلي الخام (أي بزيادة 90 مليار درهم)
– إحداث 400 000 منصب عمل في أفق 2015
– مساعدة الاقتصاد على التخلص من تبعيته اتجاه القطاع الفلاحي

التكنولوجيات الحيوية، والاكترونيات الدقيقة وتكنولوجيات النانو

الأهداف

– عقد ميثاق وطني بين الدولة والقطاع الخاص
– ربح 1,6% في زيادة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام
– إحداث 220 000 منصب عمل
– 22 أرضية صناعية مندمجة موزعة على مناطق المملكة

الأهداف

– إحداث 500 000 منصب عمل في أفق 2020
– رفع نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام الوطني بـ 9 نقط إلى غاية 2020 (من 14 إلى 23%)
– وضع أنظمة اقتصادية صناعية عالية الأداء
– رفع قيمة السلاسل
– تقوية الطابع الإفريقي للمملكة

ويمثل البرنامج تطورا لمخطط إقلاع نحو أنظمة ذات أداء مرتفع تهدف تعزيز المكتسبات وتقوية النتائج.

برنامج تسريع التنمية الصناعية (2014 – 2020)

يُقدَّم هذا البرنامج على كونه مخطط لتدعيم المهن العالمية للمغرب، ولتحويل القطاع الصناعي المغربي والاستفادة من الانجازات. وهو يدعم مقاربة موجهة إلى إدماج كل السلاسل الصناعية المغربية (القديمة والجديدة) في إطار ما سمي بـ «أنظمة اقتصادية صناعية مرتفعة الأداء»، التي تجمع بين الأداء العالي للمقاولات الكبرى مع أداء المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل مضاعفة الأثر التحريكي على القيمة المضافة، وعلى التشغيل والاستثمار.

وقد تم تحديد أهداف في أفق 2020 : 500 000 منصب عمل، وقطاع صناعي يمثل 24% من الناتج الداخلي الخام الوطني (ربح 9 نقط). وقد وضعت الدولة صندوقا للتنمية الصناعية بمبلغ 20 مليون درهم لدعم الارتباطات بين الصناعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم الترويج لـ «عرض المغرب»، وتعبئة 100 هكتار من العقار يخصص للإيجار لفائدة الصناعيين[1].

دينامية صناعية رغم نتائج لا ترقى إلى الطموحات

مخطط التسريع الصناعي الذي يعتبر مرحلة جديدة لتحويل القطاع الصناعي، هو أيضا، بين السطور، استراتيجية تصحيحية لمواجهة أوجه قصور المخططات السابقة على صعيد النتائج. وهكذا، كان مخطط إقلاع يترقب 50 مليار درهم إضافية في الناتج الداخلي الخام الصناعي في 2015، حسب مكتب الاستشارة JFC consulting. وفي 2013، لم يتم إنجاز إلا 28,4 مليار درهم (أي 56,8%). وكذلك الأمر بالنسبة لزائد الصادرات : فمن 95 مليار درهم المنتظرة، لم تنجز سوى 24,3 مليار درهم. ومن بين الـ 220 000 منصب شغل جديد المعلنة في 2009، تم إحداث 78 000 فقط [2]. ودائما حسب JFC consulting : «*سلسلتي صناعة السيارات وصناعة الطيران لا تقودهما إلا مقاولتين أجنبيتين من الحجم العالمي (رونو وبومبارديي). أما مصنعو لوازم وتجهيزات هاتين الصناعتين من الصنف 1 فلم تَتْبع. وتسجل الالكترونيكا والصناعة الغذائية ركودا، وتتراجع صادرات النسيج. وسجلت الأنشطة المرحلة نموا بنسبة 18% سنويا خلال السنوات الأخيرة، لكن من 20 مليار درهم المنتظرة، لم تتحقق سوى 8 مليار. وفي المقابل، في نصف الطريق، تم إحداث 55 000 منصب شغل من 100 000 المنتظرة في 2015*».

في ما يتعلق بالأرضيات الصناعية المندمجة، أشار وزير الصناعة، مولاي حفيظ العلمي، في مقابلة صحفية حديثة : «*نسبة الملء الحالية هي 1,9% كنا نتوقع مساحة تصل إلى ما يقارب 19 مليون متر². واليوم لا تتجاوز المساحات المبنية 578 000 متر² منها 356 000 متر² مسوقة. وفي مجموع مناطق الدار البيضاء نير شور، والرباط تكنوبوليس، والمنطقة الحرة للقنيطرة، وتطوان شور وفاس شور، لا تتعدى عدد المقاولات المستقرة 124*».

وبالرغم من قصور النتائج، جزئيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن مخطط إقلاع زوّد المملكة برؤية جديدة للتنمية الصناعية وأسس لقواعد دينامية جديدة. وهو يمكن المغرب من التقدم، ومن التخلص تدريجيا من تبعيته للقطاع الفلاحي ومن الانطلاق في ميثاق اجتماعي جديد للارتقاء بالصناعة. وهكذا، تم خلال المناظرة الأخيرة حول الصناعة التوقيع على 33 اتفاقية بالخصوص مع الاتحادات الصناعية، والتجمع المهني لأبناك المغرب، والملك الخاص للدولة، ومستثمرين أجانب.

1- مقابلة بـ La Vie Eco لـ 4 أبريل 2014.
2- www.econostrum.info مقابلة 18 مارس 2013.

وقع الاستراتيجيات الصناعية على تنمية المجالات الترابية : نموذج الجهة الشرقية

يتزامن هذا النص مع تقديم الإستراتيجية الصناعية الجديدة للمملكة. وبتقديم العرض الجديد للفضاءات الصناعية بالجهة الشرقية، فإن القطاع الوزاري المعني يؤكد على مدى مسايرة هذه الفضاءات للمفاهيم الجديدة التي تحمل في طياتها آمالا للجهة. وستستفيد هذه الأرضيات من الآفاق الجديدة التي يفتحها أمامها « مخطط التسريع الصناعي ».

بفضل الرعاية الملكية، تعيش الجهة الشرقية منذ بضع سنوات نهضة حقيقية. فقد انطلقت العديد من الأوراش لتجعل من هذه الجهة منطقة جذابة بفضل التجهيزات الأساسية الجديدة ولكن أيضا عبر المشاريع الصناعية الكبرى المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

ومواكبة للتحول التنموي للجهة، فقد حدد برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية والذي أُطلق عليه إسم ميد إست، أهدافا تجعل من الجهة الشرقية منطقة صاعدة في مجال الاستثمار وإقامة إطار مُوات لبروز نسيج صناعي أقوى، يطمح في أن يجعل من الجهة الشرقية البوابة الثانية المتوسطية للمغرب، لتخلق بذلك توازنا لمحور التنمية الأطلسي طنجة – الدار البيضاء – أكادير مع محور جديد متوسطي طنجة – الناظور.

وقد ارتكز برنامج ميد إست، الذي يعد تنزيلا جهويا لإستراتيجية إقلاع، التي أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، على دراسة للتموقع مكنت من إبراز مؤهلات كبرى لنمو الجهة لفائدة العاملين في قطاعات الصناعة الغذائية وأنشطة صناعية أخرى ذات قيمة مضافة، وخاصة الاندماج الصناعي المرتبط بالطاقات المتجددة. كما أن الاستراتيجية تشمل الأنشطة اللوجستية التي ترتبط بنشاط الميناء، كالتخزين، والتوضيب وما بعد الإنتاج.

ويتوخى برنامج ميد إست تنمية حظيرة صناعية بسلوان، وقطب تكنولوجي بوجدة وقطب للصناعة الفلاحية ببركان. وتوجد هذه المشاريع البنيوية في صميم الجهود الرامية إلى الارتقاء بالتنمية الاقتصادية بالجهة الشرقية، عبر تحفيز الاستثمار، وتشجيع خلق مقاولات صغرى ومتوسطة وتوفير عرض من الأراضي والعقارات على أرفع مستوى من الجودة من أجل تلبية حاجيات المقاولات الصناعية والخدماتية في مجال طاقة الاستقبال التنافسية.

الحظيرة الصناعية لسلوان : خلق 12 000 منصب شغل

إن مشروع الحظيرة الصناعية لسلوان، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 17 يوليوز 2008، هو ثمرة شراكة بين الوزارة المكلفة بالصناعة، ووكالة الجهة الشرقية، وغرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور وشركة ميدز بصفتها مهيئا منميا.

من المقرر أن يقام المشروع على وعاء عقاري بمساحة 72 هكتار، قابل للتوسع ليصل إلى 142 هكتار، وسوف يصمم على شطرين مساحتهما على التوالي 44 و28 هكتار. وقد بلغت نسبة تسويق الشطر الأول الجاهز حاليا، 17%.

ويستفيد الموقع، الذي يوجد على بعد 12 كيلومتر من إقليم الناظور، من موقع استراتيجي بمقربة من المدار المتوسطي، ومطاري العروي ووجدة أنجاد، وميناءي بني أنصار ومليلية وكذا محطة القطار بالناظور.

والحظيرة الصناعية لسلوان، التي تعتبر مكونا مهما لمشروع القطب التنموي الصناعي للجهة الشرقية، ترمي إلى إعادة تموقع النسيج الصناعي الجهوي في مهن تستطيع فيها الجهة الشرقية أن تبرز مؤهلاتها (قرب، يد عاملة مؤهلة، ولوج إلى الأسواق...).

وهي موجهة لاستقبال الصناعات النظيفة، النشيطة في قطاعات الصناعات الخفيفة والتكنولوجيات ذات القيمة المضافة العالية، واللوجستيك الصناعية، وكذا خدمات دعم الصناعة (صيانة، مكاتب دراسات، تأمينات، إلخ.).

وسيضع الموقع رهن إشارة الصناعيين، فضلا عن بقع أرضية مجهزة، ووحدات جاهزة للاستعمال، ومساحات مكتبية، حاضنة لتقديم مجموعة من الخدمات، ولا سيما التكوين، ورَخْم مشاريع مجددة وكذا مرافقة المقاولين الشباب. ومن شأن مشروع الحظيرة الصناعية لسلوان، الذي يساهم في خلق الثروة وفي إنعاش التشغيل بالجهة الشرقية، أن يمكن من جلب استثمارات تبلغ حوالي 4 مليار درهم ومن إحداث قرابة 12 000 منصب عمل.

القطب التكنولوجي لوجدة : رافعة للتنمية الجهوية

مشروع آخر رائد بالجهة الشرقية يتمثل في القطب التكنولوجي لوجدة، الذي بوسعه أن يموقع الجهة الشرقية في أنشطة ذات مؤهلات نمو كبيرة وخلق لفرص الشغل ومن أن يحدث دينامية من حيث الاستثمار وإقامة مقاولات صغيرة ومتوسطة، وذلك في عدة ميادين، ومنها الطاقات المتجددة، والصناعات الموجهة للسوق المحلية، والتجارة واللوجستيك أو الأنشطة المرحلة. ويقدر الوقع المنتظر لهذا المشروع بـ 15 000 منصب عمل وباستثمارات تصل إلى 5 مليار درهم.

وهذا المشروع المقرر على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 223 هكتار، يستجيب للتوجهات الحالية للمملكة، خاصة عبر التفرعات الجهوية لبرنامج إقلاع. وهو يترجم الإلتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية والإستراتيجية الجهوية الرامية إلى موقعة الجهة في أنشطة ذات قيمة مضافة قوية. ويرتكز مشروع القطب التكنولوجي لوجدة، الذي يتمتع بموقع استراتيجي بمقربة من مطار وجدة – أنجاد، على بعد كيلومترات من المدينة وعلى المحور الطرقي السريع وجدة– السعيدية، على خمس مكونات رئيسية :

- حظيرة صناعية ولوجستية للتكنولوجيات النظيفة ؛
- منطقة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة على شكل عرض صناعي كفيل بتلبية الطلب الجهوي ؛
- قطب ثلاثي يستهدف الأنشطة المرحلة والأنشطة السياحية ؛
- أرضية تجارية ؛
- منطقة مخصصة للتكوين والبحث والتنمية.

ستخصص منطقة التكنولوجيات النظيفة، المهيأة على أساس منطقة حرة للتصدير على مساحة 94 هكتار، للسلاسل المتصلة بالطاقات المتجددة وبالنجاعة الطاقية، لتجعل من الجهة الشرقية تجمعا تنافسيا يرتكز على التنمية المستدامة.

وقد تمت تهيئة القطب التكنولوجي لوجدة من طرف شركة ميدز في إطار شراكة مع الوزارة المكلفة بالصناعة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الطاقة والمعادن، ووزارة التربية الوطنية، ووكالة الجهة الشرقية، والمكتب الوطني للكهرباء، والجهة الشرقية، والمكتب الوطني للمطارات، والجماعة القروية لأهل نجاد. وقد تمت تهيئة الشطر الأول من المشروع (107 هكتار)، بإستثمار 429 مليون درهم وانطلق مسلسل التسويق ليصل إلى 37% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة و28% بالنسبة للمنطقة التجارية و9,5% بالنسبة للمنطقة اللوجستية.

الحظيرة الصناعية لسلوان : مخطط المراحل

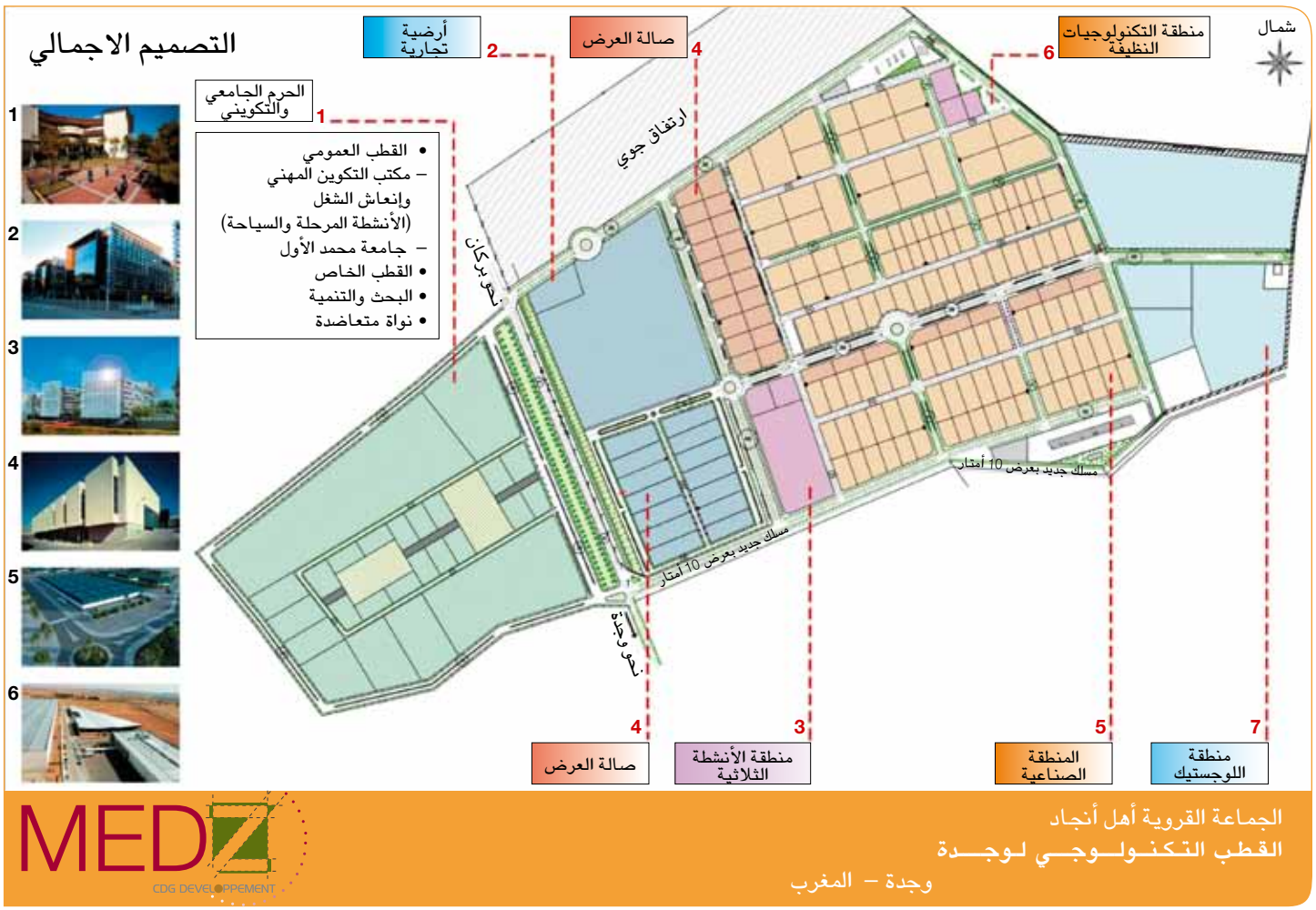

القطب الفلاحي لبركان :
مشروع واعد بالنسبة للجهة

على غرار الحظيرة الصناعية لسلوان وللقطب التنكنولوجي لوجدة، يرمي القطب الفلاحي لبركان إلى الارتقاء بالنسيج الصناعي للجهة وتحديثه. ويتعلق الأمر بقطب تنافسي مساحته 100 هكتار، يتكون من حظيرة للصناعة الفلاحية ومن قطب للبحث والتنمية ومراقبة الجودة. ويندمج المشروع في إطار الاستراتيجيتين الوطنيتين إقلاع ومخطط المغرب الأخضر، ويطمح إلى ترسيخ طابع الصناعة الفلاحية لمنطقة بركان.

وسيمكن إحداث أرضية جهوية لتجميع، وتسويق، وتحويل وتوزيع المنتجات الفلاحية من تثمين أهم السلاسل بالمنطقة : الأشجار المثمرة، والخضروات واللحوم. وقد أقيم الموقع في قلب الدائرة السقوية لملوية ويستفيد من محاذاته للطريق المدارية المتوسطية، ولمينائي بني أنصار ومليلية ولمطاري العروي ووجدة – أنجاد.

نحو نموذج
تنموي جهوي ناجح

عبر المشاريع الصناعية المندمجة والمتكاملة التي تستجيب لخصوصيات وحاجيات الجهة، فإن المنطقة الشرقية بصدد بناء نسيج اقتصادي أقوى وأكثر تنافسية ووضع الشروط الملائمة لتحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي منسجم ومتوازن سواء على الصعيد الجهوي أو الوطني. وستجعل الجهود المبذولة لبلوغ هذا الهدف من طرف مختلف القطاعات الوزارية، ومنها وزارة الصناعة، والتجارة، والاستثمار والاقتصاد الرقمي، بشراكة مع القطاع الخاص، دون شك، من الجهة الشرقية نموذجا ناجحا في مجال التنمية الترابية.

وفي إطار برنامج تسريع التنمية الصناعية 2014–2020، الذي أعطيت انطلاقته يوم 2 أبريل 2014، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تنوي وزارة الصناعة، والتجارة، والاستثمار والاقتصاد الرقمي تنمية مشاريع حظائر صناعية مؤجرة مندمجة للاستجابة للطلب الملح في مجال العقار الصناعي.

وهكذا ستشكل الحظائر الصناعية المؤجرة عرضا جديدا لكراء تجهيزات أساسية للاستقبال ذات ولوجية أفضل وتنافسية أكبر، سيعزز وينوع العرض الإجمالي من التجهيزات الأساسية والتي ستضم الشباك الوحيد، وحوض التشغيل للقرب، واللوجستيك المتطورة الضرورية للاستفادة المثلى من الدفقات الناتجة عن هذه الحظائر وكذا أداة للتكوين.

التنمية الترابية
السياسات الصناعية :
أدوات للماضي أو للمستقبل ؟
التجربة الأوروبية

كريستيان سوبلينس
مدير تنفيذي
الجمعية الأوروبية لوكالات التنمية (EURADA)

إن للمفاهيم أيضا تاريخ، يتطور كما يتطور معنى الكلمات التي تغطيها. فمفاهيم تتلاشى، وأخرى ترى النور وأخرى يتغير مدلولها. والسياقات تفسر الأمر. وقراءاتها أصبحت حاليا أقل إديولوجية وأكثر تجريبية وأكثر شمولية أيضا. وفي هذا المجال، فإن الحاضر يفهم من الماضي ويؤسس للإمساك بالمستقبل. ومفاهيم الوقت أصبحت بمثابة حقب ماضية أو يعاد رسمها بألوان المستقبل.

ازدراء الدول الغربية بالسياسة الصناعية

طوال عدة سنوات، تم نبذ عبارة «سياسة صناعية» من معجم أصحاب القرار السياسيين الأوروبيين. وتم استبدال هذه العبارة بعبارات أخرى كـ «السياسة المقاولاتية»، أو «سياسة المجموعات أو التجمعات» أو «سياسة دعم الابتكار» أو أيضا «سياسة جاذبية التراب» وحتى «سياسة التنافسية».

وهذا الإزدراء النسبي كان مبررا بقناعة مفادها أن الدول الغربية سوف تؤسس نموها وازدهارها على الإمتيازات التنافسية التي يمكن أن تحصل عليها من الخدمات (التسويق، التصميم، المالية، الابتكار، الأشكال الجديدة للأعمال، الخ) ومن البحث والتنمية + الابتكار.

فباستثناء الجوانب الاجتماعية، لا أحد كان يتساءل حقيقة عن نتائج الترحيل أو الاستعانة بمنتجات أوخدمات خارجية ذات القيمة المضافة الضئيلة ولكن ذات الكثافة من حيث استعمال اليد العاملة، والتي يتم التعويض عنها على أي حال بأنشطة راقية مرتبطة باقتصاد المعرفة وبالتكنولوجيات الجديدة للإعلام. وهكذا، فقد تطورت هذه الإقتصاديات على 3 مراحل :

- من السياسة الصناعية إلى المبادرة المقاولاتية ؛
- ثم نحو اقتصاد المعرفة ؛
- وفي الأخير نحو اقتصاد الابتكار وتكنولوجيات الإعلام.

وقد نتج عن ذلك غياب تماثل لسوق الشغل، حيث لم يعد عرض الكفاءات يلاقي طلب المقاولات. والغريب في هذه الوضعية، هو أن هذه المقاولات لم تعد تجد مساعدين موهوبين في بلدان تبلغ فيها نسبة بطالة الشباب 20 إلى 25% !

تطور اهتمام السياسات العمومية الترابية

عقب الأزمات المالية، والإقتصادية والاجتماعية المتوالية منذ 2008، يفكر الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في وضع سياسة لإعادة التصنيع. وهذه الصناعة لن تكون كما كانت عليه في السابق. فالياقات الزرقاء أو العمال سوف يكونوا مشغلين لأناس آليين أو روبوتات ولعمليات مرتبطة بالمعلومات وليس باليدويين !

وما نتائج سياسات دعم التجمعات (clusters) إلا أولى المظاهر لهذا التوجه. وبالفعل، فإن سياسة الدعم القطاعية هذه قد منحت الامتياز للتكنولوجيات الحيوية، وللتكنولوجيات الشديدة الدقة (تكنولوجيات

النانو)، والسياحة، والطاقات البديلة، والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، عوض الكمياء، والزجاج، ومواد البناء أو الصناعة الميكانيكية.

وخلال السنوات ال 25 الأخيرة، تم استخلاص دروس هامة من تفعيل مختلف الاستراتيجيات من طرف الدول، وحتى السلطات الجهوية، في مجال السياسات العمومية لدعم التنمية الاقتصادية. وقد تطورت بشكل قوي طبعا طبيعة الدعم العمومي، كما يظهر ذلك الجدول الموالي.

حقبة التنمية الاقتصادية	الفترة الصناعية	فترة المبادرة المقاولاتية	فترة الابتكار واقتصاد المعرفة
بنيات دعم النشاط	حظائر صناعية	معامل رابطة حاضنات	حظائر علمية مختبرات حية مختبرات تصميم مسرعات
مساعدات مالية	منح تخفيضات ضريبية للاستثمار المنتج	سلفات هندسة مالية ضمانات قروض صغرى	تمويل البداية صندوق «التحقق من المفهوم» ائتمانات البحث تمويل من قبل ملائكة الأعمال
خدمات النصح والإستشارة	الاستقرار التكوين معارض للتعاقد من الباطن تصدير	مخطط أعمال مراكز تقنية تجمعات عنقودية براءات اختراع تعاون بين الجامعة والمقاولة عولمة صفقات عمومية موجهة نحو المقاولات الصغرى والمتوسطة	مساعدة مراكز نموذجية تجمعات مكثفة في البحث والتنمية + الابتكار تسويق نتائج مشاريع البحث تثمين الملكية الفكرية التفكير شموليا من البداية الصفقات العمومية ما قبل التجارية

دروس الاستراتيجيات العمومية

نوضح أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من مختلف الاستراتيجيات الموضوعة خلال السنوات الأخيرة في ما يلي.

1. ستشكل التنمية الاقتصادية للتراب (أقطار، جهات، مدن، مناطق قروية) رهانا هاما لـ «المعيار الجديد» الذي سيبرز عند الخروج من الأزمة، حيث أن العودة إلى وضع ما قبل الأزمة أصبح من قبيل الخيال. وهذا «المعيار الجديد» سيكون توازنا بين :
   - التنافسية الشمولية واقتصاد القرب («بروكسمولوجيا» مبنية على إدماج السكان المتضررين من المنافسة الشمولية وعلى الاقتصاد الدائري) ؛
   - السياسات العمومية الصاعدة (bottom up) والنازلة (top down).

2. الحكامة الجيدة هي عنصر حاسم لكل استراتيجية ولتملكها من طرف كل الفاعلين الخواص والعموميين ومن طرف المجتمع المدني.

3. استراتيجية جيدة على الورق ليست أبدا ضمانة للنجاح، الذي يتوقف في الواقع أكثر على الطريقة التي يتم بواسطتها تفعيل الاستراتيجية واختيار المستفيدين النهائيين. وإعداد الاستراتيجية ينبغي أن يتبع مسارا منطقيا يمكن أن نمثله في الجدول الموالي.

4. ينبغي لخدمات الدعم أن تحتوي على استشارات أو مساعدات وعلى تمويل. ومن الحصيف ربط منح التمويل بمراجعة القدرة التدبيرية للمستفيد أو بقبوله للمواكبة في إنجاز المشروع. فكم من مقاولة حصلت على مساعدات للتصدير دون أن يقوم أحد بمراجعة المعارف اللغوية والقدرة على تدبير التتبع المالي لعملية بيع تصديرية !

5. ينبغي أن نُفكر في نظام دعم المقاولات كسلاسل قيم متكونة من حلقات تتغير كثافة قيمتها المضافة وتتكامل فيما بينها. وهذا يعني أن النظام لن تكون له إلا قوة الحلقة الأضعف وأنه لن يجدي نفعا إقامة خدمة جديدة دون توقع المرحلة الموالية.

6. ينبغي أن يتحول التقييم إلى نظام للتسيير وليس مجرد عد للنفقات المالية ولعدد المستفيدين من السياسة العمومية. والتسيير الجيد يفترض الشجاعة على تغيير تدابير بأخرى عوض مراكمة تدابير تجعل سياسة الدعم غامضة تماما على المستفيدين النهائيين.

7. في سياق اقتصادي حيث الفوارق الاجتماعية والمجتمعية تزداد أهمية نتيجة الآثار الجانبية للعولمة والرأسمالية المالية،

أهداف السياسة الجهوية	الأسبقيات العرضانية	الوسائل التي ينبغي نشرها	البرنامج	النتائج
• خلق فرص العمل • النمو الاقتصادي • التنمية المستدامة • الاندماج الاجتماعي	• دعم الاستثمارات الخصوصية في مجال البحث والتنمية • تحفيز الابتكار • تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة	• دعم البحث التطبيقي • تعزيز وتنمية الرأسمال البشري • تشجيع التعاون بين الجامعة والمقاولات الصغرى والمتوسطة • تحويل المعرفة الممولة من طرف القطاع العام إلى تطبيقات تجارية • تشجيع خلق مقاولات جديدة • تشجيع ادخال منتجات أو خدمات جديدة إلى السوق • دعم الابتكار غير التكنولوجي • تشجيع التنويع الجغرافي • المساعدة على التنويع القطاعي • تشجيع ارتقاء جودة المنتجات • دعم لتقليص المواد الأولية واعتماد ممارسات ملائمة للبيئة	• بنيات دعم المقاولات • دعم مالي • خدمات النصح والاستشارة • دعم لتسويق منتجات أو خدمات مبتكرة • خدمات ربط الصلة بين الفاعلين الرئيسيين	• إحداث مقاولات رائدة • نمو مقاولات قائمة • اقتناء كفاءات • إحداث مناصب شغل • جلب مستثمرين أجانب • مقاولات متفوقة • الارتقاء بجودة المنتجات • تنمية مجالات جديدة

فإن على سياسات التنمية الاقتصادية أن تبتكر وتدعم وتملأ اقتصادا جهويا مسؤولا مجتمعيا. وسيتأتى ذلك عبر تحفيز ابتكارات خدماتية وابتكارات اجتماعية وبالاعتماد على مفهوم «البروكسمولوجيا».

وعلى المجالات الترابية أن تستثمر في حلول لـ «اقتصاد الفقر» من أجل اقتراح بدائل لـ «اقتصادات الصدقة والهبة» واقتصاد السوق. وستظهر فرص في ميادين السكن، والتغدية، والنقل، والتأمين، والقروض، والتربية والصحة.

ويمكن تحفيز ابتكارات من طرف السلطات العمومية في ميدان الاستهلاك المشترك، والتوزيع البيولوجي، والقرب (مسار قصير)، ومسلسل انتاج محافظ على المواد الأولية (اقتصاد دائري)، وحياة جديدة للمواد وتبني الوظيفية (كراء الأشياء بدل شراءها). ومن الواضح بأن أشكالا جديدة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ينبغي تصورها للاستجابة لهذه الحاجيات الجديدة وللعادات الاستهلاكية الجديدة.

التصدير : قدرات ينبغي التصديق عليها

ويمكن تعريف البروكسيمولوجيا بتفعيل منتجات أو خدمات أو حلول جهوية استجابة لخلل محلي للسوق أو لغياب عرض عمومي مناسب. وقد عرت الممارسات أيضا بعض الخرافات الراسخة. فإذا لم يتم القضاء عليها، فإن حظوظ نجاح الاستراتيجية تكون ضعيفة. ويمكن تلخيص هذه الخرافات كالتالي :

• إن المقاولات الصغرى والمتوسطة هي التي تخلق فرص الشغل والنمو.

لا، فقط صنفان محددان من بين هذه المقاولات تقومان بذلك : المقاولات المتوسطة التي بوسع فريق تسييرها أن يدبر الابتكار والتنويع القطاعي أو الجغرافي والمقاولات الرائدة المتوفرة على مؤهلات نمو، أما المقاولات الأخرى فإنها تعرف الركود أو تموت ؛

• الابتكار ينتج عن استثمارات هامة في البحث والتنمية.

لا، ابتكار القطيعة هو حقا مدهش، لكنه نادر. فالابتكار غير التكنولوجي (خدمات، جودة، تسويق، تصميم، إلخ.)، هو ما بمقدور المقاولات الصغرى والمتوسطة الاضطلاع به أكثر من الابتكار التكنولوجي ؛

• صعوبة الولوج إلى التمويل من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة ناتج عن خلل بنيوي في السوق.

صحيح جزئيا، لكن المقاولات ليست دائما على دراية بمعايير منح التمويل لمختلف الفاعلين الخواص، من جهة، والأنظمة العمومية لا تستجيب لعجز السوق الخاص، من جهة أخرى. فصعوبة الولوج إلى مصادر التمويل هي إذا عدم تماثل بين تطلعات المقاولين (طلب التمويل) وعرض المستثمرين الخواص والعموميين ؛

• عدد براءات الاختراع الموضوعة في جهة ما علامة على حيوية في مجال الابتكار.

لا، فهذا المعيار هو فقط انعكاس لإحداث معارف جديدة. أما دينامية التراب، فلا تقاس إلا بعدد المنتجات أو الخدمات أو الحلول الجديدة التي تدخلها المقاولات الجهوية والمحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ؛

• على المسيرين العموميين أن يقتصروا على التحقق من أهلية ملفات المساعدة.

لا، عليهم أن يكونوا قادرين على تحديد إن كان المستفيد المحتمل متوفرا على وسائل استيعاب والاضطلاع بالتغييرات التي تترتب على المساعدة. فعلى المسيرين أن يطوروا ذكاء جهويا وذكاء مشاريع للتأكد من أن المستفيد من المساعدات العمومية سيحصل على أقصى الامتيازات التنافسية.

نحث بواسطة الطبع الثلاثي الأبعاد : تطبيق غير نفعي لكنه أساسي

الأمر إذا لم يعد يتعلق بأن نقنع أنفسنا بأن بمقدورنا «إنقاذ المصانع»، ولكن أن «نقود السباق في المعيار الجديد» في مجال الروبوتات، وتكنولوجيات النانو، والمنتجات المتطورة، وأرضيات تكنولوجيات الإعلام والتواصل، والتكنولوجيات الصاعدة، والاقتصاد الخالي من الكربون، والطاقات البديلة، إلخ.

والمعيار الصناعي الجديد سوف يكون مشروطا بنسبة تتزايد أهميتها من السلع والخدمات على المقاس بالنسبة للأفراد (الطبع الثلاثي الأبعاد، الشبكات الذكية، التطبيب عن بعد، إلخ.) وبالنسبة للمقاولات بواسطة أشكال لمسلسلات الانتاج أكثر تحملا، وعبر التنمية المشتركة المبنية على تكامل في المعارف. وسيتم التسويق أكثر فأكثر بواسطة أرضيات إلكترونية. فينبغي التفكير على أساس التكنولوجيات عوض القطاعات الصناعية.

أمام هذا التطور، ستحتاج المقاولات كما المجالات الترابية إلى استثمارات مناسبة من حيث الذكاء، والبحث والتنمية + الابتكار، وتكوين مهني، وتحليل للمعطيات، وتصميم للمنتجات، وتدبير لسلاسل التموين شاملة ومعقدة.

وفي الواقع، فإن المعيار الصناعي الجديد بالنسبة للجهات سوف يتأسس على قطاعات نوعية ذات قيمة مضافة مرتفعة، والتي ستحميها، بتكاليف وحواجز أخرى عند الدخول، من منافسة دول أو جهات صاعدة. ويعتبر بعض الخبراء أن هذه المقاربة تتطلب المؤهلات الأربعة التالية :

• الابتكار، حتى داخل القطاعات التقليدية ؛

• شغف بما هو جديد مع المحافظة على رؤية طويلة المدى ؛

• إدارة تنادي بالتنمية المشتركة وتعتمد على يد عاملة مبدعة (على الجهة أن تطمح أن تكون «the most skilled low skilled workforce») ؛

• الرغبة في استبدال الرأسمال البشري بالإنسان الآلي[1].

بشبكتها الكهربائية المتميزة، بوسع الجهة الشرقية التجديد بواسطة الشبكات الذكية والاستفادة من ترابطاتها

ركائز سياسة
إعادة التصنيع

لقد أظهر بعض الخبراء بأن الجهات أو الدول التي استطاعت المحافظة على قطاع تصنيعي نشيط قد قاومت أفضل من الآخرين. وقد اعتبر آخرون بأن حقبة جديدة تنفتح أمام المقاولات وبالتالي أمام المجالات الترابية التي باستطاعتها الاستثمار والاستفادة من فرص جديدة في مجال الانتاج الصناعي.

1- The Economist Global Niche Players, 2.2.2013

الممارسة والبحث عن طريق التنمية الصناعية للصين

سون شوزهونغ
سفير جمهورية الصين الشعبية بالمغرب

الصين تبهر. ونموها يثير الاعجاب. نتساءل لكي نفهم، أو ننقل ربما ما يمكن نقله، ونفهم بشكل أفضل نموذجا جديدا للتنمية على مستوى دولة بحجم قارة. يركز الكاتب على اعتبار رهانات متعددة، اجتماعية ومجتمعية فضلا عن الرهانات الاقتصادية. قراءة مرتبطة بثقافة. ورغبة الدولة تنفذ خاصة وأنها تعمل على أن تكون نبيلة ومتفهمة وتضع نصب أعينها المصلحة العامة، بقدر اهتمامها بمصلحة كل فرد على حدة.

تعتبر الصين بأن البناء الاقتصادي هو من الأولويات لتحقيق رفاهية البلاد، وبأن التنمية هي الوسيلة لحل كل المشاكل الصينية. منذ قيام جمهورية الصين الشعبية منذ 64 سنة، وجد الصينيون، إلى جانب التحرير المتواصل لعقولهم والبحث عن الإصلاح، طريقا خاصا من نوع آخر لتصنيع الصين، يدمج الاعلاميات، والتعمير والتحديث الفلاحي.

تعميق إصلاح النظام الاقتصادي على كل المستويات ومعالجة العلاقات بين الحكومة والسوق على نحو صحيح

منذ أزيد من 30 سنة، تسعى الحكومة الصينية دون كلل، مع احترام قواعد السوق، إلى :

- تعميق إصلاح المقاولات العمومية ؛
- توجيه رساميل الدولة نحو القطاعات الأساسية التي يقوم عليها أمن البلاد ونحو الفروع الحيوية للاقتصاد الوطني ؛
- تحسين الميكانزمات التي تحكم أهداف الضبط المكرواقتصادي والتدابير السياسية المعنية.

وفي نفس الوقت، تولي الحكومة أهمية كبرى لإصلاح الأنظمة المالية والضريبية، وتؤكد على نظام لموازنة الموارد المالية والسلطات المخولة للماليات المركزية والمحلية، وترتقي بالإصلاح المالي وتحسن ضبط المالية من أجل الاستقرار المالي بالصين.

تطبيق استراتيجية التنمية بفضل الابتكار وإتباع طريقة في الابتكار خاصة بالصين

تعمل الصين جاهدة، وبمنظور شمولي، إلى تصور الابتكار والارتقاء به وإلى رفع قدرات الابتكار الأولية، والابتكار المندمج والابتكار المعتمد على استيعاب تكنولوجيات أجنبية. ومن أجل الارتقاء بتركيبة العلوم، والتكنولوجيا والاقتصاد، تركز الصين على

إقامة نظام للابتكار التقني تغذيه المقاولات بالخصوص، موجه نحو السوق ومعتمد على شراكة المقاولات، ومؤسسات التعليم وهيئات البحوث. ويتم تطبيق استراتيجية تتعلق بالملكية الفكرية وتعزيز حق هذه الملكية يوما عن يوم.

الدفع بإعادة تقويم البنية الاقتصادية وتطبيق استراتيجية شمولية للتنمية الجهوية

تحرص الصين على :

- وضع آلية دائمة لتوسيع الاستهلاك ؛
- المحافظة على نمو عقلاني للاستثمارات ؛
- توسيع حجم السوق الداخلية ؛
- تنمية الصناعات الصاعدة ذات الأهمية الاستراتيجية وكذا الصناعات المتطورة ؛
- الارتقاء بصناعات الخدمات، وخاصة الخدمات العصرية ؛
- إقامة نظام للصناعات المعلوماتية الحديثة.

وتولي الحكومة الصينية أهمية بالغة لتثمين الامتيازات المقارنة في مختلف المناطق. ولهذه الغاية، فإنها تطور مناطق الغرب، وتُقوِّم القواعد الصناعية القديمة للشمال الشرقي وغيرها من المناطق، وتشجع انطلاقة الوسط وتدعم بقوة مناطق الشرق لكي تنمو قبل غيرها. كما تكثف، عبر المساعدة القطاعية ووسائل أخرى، دعمها للمناطق المأهولة من طرف أقليات عرقية، والمناطق المتاخمة للحدود والمناطق المحرومة.

وعبر تخطيط علمي لحجم وتوزيع التجمعات الحضرية، تعزز الحكومة وظائف المدن المتوسطة والصغيرة وكذا المراكز الصغيرة في مجال التنمية الصناعية، والمرافق العمومية، وإحداث مناصب الشغل وتجميع السكان.

تشجيع تنمية منسجمة للمناطق الحضرية لتمكينها من بلوغ رخاء مشترك

تضاعف الحكومة الصينية جهودها الرامية إلى تطوير متناسق للمدن والبوادي وإلى تنشيط تنمية المناطق القروية، من أجل تقليص تدريجي للفارق بين المدن والبوادي.

الصين تحتل موقعها في التكنولوجيات ذات القيمة المضافة العالية

وحول مبدأ مساعدة الصناعة للفلاحة والمدن للمناطق القروية، فإنه يسرع تنمية الفلاحة العصرية ويمكن جماهير الفلاحين من المشاركة على قدم المساواة في مسلسل التحديث وقطف ثماره.

والحكومة تواصل بشكل ناجع بناء وضع قروي جديد ومحاربة الفقر بفضل التنمية، من أجل تحسين مجموع ظروف العيش بالمناطق القروية. كما أنها تسعى جاهدة للزيادة في دخل القرويين وتشجيع تنمية متناسقة في ميادين مثل إعداد المناطق الحضرية والقروية، وإقامة البنيات وتنظيم الخدمات العمومية، من أجل خلق نوع جديد من العلاقات بين الصناعة والفلاحة وكذا بين المدن والبوادي، علاقات تتميز بـ :

- دعم الصناعة للفلاحة ؛
- تنمية المناطق القروية بفضل تنمية المدن ؛
- الفوائد المتبادلة بين العمال والفلاحين ؛
- الاندماج بين المدن والبوادي.

رفع مستوى الاقتصاد المنفتح والتكيف مع سياق العولمة الاقتصادية

تواصل الصين تحسين نظام اقتصادي من النوع المنفتح معتمد على الفوائد المتبادلة، رابح–رابح، والتوازن المتعدد، والأمان والفعالية. وقد وجدت نسقا جديدا للانفتاح يثمن طابع التكامل المشترك للمناطق الساحلية، والمناطق الداخلية والمناطق الحدودية، بإبراز نقط القوة، بشكل يسمح بخلق مناطق منفتحة رائدة في مجال التعاون والمنافسة الدوليتين في الميدان الاقتصادي وإقامة أقطاب نمو بوسعها جر الاقتصاد الجهوي. والصين تولي نفس الأهمية للتصدير وللاستيراد، من أجل تكوين امتيازاتها في مجال التصدير، مرتكزة على تقنياتها الممتازة، وعلاماتها الكبرى، وجودة منتجاتها وخدماتها المتميزة.

وتسهر الصين أيضا على استعمال جيد وفعال للاستثمارات الخارجية وإلى تآزر بين دخول الاستثمارات، والتكنولوجيات والمواهب. وباعتبارها لقيمة تنسيق الانفتاح والتعاون على الصعيد الثنائي، والمتعدد الأطراف، والإقليمي ودون الاقليمي، فإن الصين تُسرع في الوقت الراهن تنفيذ استراتيجيات مناطق التبادل الحر وتشجع الارتباطات والروابط المباشرة للبنيات مع الدول المجاورة، وذلك من أجل رفع قدرتها على صعيد الاتقاء من المخاطر الاقتصادية الدولية.

من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة

خايمي مول دي ألبا كابوت
الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية بالمملكة المغربية

يقترح ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مقاربة على الصعيد العالمي، تتقاطع مع محور الزمان. فمن 1975 إلى يومنا، ثم بنظرة مستقبلية لما بعد 2015، يصرح لنا الكاتب كيف أن القطاع الصناعي بالخصوص، يمكنه أن يحمل ويقود تنمية شاملة ومستدامة. وقراءة الكاتب للمستقبل تلتقي بوضوح مع المنهجية المعتمدة مؤخرا في مخطط تسريع التنمية الصناعية.

بيان ليما لسنة 1975 حول تصنيع البلدان السائرة في طريق النمو

منذ قرابة 40 سنة، اجتمعت دول العالم، في سياق تلفه أزمة اقتصادية، بليما (بيرو) خلال الجمعية العامة الثانية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واعتمدت، في مارس 1975، بيان ليما ومخطط العمل حول التنمية والتعاون الصناعيين. سنة قبل ذلك، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قرارين يتعلقان بالبيان وبرنامج العمل حول إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد كان يدعو، من بين ما يدعو إليه، إلى مساندة تصنيع البلدان النامية.

قد كان بيان ليما لسنة 1975 يشدد على الدور الأساسي للصناعة كمحرك للنمو لتأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. إضافة إلى ذلك، واعتبارا للأهمية المرتبطة بالتصنيع، فقد حددت الدول المشاركة الهدف الكمي الذي ينبغي أن تبلغه الدول النامية في 25% من الإنتاج الصناعي العالمي قبل سنة 2000، وذلك مع مراعاة توزيع مناسب بين هذه البلدان. كما أن بيان 1975 يؤكد على أهمية تنمية الموارد البشرية اللازمة لمواكبة مسلسل التصنيع، الذي ينبغي أن يتم بشكل شامل، لا سيما بإدماج النساء واحترام البيئة.

هل تم بلوغ أهداف بيان ليما لسنة 1975 ؟ في سنة 2000، مازال النشاط الصناعي

منطقة آسيا – المحيط الهادي، المستفيد الكبير من تصنيع الدول النامية منذ نهاية القرن العشرين

يرتكز بالبلدان الصناعية، بالرغم من أن البلدان النامية كانت تمثل 24% من القيمة الصناعية المضافة العالمية مقابل 14% سنة 1980. وينبغي التأكيد بأنه من حيث الكثافة الصناعية – التي تقاس بالقيمة المضافة الصناعية للفرد – فإن الفارق بين الدول المصنعة والدول النامية ظل هاما في سنة 2000.

إضافة إلى ذلك، فإن عددا محدودا من البلدان النامية الواقعة في شرق آسيا (الصين جمهورية كوريا، أندونيسيا، تايلاند، ماليزيا وسنغافورة) أساسا وبأمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك والأرجنتين) يحتكر في سنة 2000 الغالبية العظمى للقيمة الصناعية المضافة للبلدان النامية.

وقد كانت الصين تمثل لوحدها أزيد من 29% من القيمة المضافة الصناعية للبلدان النامية ودول شرق آسيا، مجتمعة، 54%. وبشكل إجمالي، فإن التفاوت من حيث القيمة المضافة الصناعية قد تقلص في البلدان النامية خلال الفترة 1980–2000،

لا سيما بسبب التقدم بشرق آسيا، في حين أن النصف الأدنى من سكان البلدان النامية عرف ركودا في مساهمته في القيمة المضافة الصناعية في مستوى 10% : وبالتالي، فإن السكان لم يعرفوا تقليصا للتفاوت.

القطاع الصناعي حاليا

كيف تطور القطاع الصناعي منذ سنة 2000 ؟ واصلت البلدان النامية الرفع من مشاركتها في القيمة المضافة الصناعية العالمية بفضل ظاهرة الترحيل المتصاعد للإنتاج الصناعي من الدول المصنعة إلى الدول النامية للاستجابة لحاجيات أسواقها المتزايدة والاستفادة من ميزاتها، كاليد العاملة الأقل تكلفة. وهكذا، مثلت القيمة المضافة الصناعية للدول النامية من القيمة المضافة الصناعية 35% سنة 2012.

وقد بلغت هذه الأخيرة 8,9 مليار دولار أمريكي سنة 2012. إلا أن تغيرات هامة حصلت خلال هذه الفترة. وهكذا، فقد أصبحت الصين تمثل 17,5% من القيمة الصناعية المضافة في سنة 2012.

من بين الدول في طريق التصنيع، تجدر الإشارة إلى التقدم المسجل من طرف دول شرق آسيا والمحيط الهادي، التي كانت تمثل 58% من القيمة المضافة الصناعية للبلدان في طريق التصنيع سنة 2012، وآسيا الجنوبية والوسطى 9%، في حين عرفت مساهمة أمريكا اللاتينية ودول الكارايبي، وكذا دول أوروبا في طريق التصنيع، انخفاضا.

فقد كان هناك إذا تمركز هام للإنتاج الصناعي. وبالفعل، فقد بلغت القيمة المضافة الصناعية للدول الخمسة في طرق التصنيع الأهم – الصين، الهند، المكسيك، البرازيل وتركيا – 71% من القيمة المضافة الصناعية لهذه المجموعة من الدول.

النشاط الصناعي العالمي هو اليوم مركز إذا، من جهة، بالبلدان المصنعة التي احتفظت بالنشاطات الأكثر تعقيدا والأكثر ربحية، ومن جهة أخرى، في بعض الدول في طريق التصنيع التي استطاعت استقطاب جزء هام من النشاط الصناعي العالمي. ولم تستطع مناطق وبلدان أخرى من العالم إنجاز التحول الهيكلي لإقتصادياتها بفضل التصنيع وتظل، غالبا، تابعة للتقلبات الهامة لأسعار المواد الأولية.

يظهر التاريخ الاقتصادي الحديث بأن القطاع الصناعي بالخصوص، لعب دورا أساسيا في مجموع الدول تقريبا التي

النسيج، قطاع يظل مستهلكا كبيرا لليد العاملة وبالتالي قطاع واعد للتنمية الاجتماعية الشاملة : ورقة رابحة بالنسبة للمغرب

استطاعت إكمال نمو اقتصادي ذي مغزى، وسريع ومستدام. ومن بين التفسيرات للأهمية التي تولى للقطاع الصناعي دوره التوجيهي في الابتكار وفي نشر التكنولوجيا والإبداع وفي رفع المردودية، وفي قدرته الكبيرة على إحداث فرص الشغل ذات القيمة المضافة المرتفعة، وآثاره وصلاته الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ودوره كقاطرة للتجارة. وقد أكدت الأزمة المالية الأخيرة بأن البلدان التي تتوفر على قاعدة صناعية أقوى هي التي أظهرت مقاومة أكبر.

لكل هذه الأسباب، نشهد اليوم اهتماما متجددا، سواء بالدول الصناعية أو بالدول في طريق التصنيع، بدور القطاع الصناعي في اقتصادياتها. إلا أنه، إضافة إلى آثار التمركز المشار إليها سابقا، فإن الدول التي ترغب اليوم في تنمية قطاعاتها الصناعية تواجه محيطا يختلف عن ذلك الذي عرفته الدول التي تصنعت فيما قبل، دون إغفال القواعد الجديدة للتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقيات الدولية حول البيئة والتغير المناخي، إلخ.

من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة

سيساعد أجندا التنمية لما بعد 2015 المجتمع الدولي في تحديد أهداف التنمية المستدامة التي تعوض أهداف الألفية للتنمية.

وفي هذا السياق، فإن دول العالم بأسره التقوا مجددا بليما في دجنبر 2013، خلال الجمعية العامة الخامسة عشرة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد اعتمد أعضاء منظمتنا بيان ليما لسنة 2013، وهو بيان تاريخي يقدم أولويات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالنسبة للسنوات المقبلة، مع وضع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في قلب المقاربة الجديدة المهيكلة حول ثلاث ميادين موضوعاتية، وخاصة :

المؤتمر الخامس عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بليما في سنة 2013

- تنمية القدرات الإنتاجية والقدرات التجارية ؛
- الإنتاج المستدام ؛
- النجاعة الطاقية الصناعية.

وقد أشار المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، السيد لي يونغ لأهمية الإسهامات التي ستقدمها الرؤية الجديدة للتنمية الشاملة والمستدامة لتأمين مستقبل أكثر ازدهارا للبلدان النامية. وقد ذكر السيد لي يونغ أيضا بوجود العديد من السبل لاستكمال تنمية مستدامة ومسؤولية كل بلد في تقرير الإستراتيجية التي تتناسب أفضل مع حاجياته. وقد أكد السيد بان كي مون، من جهته، الدور الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كوكالة لمنظمة للأمم المتحدة مسؤولة عن التصنيع ومساهماتها المستقبلية في إعداد وتنفيذ أجندا التنمية لما بعد 2015.

يؤكد نداء ليما الثاني على دور التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة لتأمين نمو اقتصادي متواصل ويدعو لاعتبار أهمية هذا الموضوع في إطار إعداد أجندا التنمية لما بعد 2015.

وينبني الرفاه البشري على التقدم الاقتصادي، والازدهار والفرص المنصفة، والبيئة السليمة والمنتجة والحكامة التشاركية. إضافة إلى ذلك، فإن الاستدامة الضرورية لا يتسنى بلوغها إلا حينما تتواجد كل هذه الأبعاد التنموية وتتقوى فيما بينها. وهكذا فإن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة تسهل وتدعم التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

توجد مقاربة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في صميم مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020 للمملكة المغربية، والذي يستهدف تحويل القطاع الصناعي إلى رافعة رئيسية للنمو الوطني. وترمي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بمقاربتها الجديدة، إلى بلوغ تنمية صناعية شاملة ومستدامة تساهم في تأمين ما يلي :

- أن يتمكن كل بلد من رفع مستوى تصنيعه ويستفيد من عولمة أسواق المنتجات والخدمات الصناعية ؛
- أن يستفيد كل فرد من النمو الصناعي ويتقاسم النساء والرجال في كل البلدان الرفاهية الناتجة عن هذا النمو ؛
- أن تكون للنمو الاقتصادي والاجتماعي قاعدة أوسع يدعمها إطار بيئي مستدام ؛
- أن يدمج كل العاملين في ميدان التنمية المعارف والموارد من أجل الاستفادة القصوى من وقع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

تشكل رؤية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعامة ستواصل المنظمة في إطارها الإسهام في تنمية الازدهار في إطار أجندا التنمية على المدى الطويل، لما بعد 2015.

إشكالية التنمية الجهوية في الدول العربية

محمد بن يوسف
مدير عام
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

سوء النماء يشمل الكثير من المشاكل العرضانية، ولكن أيضا خصوصيات عديدة. والبلدان العربية تقتسم البعض منها، ومنها الرغبة في إيجاد حلول بشكل مشترك. ويساعد تبادل الخبرات والمشاريع المشتركة في تطوير الوعي المشترك ويساهم في تجنب الاختيارات السيئة، مما يسمح بترتيب جيد للأوليات حول خبرات متقاسمة. وأوضاع النساء بالأرياف والمناطق الداخلية معروفة بكونها الأكثر تعقيدا.

مقدمة

إن قصور خطط التنمية بوجه عام والتنمية الجهوية بوجه خاص تعتبر من أكبر المعضلات التي تواجه الإدارات المركزية العربية في مسارها نحو النهوض بالبلاد وتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم. وقد يعزى ذلك في أغلب الأحيان إلى محدودية الموارد المالية المتاحة أو المخصصة لكن في حقيقة الأمر إنه يتعلق بجملة من المسائل المترابطة ببعضها البعض ودون تنسيق محكم بينها، لا يمكن تحقيق نتائج تنموية ترضي طموح المواطن في الوقت الحاضر الذي أمس فيه أكثر حرصا على التمتع بعمل لائق يضمن له العيش الكريم، مما يستوجب التساؤل عن الأسباب الموضوعية التي تحول دون أن تلقي جهود التنمية الصدى الإيجابي لدى عموم الشعب وتجعل النخبة الخارجة عن دائر السلطة غير مقتنعة بما يتحقق من نماء أو بناء.

بالإضافة إلى ما تواجهه جهود ومحاولات التنمية في الأقطار العربية من مشاكل تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات الأساسية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة مشكلة تحقيق التوازن التنموي بين الجهات أو الأقاليم داخل القطر الواحد، حيث كثر الحديث عن المناطق المهمشة والمناطق المحرومة والمناطق الهشة وربما المغالاة والإصرار في ذلك لتسليط الضوء على سوء الإدارة في الفترة الماضية.

النشاط التقليدي، إحدى سبل التنمية الاقتصادية في المناطق النائية ومصدر مداخيل وموارد بالنسبة للقرويات

ضرورة اعتماد مؤشرات لقياس مستوى التنمية

مما تجدر الإشارة إليه أن الحكم على مدى نجاح خطط التنمية في دولنا العربية يتم في أغلب الأحيان استناداً إلى حالة أو حالات محدودة غير معبرة عن المستوى العام لنجاح خطة التنمية وذلك نتيجة تركيز الإعلام عليها، أو نتيجة ظواهر سلبية تطفو على السطح مما يستقطب الاهتمام بها ويساعد في تداولها في الأوساط العامة والخاصة. لذلك فإن وضع مؤشرات ودالاّت واضحة المعالم سهلة التداول، تعتمد على عدد محدود من المعلومات الأساسية القابلة للقياس، يعد من الأولويات الضرورية لقياس مستوى التنمية والمقارنة بين المناطق ومتابعة مستوى تطورها عبر السنين.

بالرغم من اهتمام عدد من العلماء منذ بداية القرن الماضي بوضع مؤشرات ملموسة وموثوقة لقياس مستوى التنمية في المجتمعات البشرية مثل ماكس أتو لورنز و كورادو جيني إلا أن مؤشرات التنمية البشرية التي وضعها عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، تعد من أشهرها في العهد الحديث وأكثرها تداولاً بين كبار المسؤولين ووسائل الإعلام حيث تم اعتمادها من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار تقريره السنوي عن التنمية البشرية منذ عام 1990.

بالرغم من أن التقرير الأممي يعطي تقييماً شاملاً للتنمية البشرية في القطر الواحد يمكن اعتماده أساساً لإجراء المقارنة بين دول العالم، إلا أن الاسترشاد به ممكن لصياغة مؤشرات التنمية في مختلف مناطق القطر الواحد، باعتبار أن التنمية البشرية تبقى الهدف الأول والأخير لأي تنمية جهوية أو إقليمية. إن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد قياس مستوى التنمية على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة للمواطن الذي يعتمد أساساً على مدى انتشار الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وسلامة البيئة وتوفر الماء الصالح للشرب وغيرها... ؛
- مستوى التعليم والأمية الذي يعتمد أساساً على مدى توفر خدمات التعليم ؛
- المستوى المعيشي الذي له علاقة طبعاً بمستوى الدخل والتشغيل وغلاء الأسعار وغيرها...

تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومستوى الدخل تبقى المحاور الرئيسية للتنمية الجهوية

إذا ما سلمنا بأن تحسين مستوى التنمية لأي منطقة إنما يستوجب تحسين مؤشرات

دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين في مجال التنمية الجهوية في الدول العربية

عملت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين منذ عقدين تقريبا على إعتماد برنامج لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كان من أهم مكوناته الإهتمام بدعم وترويج الصناعات التقليدية والترويج للحاضنات الصناعية وكذلك الترويج لتدوير المخلفات الزراعية والحيوانية والعمل على إستغلال الطاقات المتجددة.

وفي هذا الإطار تم التعاون مع عدد من المؤسسات العربية القطرية والإقليمية في عقد عدد من الدورات التدريبية في مجال الحاضنات وتم إرساء عقد ندوة عربية دورية للصناعات التقليدية وكذلك عقد الملتقى العربي الدوري لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة كل سنتين سوف تعقد الدورة السابعة منه في ليبيا خلال أواسط عام 2014.

من الجدير بالملاحظة أن هناك عدد من التوجهات الأساسية التي تعتمدها المنظمة في تنظيم هذه التظاهرات وهي التركيز على تشجيع المبادرة الحرة وتحفيز الشباب والمرأة خاصة الريفية منها لإقامة المشاريع الصغيرة في مجال الصناعات التقليدية وتدوير المخلفات لتوفير فرص العمل اللائق من جهة وتطوير النشاطات المدرة للدخل في المناطق الريفية من جهة أخرى.

في السنوات الأخيرة قامت المنظمة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارات الصناعة في الدول العربية بصياغة برنامج عربي لتنمية دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية كان من أهم أهدافه تنمية بيئة أعمال عربية مناسبة لإنطلاق ونمو وتطور المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ثلاثة مجالات ذات أولوية في المنطقة العربية وهي : الصناعات الغذائية المعتمدة على الزراعة و الصناعات الخضراء والصناعات المعتمدة على تقنيات المعلومات والإتصالات. و قد إهتم البرنامج أساسا بتنمية القدرات البشرية في مجال الترويج وإقامة وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الإدارة والإنتاج والتسويق لكي تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة العربية قادرة على مواكبة التطور التقني العالمي وإقتحام السوق الدولية.

الولوج إلى الخدمات الصحية، مؤشر قوي للتنمية

الجهاز التعليمي، مؤشر آخر حاسم للتنمية

التنمية البشرية في تلك المنطقة، فإن تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال يبقى رهيناً بمدى توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين مستوى دخل الفرد. وإن كان توفير الخدمات الصحية والتعليمية أمراً يمكن تحقيقه على مستوى آجال معقولة من خلال التخطيط الجيد من طرف مؤسسات الدولة المسؤولة عن القطاعين العام والخاص، إلا أن تحسين مستوى الدخل لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا الأمر يبقى معضلة التنمية في المناطق الداخلية خاصة الريفية منها. فالتنمية الاقتصادية لأي منطقة تتطلب توفير بنية تحتية مناسبة تعتمد على توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب والاتصالات والطرق والنقل وذلك لتوفير متطلبات الحياة العصرية من ناحية وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، ثم توفير ما يكفي من فرص العمل اللائق الذي يضمن العيش الكريم للمواطن. ولكن كل هذا لا يكفي حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية. وإنما الأمر يستلزم إضافة لذلك اعتماد سياسات لمكافحة الفقر وإدماج المرأة والاستثمار في تنمية قدرات الأفراد.

تحقيق التوازن التنموي بين المناطق أمراً مهماً لتطوير المناطق الداخلية واستقرارها

بشكل مطلق يكمن خطر عدم التوازن في التنمية بين المناطق في تحفيز النزوح من المناطق الأقل نمواً نحو المناطق الأكثر نمواً. وهذه الظاهرة هي السبب الرئيسي في نمو الأحياء العشوائية حول المدن وما تسببه من مشاكل اجتماعية وأمنية. لا بل تطورت هذه الظاهرة لتصبح ظاهرة كونية مخيفة تسمى بالهجرة السرية، والكل يعلم ما ينبثق عنها من حين لآخر من مآسي يندى لها جبين الإنسانية في وقت تعالت فيه الشعارات حول حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين والمسؤولية الاجتماعية.

إن ما شهدته الدول العربية في السنوات الأخيرة من تطورات وإرهاصات جعلت الاهتمام بتطوير المناطق الداخلية أمراً حيوياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وبالتالي الاستقرار السياسي خاصة بعد أن تمتعت وسائل الإعلام بهامش من الحرية النسبية سمحت بإبراز العديد من المشاكل التي تعاني منها المناطق والأقاليم الداخلية نتيجة عدم الجدية في صياغة وتنفيذ ومتابعة مشاريع التنمية فيها والكل يعلم أن أدوات ووسائل التنمية كلها معروفة وتدرس في الجامعات وكليات الإدارة وإنما المشكلة تكمن في تنسيق عمل كل هذه الأدوات لكي تسير في اتجاه تفعيلي واحد يكون مؤطراً مالياً ومنتظماً زمنياً. والنتيجة أن المناطق الداخلية تشكو من العديد من التشوهات الهيكلية والإجرائية جعلت المواطن يشعر بالغبن في وقت تطالعه فيه وسائل الإعلام بالتصريحات والشعارات حول المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية. وترجع هذه التشوهات إلى العديد من الأسباب أهمها :

- إصرار المسؤولين على التصريح بنتائج مبالغ فيها مما يؤدي إلى تدني مصداقيتهم لدى المواطنين وبالتالي تكبر الهوة بين السلطة والشعب وقد يؤدي ذلك حتى إلى التقليل من شأن النتائج المتحققة ولو كانت إيجابية ؛
- عدم التوافق التام بين مكونات مشاريع التنمية والحاجة الحقيقية للمنطقة المستفيدة منها، حيث تنفذ تلك المشاريع المحلية بدون إشراك المسؤولين المحليين ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة مكوناتها وأغراضها ؛
- أخذ الدولة على عاتقها مسؤولية اتخاذ كل القرارات ومتابعة كافة إجراءات التنفيذ رغبة منها في المركزية من ناحية وخوفاً من سوء استعمال الموارد من ناحية أخرى ؛
- عدم التركيز على النتائج التنموية والتركيز على النتائج السطحية لتغذية الإعلام والتقارير المزيفة وربما التركيز على أهداف سياسية والترويج لحملات

انتخابية أكثر من أهداف التنمية المنشودة للمناطق.

تلك التشوهات هي التي تفسر تدني ترتيب الدول العربية بشكل عام في مؤشر التنمية البشرية فتقرير 2013 يعطي دول الخليج النفطية ترتيباً بين 36 و57 عالمياً بالرغم من أنها تتمتع بأعلى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في حين أن الدول العربية الأخرى متوسطة الدخل كان ترتيبها من 84 فما فوق.

ما هو الحل ؟
كيف تعالَج هذه الأشكالية ؟

لقد عملت السلطات المركزية في الدول العربية على تطوير المناطق الداخلية خاصة الريفية منها من خلال توفير البنية التحتية من طرق وكهرباء وماء صالح للشرب واتصالات وتعميم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ونقل، كل ذلك ضروري لكن لا يكفي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

إن تنمية البلاد بشكل عام والمناطق الداخلية بشكل خاص لا يمكن أن يتم بتخطيط مركزي فقط وإنما يجب أن يتم بتعاون السلطات المركزية مع السلطات المحلية وكذلك المجتمع المدني الذي يجب أن يكون طرفاً أساسياً في اختيار مشاريع التنمية وتنفيذها. وهنا لابد من التأكيد على أن ترسيخ شعور أهل المنطقة بالمسؤولية التنموية والتخلص النسبي من التبعية للسلطات المركزية في إدارة الشأن المحلي من شأنه أن يحفز المناطق الداخلية على العمل وعلى تطوير إمكانياتها الذاتية في تحفيز الاستثمار وإقامة المشاريع الإنتاجية وإتاحة الفرصة للإبداع في استغلال الإمكانيات المحلية المتوفرة. وبذلك يمكن للسلطات المركزية أن تلعب دور المحفز للتنمية وليس المسؤول المباشر عنها.

معالجة تدني مستوى الأجور في المناطق الداخلية وخاصة في القطاع الزراعي

بالإضافة إلى تدني فرص العمل المتاحة في المناطق الداخلية العربية فإن مستوى الأجور فيها يعد متدنياً جداً مقارنة بمستوى الأجور في المدينة، حيث أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأخير يشير إلى أن مستوى أجر العامل في القطاع الزراعي العربي يقدر بما لا يزيد عن 30% أو 40% من مستوى أجر العامل في المدينة، وهذا طبعاً لا يشجع على استقرار سكان المناطق الداخلية. ومما يزيد الطين بلة أن هذه الحالة لا تشمل إلا العاملين في القطاع الخاص، لا بل الأكثر من ذلك هو أن موظفي القطاع العام غالباً ما يتمتعون بمنح إضافية عندما يعملون في المناطق الداخلية مما يزيد من شغف المواطنين للحصول على الوظائف والإلحاح على الدولة لتوفير فرص التوظيف في حين أن التوجه العام في التنمية الاقتصادية الحديثة يعتمد على مبادرات القطاع الخاص والعمل الحر والإبداع والابتكار الفردي خاصة في قطاع (المشاريع المتناهية الصغر، والصغرى، والمتوسطة (SME)).

جعل المنتج المستفيد الأكبر من مردود إنتاجه

لقد تطورت منظومات الإنتاج والتسويق بشكل كبير مع تطور نمط العيش الاستهلاكي للمواطنين الذي حفزه زيادة دخل الموظفين والعاملين في الخدمات والوساطة وبالتالي أصبح النمط السائد في سلسلة الإنتاج والاستهلاك تمركز الإنتاج في المناطق الداخلية خاصة بالنسبة لإنتاج الغذاء وتمركز الاستهلاك في المدن نتيجة الكثافة السكانية فيها من ناحية وارتفاع الدخل نسبياً لسكانها من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية الحلقات الوسيطة والنقل بين المنتج والمستهلك وتمدد سلسلة التزويد والتوزيع مما يقلل بشكل كبير حصة المنتج خاصة الزراعي والحيواني من مردود بيع منتجاته للمستهلك.

لزيادة مردود المزارع من منتوجه مثلاً لابد من العمل على تقليص الوسطاء التجاريين وترشيد النقل وقد قامت العديد من الدول العربية والأجنبية بإرساء أنظمة للبيع المباشر من المنتج للمستهلك كان لها أثر إيجابي في دعم مدخول المزارع المنتج. فتجربة السوق الأسبوعية في دول المغرب العربي وتجربة التجارة المنصفة في فرنسا تعتبر من التجارب الناجحة في دعم المزارع

المنتجات المحلية، محور للتنمية

وتحسين مداخيله وبالتالي المساهمة في دعم الريف وتثبيت السكان فيه.

إعطاء امتيازات عينية لسكان الريف والمناطق الداخلية

يتميز القطاع الزراعي بانخفاض المردودية الاقتصادية المباشرة أي بمعنى آخر يكون العائد على الاستثمار الزراعي والقروي منخفضاً بالمقارنة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى كالعقار والتجارة والمقاولات والبورصات المالية والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية المزدهرة عادة في المدينة والمناطق الساحلية. وهذا الوضع لا تعاني منه الدول العربية فقط بل تعاني منه كذلك الدول المتقدمة بحيث أنه من المعروف أن الزراعة في دول أوربا لا يمكن لها أن تستمر بدون الدعم المباشر وغير المباشر من الحكومات والمؤسسات الأوروبية.

لذلك فإن استراتيجية تنمية المناطق الداخلية والريفية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المردود الاقتصادي غير المباشر وكذلك المردود الاجتماعي والأهداف الاستراتيجية المعتمدة للتنمية الشاملة للقطر. لذلك فمن البديهي أن يحظى سكان هذه المناطق بدعم مادي مباشر قد يتمثل في العديد من الأشكال التي من شأنها أن يستفيد منها حقيقة سكان المناطق الداخلية والأرياف ولا تترك المجال لتهريب السلع من هذه المناطق للمدن. ومن ذلك دعم الكهرباء والماء والاتصال والنقل ووقود الآلات المستعملة في الزراعة وتخفيض الضرائب ثم العمل على توفير منتجات استهلاكية في متناول أصحاب الدخل المحدود. ولعل تجربة توفير «المنتوج الاقتصادي» في المحلات التجارية التي قامت بها أغلب الدول المتقدمة وعدد من الدول العربية من التجارب الجديرة بالاهتمام لتعميمها في المناطق الداخلية العربية.

حداثة المنتجات التقليدية

تنمية الصناعات الغذائية التقليدية

تمثل الصناعات الغذائية التقليدية مجالاً واسعاً لزيادة دخل المزارعين وسكان المناطق الداخلية وتحسين المردود من المنتجات التقليدية مثل الفواكه واللحوم والأسماك المجففة والخضار المخللة والمعجون والمربى والعصائر والكثير من الوصفات الغذائية التقليدية ومواد التجميل التي تستوجب معرفة خلطات متوارثة وطرق إنتاج عائلية.

لكن النجاح في استدامة إنتاج مثل هذه السلع الغذائية يعتمد إلى حد كبير على مدى القدرة على توصيل هذه المنتجات للمستهلك المتواجد عادة في المدينة وترشيد الوساطة في هذا المجال. ومن الإجراءات الكفيلة بذلك إقامة التعاونيات الإنتاجية التي تتولى تجميع الإنتاج وتسويقه ودعم المنتجين مادياً وتقنياً ولوجستياً. ومن التجارب العربية الجدير بالتنويه في هذا المجال تطوير زراعة واستغلال زيت أركان في منطقة الصويرة وأغادير المغربية التي مكنت من تطوير زراعة شجرة أركان بشكل كبير إضافة إلى استغلال زيتها في إنتاج العديد من السلع الغذائية ومواد التجميل وتطوير تسويقها محلياً وعالمياً.

تدوير المخلفات الزراعية والحيوانية

تتميز أغلب المخلفات الزراعية والحيوانية بإمكانية تدويرها لتكون مواد أولية لإنتاج العديد من السلع الغذائية وعلف الحيوانات ومواد التجميل والتنظيف والمواد الطاقية (منتجات الطاقة). كما تستعمل منها في العديد من الصناعات التقليدية والحرفية مثل صناعة الأثاث والتزيين والديكور وغيرها من المجالات التي تحقق الاستفادة منها وبالتالي تكون لها قيمة اقتصادية من شأنها زيادة دخل المناطق الداخلية والمزارعين ومربي المواشي. وهي تمثل كذلك مجالاً خصباً لإقامة مشاريع صغيرة تشغل الشباب والمرأة الريفية. فاستعمال عظام الأبقار والجمال أصبح مادة مهمة في تزويق العديد من منتجات الصناعات التقليدية وكذلك سعف النخيل وخشب الزيتون يمكن استعماله لصناعة الأثاث والعديد من الأدوات المنزلية التقليدية التي تجد إقبالاً كبيراً من طرف المواطنين والسياح، ومخلفات زيت الزيتون يمكن استعمالها لإنتاج الصابون، وتفل الزيتون يمكن استعماله لإنتاج زيت التفل المناسب للاستهلاك الآدمي وإنتاج الصابون، ومخلفات النباتات بشكل عام يمكن استعمالها لإنتاج الفحم. هناك تجارب جيدة في السودان في هذا المجال لاستغلال قشور الفول السوداني وفي موريتانيا لاستعمال نبتة التيفا.

هذه نماذج من المجالات الخصبة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها المساعدة في التطوير الاقتصادي للمناطق الداخلية والريفية وتوفير فرص العمل اللائق فيها وكذلك والأهم تطوير الإمكانيات الفردية لنشر ثقافة العمل الحر المحرك الأساسي للتنمية في هذه المناطق.
وغني عن القول، التأكيد بأن الإنسان العربي في الريف كما هو في المدن والحواضر العربية هو دائما وأبداً (وسيلة التنمية الشاملة وهو غايتها الأساسية في آن واحد).

ديناميـة صنـاعيـة في خـدمـة الـتـنـمـيـة الـجـهـويـة نـمـوذج الـجـهـة الـشـرقـيـة

محسن السمار
مدير مجلس الإدارة – ميدز (MEDZ)
مجموعة صندوق الإيداع والتدبير

إن الشركة المتفرعة لصندوق الإيداع والتدبير قد خَبرت منذ فترة طويلة مجال إحداث الفضاءات الصناعية. واعتماد معايير دولية وجودة الشراكة مع المؤسسات والمنتخبين تمكنها من أن تكون محركا فعالا للتنمية الجهوية. والانجازات الأولى تدل على ذلك.

بأزيد من 200 هكتار، عبر 3 أرضيات صناعية مندمجة، بوجدة، وبركان وسلوان، تسجل ميدز، وهي الفاعل الأساسي للتنمية الترابية، بفخر، مشاركتها في بناء النسيج الصناعي للجهة الشرقية.

وهذه المشاركة هي ثمرة شراكة مثالية بين القطاعين العمومي والخاص، بين السلطات العمومية وشركة ميدز، المتفرعة عن صندوق الإيداع والتدبير.

فمنذ إحداثها سنة 2002، وضعت شركة ميدز خبرتها ومهاراتها في خدمة التنمية الترابية للبلاد، بتوفير مناخ متميز للمستثمرين، مرتكز على التنافسية والتنمية المستدامة.

وقد طورت ميدز منذ ذاك العديد من المشاريع تهم أزيد من 700 1 هكتارا من المناطق المهيأة موزعة على مجموع التراب حول التخصصات الأساسية التالية :

- 12 منطقة صناعية ؛
- 4 مناطق حرة ؛
- 5 مناطق سياحية ؛
- 4 مناطق للأنشطة المرحلة.

MEDZ
CDG DEVELOPPEMENT

ميدز، شريك متحفز ومنخرط للغاية في التنمية الجهوية

خبرة شركة ميدز بالجهة الشرقية حالة متميزة غنية بالدروس والعبر. وهي تشكل نموذجا مثاليا للتنمية الترابية في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في ما يخص فضاءات الاستقبال الصناعية.

وبالفعل، فإن الجهة الشرقية هي ضمن جهات المملكة الأولى التي تتوفر على رؤية واضحة واستراتيجية ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية. ومخطط التنمية الاقتصادية للجهة الشرقية، المسمى «مخطط شرق المتوسط»، مهيأ لتوطين خرائط الطريق القطاعية ترابيا، ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الصناعية إقلاع، ومخطط المغرب الأخضر، والإستراتيجية اللوجستيكية وكذا مخطط رواج في ميدان التجارة والتوزيع.

ومن أجل تحسين جاذبية مجالها الترابي، تستفيد الجهة الشرقية منذ عدة سنوات من سياسة تنموية وتأهيل للتجهيزات الأساسية، لا سيما في مجال الربط اللوجستيكي، بإنجاز أوراش كبرى مهيكلة. ومنها على سبيل المثال : الطريق الدائرية المتوسطية التي تمكن من ربط السعيدية بطنجة، والمطار الدولي لوجدة–أنجاد، والمحور الطرقي فاس–وجدة، وخط السكة الحديدية تاوريرت–الناظور والمشروع الصناعي–الميناءي الناظور شرق المتوسط.

وعلى الصعيد الصناعي، سطرت ميد إست (Med Est) كهدف، إقامة نسيج صناعي قوي، بالاستفادة من المؤهلات العديدة للجهة، وخاصة موقعها الاستراتيجي بجوار أوروبا والمغرب العربي، وعمق حوض الاستهلاك والتشغيل، وتوفر المواد الأولية وخاصة في القطاع الصناعي على مستوى الدائرة المسقية لمولوية، إلخ.

وهكذا، وبفضل التزام ودعم شركائها المؤسساتيين – وكالة الجهة الشرقية والوزارة المكلفة بالصناعة – تم إنجاز 3 مواقع صناعية من طرف ميدز باستثمار يفوق 1 مليار درهم. ويتعلق الأمر أولا

الشطر الأول : 167 هكتار
- التكنولوجيات النظيفة : 40 هكتار
- منطقة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة : 24 هكتار
- فضاء البيع بالتقسيط : 14 هكتار
- صالة العرض : 6 هكتار
- منطقة اللوجستيك : 23 هكتار
- مناطق التكوين : 36 هكتار
- منطقة الأنشطة الثلاثية : 24 هكتار

الاستثمار : 5 مليار درهم
- التهيئة : 600 مليون درهم، منها 430 مليون درهم في الموقع و170 مليون درهم خارج الموقع :

الاستثمارات المترتبة المرتقبة : 4,4 مليار درهم

تصميم القطب التكنولوجي لوجدة

بالقطب التكنولوجي لوجدة، بتهيئة أزيد من 100 هكتار، بالقرب من مطار وجدة – أنجاد، والموجه لإستقبال المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة، واللوجيستيك، والتجارة، والأنشطة المرحلة، وكذا الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة، بفضل مكون التكنولوجيات النظيفة المتوفرة على صفة المنطقة الحرة.

أما القطب الفلاحي لبركان المخطط في إطار المغرب الأخضر، فقد انجز بدعم متواصل للوزارة المكلفة بالفلاحة في قلب دائرة الانتاج الفلاحي. وهذا القطب الفلاحي سيمكن من ربط مجموع سلسلة القيمة الفلاحية، من العالية إلى السافلة، وخاصة أنشطة التحويل الفلاحية، والتزويد الفلاحي والمدخلات وأنشطة الدعم.

ومن جانب آخر، وبفضل موقعه الاستراتيجي على بعد حوالي 10 كيلومترات من ميناء الناظور، فإن حظيرة سلوان موجهة نحو المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمكن من استقطاب أنشطة صناعية غير ملوثة بصلة بصبغة الناظور وموقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط.

ومن حيث الآثار السوسيو اقتصادية، فإن المواقع الصناعية الثلاثة سوف ينتج عنها أزيد من 10 مليار درهم من الاستثمارات وحوالي 30 000 منصب شغل مباشر.

و قد سُلمت الأشطر الأولى للمواقع الصناعية الثلاث وتم تشغيلها. وسيتواصل الترويج والتسويق. وميدز وشركائها يلاحظون بفخر بداية تثمين وإقامة الوحدات الأولى الصناعية، التي تمكن من إبراز الجهة الشرقية كقطب اقتصادي متميز ذو إشعاع وطني وجهوي بالنسبة لمجموع منطقة إفريقيا الشمالية وأوروبا الجنوبية.

الاستثمار الصناعي بالمغرب : عوامل الجاذبية

أحمد فاسي فهري
مدير عام سابق
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

لقد جاءت الوكالة لاستكمال المربكة التي تتوفر على العديد من مكونات الآلية : عوامل نافعة وضرورية تجمعها المملكة وتثمنها لتطوير جاذبيتها. والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات هي الأداة المخصصة لهذه الغاية. فخطابها يغطي كل الجوانب التي تسهم في إغراء وإقناع المستثمرين الباحثين عن مواقع للاستقرار. كما أنه يركز أيضا على البرامج الجارية التي تؤدي إلى تطورات جديدة على صعيد توفير الموارد البشرية المؤهلة مثلا. وتتمتع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات حاليا بـ «براهين بيع» حقيقية.

منذ عقد من الزمن وعلى فترات منتظمة، يعبر العديد من الملاحظين الدوليين، لا سيما الذين يهتمون عن قرب بتطورات الاقتصاديات الصاعدة، وبخاصة بجاذبية الدول النامية، عن إعجابهم بنموذج التنمية الصناعية المطبق بالمغرب.

ففي سياق يتميز بأزمة اقتصادية غير مسبوقة منذ سقوط المصرف الأمريكي ليمان برودرس (Lehman Brothers)، الذي لم يَخْلُ من تأثيرات سلبية على الحسابات العمومية للبلاد، فإن المعلومات عما يجري بالمملكة مافتئت تؤكد رغبتها القوية بأن تجعل من القطاع الصناعي مصدرا أساسيا لخلق الثروة.

فقد افتتحت شركة رونو (Renault) أكبر مصنع للسيارات بإفريقيا بطنجة لإنتاج 400 000 سيارة سنويا. وبفضل استثمار 200 مليون دولار أمريكي، فإن شركة بومبارديي (Bombardier) ، وهي ثالث شركة لتصنيع الطائرات في العالم، تستقر بالدار البيضاء لتطوير بنيات جوية معقدة. كما أن 70 000 منصب عمل قد أحدثت في قطاع ترحيل الخدمات في مدة تتجاوز قليلا عشر سنوات.

وتعرف الاستثمارات الخارجية المباشرة ارتفاعا متواصلا رغم السياق الجهوي والدولي غير المشجع عموما.

كيف استطاع المغرب أن يتميز على الصعيدين الجهوي والدولي وأن يفرض نفسه كوجهة ذات جاذبية للاستثمارات الخارجية المباشرة الصناعية خلال السنوات الخمس الأخيرة ؟

ما هي العوامل التي شجعت على هذا الربح المتميز في مجال الجاذبية ؟

في المقام الأول، فإن المغرب جعل المحافظة على الأساسيات المكرو اقتصادية في مركز توجهاته السياسية الكبرى. وهكذا، فقد سجل متوسط الناتج الداخلي الخام به نموا يقارب 5% خلال السنوات العشر الأخيرة، مسجلا بذلك مقاومة كبيرة للأزمة الاقتصادية العالمية.

إلى جانب ذلك، لم تدخر السلطات العمومية جهدا لحصر نسبة التضخم في مستوى يقل عن 2%، وإرجاع مستوى الدين بـ 20 نقطة تقريبا بين 2000 و2013. وهذه النتائج مكنت المغرب من الصعود إلى صنف Investment Grade في سلاليم تنقيط وكالات ستاندار أند بورس (Standard & Poor's) وترتيب فيتش (Fitch Rating) ومن الحصول على تنويهات متميزة كجائزة «البلد الافريقي للسنة» (التي تمنحها fDi intelligence).

بموقعه في أعلى نقطة شمال–غرب القارة الإفريقية، فإن المغرب الذي يوجد على بعد 14 كيلومتر فقط من إسبانيا، يستفيد من موقع جيوستراتيجي فريد. وباختياره للانفتاح الاقتصادي منذ انضمامه للاتفاقية العامة

للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1987، وتوقيعه على العديد من اتفاقيات التبادل الحر (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الجامعة العربية، تركيا والإمارات العربية المتحدة) وبربط شراكة مع مجلس التعاون الخليجي، فإن المغرب يُرسمِل على موقعه الجغرافي ويتموقع كمحور اقتصادي بين أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإفريقيا والشرق الأوسط.

وقد تم انجاز العديد من المشاريع الاستثمارية العمومية من أجل تأهيل البنيات وتقريب المملكة من المعايير الدولية في هذا المجال. فقد أصبحت شبكة الطرق السيارة تربط المدن العشرة الأكبر بالمملكة. وقد جعل التوقيع على تحرير الأجواء (Open Sky) والاستثمارات الكبيرة المنجزة على شبكة مطاراتنا من المغرب، أحد أهم المحاور الجوية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من جهة، وإفريقيا والشرق الأوسط، من جهة أخرى. وقد مكن ميناء طنجة ميد، المتموقع في مفترق طرق بحرية كبيرة (طاقة 3 ملايين حاوية و8 مليون في 2015)، المغرب من الانتقال من الرتبة 84 سنة 2006 إلى الرتبة 19 سنة 2013، على صعيد التواصلية البحرية في تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

كما أن المغرب انكب للاستجابة لحاجة ملحة أخرى للمستثمرين والمتمثلة في العقار الصناعي. ففي 2009، مكن الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي من إعطاء الانطلاقة لأوراش الأرضيات الصناعية المندمجة : 5 سنوات بعد ذلك، رأت النور 4 مناطق حرة جديدة (طنجة أوتوموتيف سيتي Tanger Automotive Center بالقرب من طنجة، والمنطقة الأطلسية الحرة Atlantic Free Zone بالقنيطرة، والطاقات النظيفة Cleantech بوجدة وميدبارك Midpark بالنواصر).
وبفضل جباية جذابة، وعرض عقاري وخدماتي متنوع وكامل، وكذا تواصلية لوجستيكية قصوى، فإن هذه الأرضيات الصناعية المندمجة تضع اليوم رهن إشارة المستثمرين عقارا صناعيا بالمعايير الدولية بأسعار تنافسية.

لقد أعطى المغرب الانطلاقة للعديد من الاستراتيجيات القطاعية الطموحة من شأنها أن تؤمن نموا اقتصاديا قويا، ومستداما ومحدِثا للثروات. وتندرج هذه المخططات ضمنَ منطقين مزدوجين لتحديث القطاعات التقليدية (كالفلاحة، والصيد والمعادن) وتنمية القطاعات المجددة كالطاقات المتجددة، واللوجستيك، وصناعة السيارات، وصناعة الطيران والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

بفضل ميناء طنجة المتوسط بالخصوص، أصبح التصدير بواسطة الحاويات منافسا بشكل كبير جدا

وهذه الاستراتيجيات تمنح وضوحا في الرؤية للمستثمرين بتحديد أهداف واضحة ومرقمة ينبغي بلوغها وكذا «عرض مغربي» واضح من حيث محفزات الاستثمار، والتكوين والعقار الصناعي.

يشكل شِق الموارد البشرية من جانب آخر دعامة استراتيجية لجاذبية المغرب الصناعي. وقد تم احداث العديد من معاهد التكوين للاستجابة للحاجيات الدقيقة للمستثمرين في مختلف القطاعات (مركز التكوين لمهن السيارات لطنجة المتوسط، ومعهد مهن الملاحة الجوية...) لتبلغ مساعدة الدولة 3 000 أورو لكل فرد سنويا. كما أن هناك عنصر آخر محوري في مجال جاذبية وجهة الاستثمار هو مناخ الأعمال. في هذا الميدان، حقق المغرب تقدما كبيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة. فعلى سبيل المثال، ربح المغرب 41 رتبة في ترتيب Doing Business خلال 5 سنوات، فقد أصبح يحتل المرتبة 87 عالميا. ويبقى الكثير مما ينبغي القيام به لتحسين ترتيبنا أكثر، لكن لا شك في أن الدينامية قد انطلقت. وهذا التحسن هو ثمرة مبادرات وإصلاحات بادرت بها اللجنة الوطنية حول مناخ الأعمال، وهي أرضية عمومية وخاصة مشتركة، يترأسها رئيس الحكومة. وأخيرا، فإن جاذبية المغرب تتضح أيضا بتنافسية التكاليف :

- يبلغ متوسط الأجر بالصناعة المغربية 4 220 درهم[1] في الشهر ؛
- نسبة الضريبة الاجمالية[2] تبلغ 49,6% (مقارنة مع 62% في تونس و65% في فرنسا، و64% في الصين و59% في إسبانيا) ؛
- تكاليف التصدير[3] محدودة في 595 دولار أمريكي للحاوية (مقابل 775 دولار بتونس، 335 1 دولار بفرنسا، و620 بالصين و310 1 بإسبانيا).

وبفضل هذه الاختيارات الإرادية تمكن المغرب اليوم من التموقع كأرضية منافسة وجذابة من شأنها جلب الاستثمارات المنتجة في قطاعات ذات حمولة تكنولوجية مرتفعة. بالطبع ما زال الطريق طويلا، خاصة من حيث مطابقة عرض الموارد المؤهلة مع حاجيات الصناعة العصرية، لكن الاتجاه أصبح واضحا والطموح أقوى أكثر من أي وقت مضى.

1- المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
2- المصدر : Doing Business (مبلغ الضرائب ورسوم الاشتراك الواجب دفعها خلال السنة الثانية من النشاط، مقسومة على الأرباح التجارية)،
3- المصدر : Doing Business (الكلفة المرتبطة بالمساطر الضرورية لتصدير السلع : واجبات متعلقة بالمستندات، مصاريف إدارية لتخليص البضائع من الجمارك والمراقبة التقنية، وواجبات الوسيط في الجمارك ومصاريف المناولة على مستوى المحطات النهائية، والنقل البري).

التنمية الصناعية : دور الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب

منير بنيحيى
المدير المكلف بالحظائر الصناعية
الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب

لقد ربطت الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب صلات عملية مع الحكومة المغربية منذ 1996 في إطار اتفاقيات ثنائية بين الدولتين. وقد أدت التنمية الصناعية، كغاية، إلى إقامة عرض استقبال بالمقاييس الدولية. وقد قَيم الشركاء المؤهلات واختاروا المجالات الترابية التي سيتم فيها تجربة رؤيتهم المشتركة. حكاية مشروع كبير ذو التموقعات المتعددة.

الحظائر الصناعية : رافعة للنمو الاقتصادي

من المتعارف عليه عادة أن الحظائر الصناعية تشكل أدوات فعالة لجلب الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي والمشاركة في تنمية الجهات. ووعيا منها بهذا الدور، أعطت الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب، بشراكة مع الوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة، الانطلاقة لأول حظيرة صناعية من الجيل الجديد بالمغرب بمنطقة بوسكورة. وقد بزغت فكرة هذه الحظيرة سنة 1996، حينما كلفت الحكومة المغربية الغرفة الفرنسية بالقيام بدراسة حول العقبات والكوابح أمام الاستثمار الخاص بالمغرب.

وقد أظهرت النتائج أن 61% من المقاولات التي تم بحثها كانت تعتبر أن العقار يشكل أهم عرقلة لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وحتى يتم رفع هذا المعوق ووضع بنية استقبال صناعي «من الدرجة الدولية» رهن إشارة المستثمرين المغاربة والأجانب، كلفت

CHAMBRE FRANÇAISE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE DU MAROC

الحكومة الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب بتصور وتهيئة حظيرة صناعية من الجيل الجديد.

الحظيرة الصناعية لبوسكورة : تجربة أولى ناجحة

لقد كان النموذج المعتمد يتميز بعرض كرائي كامل يتكون من :

- بقع أرضية بمساحات تلائم حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- خلق شركة للتسيير كانت تسهر على توفير خدمات الحراسة، والنظافة، وصيانة المساحات الخضراء والتعاضد في ما يخص الخدمات المشتركة (قاعة التكوين، المطعمة، الخدمات البنكية، المتاجر) ؛
- شباك وحيد يؤمن المساعدة، والمشورة والوساطة بين مكتريي المنطقة والإدارات.

وقد كلفت الحظيرة الصناعية لبوسكورة، المقامة على أرض مساحتها 28 هكتارا، استثمارا إجماليا يصل إلى 84 مليون درهم. وهي تحتضن حاليا أزيد من 100 وحدة صناعية تشغل مباشرة 5 000 مستخدما. وعلى صعيد الاستثمارات، فقد مكن المشروع من جلب 30 مليون درهم لكل هكتار صاف مهيأ لفائدة الجهة.

PARC INDUSTRIEL BOUSKOURA

ولم يقتصر وقع المنطقة الصناعية على الآثار المباشرة، بل أيضا على الآثار الغير مباشرة، كتوسيع الوعاء الضريبي عبر الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وكذا الرسوم التي تستفيد منها بالأساس الجماعة المحلية.

وقد أشركت الجماعة في تكوين شركة التسيير، حيث أنها تتوفر على 16% من رأسمالها.

وقد جعلت هذه الآثار الايجابية من الحظيرة الصناعية لبوسكورة رافعة رئيسية للتنمية

السوسيو إقتصادية المحلية، عبر تحسين جاذبية المنطقة وتسريع إقامة البنية الأساسية المحلية.

الحظيرة الصناعية أولاد صالح : تكرار النموذج

بعد نجاح تجربة بوسكورة، أعطت الغرفة والوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة الانطلاقة لمشروع ثان أكثر طموحا يقع أيضا في ضاحية الدار البيضاء باتجاه مطار محمد الخامس (جماعة أولاد صالح). وهذا المشروع المهيأ على مساحة 32 هكتارا، يتوفر على نفس ميزات مشروع بوسكورة، ولكن بعرض إضافي متمثل في البنايات الجاهزة للإستعمال.

PARC INDUSTRIEL OULED SALAH

وهذه البنايات، المشيدة في احترام للمقاييس الدولية من حيث الجودة، والسلامة واحترام البيئة، تمكن الصناعيين من الاستقرار بسرعة دون مجهود استثماري بإعفائهم من تكاليف الاقتناء وبناء العقار وتمكينهم بالتالي من تركيز جهودهم على عناصر الانتاج.

سِطابارك : خطوة أولى نحو جهوية الحظائر الصناعية للغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب

مدعومة بنجاح هذا النموذج، أعطت الغرفة، بشراكة مع جهة الشاوية–وردیغة، الانطلاقة لمشروع ثالث مشابه بسطات، على مساحة 20 هكتارا، يسمح باستقبال 85 وحدة صناعية وبوسعه إحداث 4 000 منصب عمل مباشر و3 000 فرصة عمل غير مباشرة. ومن المنتظر أيضا أن يمكن المشروع من استقطاب زهاء مليار درهم من الاستثمارات الصناعية. وهذا المشروع يأتي

الوحدات المنجزة داخل الحظائر الصناعية التي أحدثتها الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب تقدم معمارا أنيقا يتناغم مع حداثة مواقع الاستقبال

تطبيقا لتوصيات اجتماع اللجنة العليا بين الحكومتين المغربية والفرنسية، المنعقدة في يوليوز 2010، والتي تبنت نشر هذا النموذج بباقي جهات المملكة. وسوف يمثل سطابارك أول حظيرة صناعية للغرفة الفرنسية خارج محيط الدار البيضاء الكبرى.

وقد تحقق هذا المشروع، الذي سيكلف أزيد من 95 مليون درهم، بفضل شراكة للقطاعين العام والخاص بين الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب والحكومة المغربية ممثلة بوزارة الداخلية، والوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة، ووزارة المالية، وولاية جهة الشاوية–وردیغة وبلدية سطات. ويهدف سطابارك، الذي دعمته الدولة (وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية) في ما يهدف إليه، إلى الارتقاء بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، خاصة عبر تفريعه على مستوى مدينة سطات. وسوف يساهم بذلك في تحريك سوق التشغيل بالمدينة وبإحياء حيويتها الصناعية عبر إقامة أنشطة صناعية غير ملوثة ومحدثة للشغل وللثروات.

الحظيرة الإيكولوجية : مسعى نحو التنمية المستدامة

رغبة منها في أن تندرج هذه المشاريع في إطار من الاستدامة، انطلقت الغرفة في عملية رابعة لتهيئة الحظائر الصناعية، مع اتباع مقاربة مبنية على مفاهيم التنمية المستدامة. وهكذا، فإن الحظيرة الايكولوجية لبرشيد، تطمح لكي تكون أول حظيرة تحظى بعلامة الجودة البيئية العالية بإفريقيا.

يتعلق الأمر بمنظور للتهيئة والبناء يسعى إلى قياس الحاجيات والانتظارات، ولكن أيضا السياق، وتحليل الحلول الممكنة واختيار الأكثر ملائمة من بينها، مع السهر على تقليص الآثار السلبية ومضاعفة الآثار الإيجابية. وسوف يتم احترام هذه المقاربة سواء أثناء مرحلة إنجاز المشروع (المشهد الطبيعي والهندسة المعمارية، النقل والطرقات، الأخطار الطبيعية والصناعية، النفايات، الماء، الطاقة، الضجيج، الهواء، التربة وما تحت التربة) أو خلال فترة تشغيل الحظيرة الصناعية (التنشيط، الإخبار والتواصل، الاستقبال ومواكبة المقاولات، تقديم خدمات للمقاولات، تقديم خدمات للمستخدمين والمستعملين، تدبير جماعي).

صفحة الاستقبال لموقع الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب

وقد تم توقيع الاتفاقية المتعلقة بهذا المشروع يوم 12 دجنبر 2012 على هامش الاجتماع عالي المستوى بين الحكومتين المغربية والفرنسية. بمقتضى هذه الاتفاقية، دعمت الوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة المشروع بمبلغ 20 مليون درهم، أي قرابة 10% من كلفة الانجاز. وستتم إقامة الحظيرة الايكولوجية لبرشيد على مساحة 60 هكتارا. وستحتضن 185 وحدة صناعية ويحدث 8 000 منصب شغل مباشر وأزيد من 4 000 فرصة شغل غير مباشرة.

خاتمة

وهكذا، تكون الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب قد شاركت في إحداث أربع حظائر موزعة على جهتين من المملكة وأحدثت 20 000 منصب شغل مباشر و10 000 فرصة شغل غير مباشرة وجلبت أزيد من 5 مليار درهم من الاستثمار، نصفها على شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب، فاعل رئيسي في الحياة الاقتصادية بالمغرب، أصبح مهيِّأ صناعيا كبيرا

أزيد من 4 000 مقاولة هي اليوم منضوية تحت لواء الغرفة : فبعد أن سجلت هذه المؤسسة نموا قويا ومنتظما لمدة طويلة، عرفت أعداد موظفيها استقرارا وأنشطتها تنوعا بفضل الحيوية الكبيرة لمسيريها، مما يقوي من حماسة قرابة المائة من المساعدين الذين أصبحت تتوفر عليهم هذه الغرفة النشطة. لا ينعم الحرم والخدمات المقدمة للمقاولات بنفس شهرة الشهرية Conjoncture، وهي القناة التواصلية المعروفة جيدا في أوساط رجال الأعمال والدعامة الإخبارية والتحليلية المحترمة. غير أن ما أصبح يشكل الميزة الفارقة في صورة وسمعة الغرفة خلال السنوات الأخيرة هو دون شك إحداث الحظائر الصناعية.

وهذه السياسة، التي انطلقت مع التجربة الناجحة لحظيرة النواصر، أخرجت نهائيا الغرفة من دورها الوحيد كشبكة للمقاولات، ومحرك للقاءات ومسهل للأعمال، لتغدو فاعلا اقتصاديا كامل الصفة، بدعم من السلطات المغربية والمنتخبين.

ولن نبالغ إن قلنا أن نهج الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب هو السعي للاستجابة للعالم الاقتصادي، وهي في الواقع، تعمل بكل بساطة على تفعيل الإجابات للحاجيات المعبر عنها من طرف أعضائها، علما بأنه من الصعب إيجاد صاحب مشروع أقدر للاضطلاع بهذه المهمة.

إن الدور النشيط الذي اضطلعت به غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور في انجاز الحظيرة الصناعية الجديدة لسلوان يسير شيئا ما في نفس نهج هذا النموذج. جيل جديد من الحظائر، وفاعلون جدد، وعالم اقتصادي بدأ على ما يبدو يأخذ زمام مبادرة تهيئة شروط إقامة وحداته. وإنه لخبر جيد بالنسبة للمغرب الصناعي الجديد.

مؤطر أعد من قبل هيئة تحرير Oriental.ma

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية والاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية : دعم استراتيجي

عبد الكريم مهدي
مدير عام صندوق الاستثمار للجهة الشرقية
رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية

إن الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ليست فقط من اختصاص المؤسسات وحدها. فصندوق الاستثمار للجهة الشرقية يشرك القطاعين منذ مدة. ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية، فإن الشريكين يتقاسمان قراءة مشتركة للتدابير التي ينبغي اتخاذها لإطلاق العنان للطاقات المبدعة وازدهار الاستثمارات مهما كان مصدرها. ومساهمتهما المشتركة ليست ملفا مطلبيا بل مجموعة منسجمة من التوصيات، متآزرة، ميدانية، ونابعة من خبرتهما...وبالتالي ملتقية.

في 18 مارس 2003، خلال خطاب متبصر، أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إنطلاق المبادرة الملكية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشرقية.

وانطلاقا من هذه المبادرة، رأت النور رؤية جديدة للتنمية مبنية على قائمة من المشاريع ذات الأولوية، وتفرعات جهوية للاستراتيجيات القطاعية، وبرامج تنموية مهيكلة، وعلى تعبئة كافة الفاعلين الوطنيين والجهويين، يدعمها غلاف استثماري عمومي إجمالي يبلغ 30 مليار درهم في أفق 2010.

خلق صندوق استثمار كرافعة للتنمية ودعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة للجهة

لقد خصص لصندوق الاستثمار للجهة الشرقية، وليد المبادرة الملكية، غلاف مالي يبلغ 300 مليون درهم. وقد أحدث في إطار شراكة بين القطاعين العمومي والخاص، من أجل مواكبة حاملي المشاريع والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تتوفر على مؤهلات نمو والتي لها وقع اقتصادي واجتماعي على الجهة.

وقد تكون هذا الغلاف من حصتين بمبلغ 150 مليون درهم للحصة دُفع منها إلى يومنا 142,5 مليون درهم. وقد كان إحداث هذه الآلية المالية ضروريا لمواكبة مختلف المشاريع البنيوية والتفرعات الجهوية للمخططات القطاعية (المخطط الأخضر، المخطط الأزرق، المخطط الشمسي، إلخ.).

وإضافة إلى مَؤْسسة المشاركة الفعلية في رأس المال، فإن تدخل الصندوق يشمل أيضا مواكبة للمقاولات الشريكة، من حيث الدعم الاستراتيجي والمساهمات التنظيمية : المساهمة في التعرف على مواطن القوة والضعف لدى المقاولة، ومواكبة استراتيجية التنمية من أجل خلق القيمة والسيولة عل المدى المتوسط، والمساهمة في وضع الوظائف الداعمة (افتحاص داخلي، مراقبة التسيير، إلخ.).

وبالنظر لحداثة مثل هذه الآلية المالية على الصعيد الجهوي، كان من الضروري القيام بعمل تواصلي طويل النفس من أجل التعريف بالصندوق وتحسيس الفاعلين بدوره، على صعيد عمالة وأقاليم الجهة (وجدة، الناظور، بركان، تاوريرت، دريوش، جرادة وفجيج)، مما أبطأ نسبيا سرعة الإنطلاق : «*كان ينبغي فهم تطلعات المستثمرين بالنسبة لإستراتيجية الصندوق وبناء رصيد الثقة*».

قد أسفرت هذه الجهود على تمويل ومواكبة ثلاث مقاولات صغرى ومتوسطة جهوية (رأسمال الانطلاقة ما بين 4 و10 مليون درهم) تَنشط في ثلاث قطاعات مختلفة وفي مدينتين مختلفتين (وجدة وبركان). ويتعلق الأمر بـ ميكروشوا «Microchoix» (التكنولوجيات الجديدة للاتصال والاعلام)،

صباغة ميدي «Pein-ture Midi» (كمياء وشبه كمياء) ومونلي «Monlait» (الصناعة الغذائية)، والتي تطلبت غلافا ماليا إجماليا يبلغ 60 مليون درهم.

وقد ساعدت المساهمة المالية للصندوق على تعزيز القاعدة المالية لهذه الشركات، وهو أمر مهم بالنسبة لصورتها ومصداقيتها اتجاه شركائها، وخاصة الأبناك. وقد تلى ذلك المواكبة (الخبرة والاستشارة)، خاصة بالتفكير حول المخططات الاستراتيجية لهذه الشركات وتنمية مقاربة للتواصل أكثر جرأة وهجومية، مع مواكبة مستمرة لتفعيل الإختيارات الاستراتيجية وتطبيق تنظيم هادف.

وقد كان إنجاز المساهمات من حيث رقم المعاملات مشجعا : مضاعفة مرتين بالنسبة لـ مكروشوا (منذ ولوج الصندوق سنة 2009) و+21,5% بالنسبة لـ صباغة ميدي. ونفس الأمر بالنسبة للتشغيل، حيث تم إحداث 66 منصب شغل عقب المساهمات الثلاثة.

أما مونلي، فتخضع حاليا لمخطط لإعادة الهيكلية لكي تتوفر على الشروط الضرورية لمواجهة سوق تحتد فيها المنافسة، لكنها مع ذلك ما زالت تتوفر على مؤهلات ضخمة للنمو.

والمعيار مع إحصائيات المهنة (الجمعية المغربية للاستثمار في رأس المال)

مشجع للغاية، إذ أنه من حيث الانعكاسات على رقم المعاملات للشركات المعنية، عرفت انجازات الصندوق إجمالا زيادة متوسطة وصلت إلى 19% خلال الفترة 2008-2011، مماثلة للتطور المتوسط للمهنة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أما بالنسبة لحصيلة الصندوق خلال سنة 2012، فإن الإنجازات الثلاثة تمثل تقريبا نفس معدل المهنة (3,88 عملية استثمار) خلال الـ 12 عشر سنة الأخيرة (140 مشاركة لـ 36 صندوق).

ومن المهم الإشارة إلى أنه إضافة إلى هذه الاستثمارات الثلاثة، تم قبول مشاريع أخرى ذات مؤهلات قوية من طرف أجهزة الصندوق، لكنها لم تتجسد لأسباب مختلفة : مشكلة الحصول على الترخيصات الإدارية (مشروع تربية الأسماك براس الما)، رفض المواكبة البنكية (مشروع سياحي بالسعيدية)، انسحاب المقاولين لحظة توقيع ميثاق المساهمين (حديقة الألعاب بالناظور)، صعوبة في استكمال المساهمات مع ظهور الأزمة المالية العالمية (مشروع في مجال الطاقات المتجددة بوجدة)، إلخ.

تحديات وأهداف صندوق الاستثمار للجهة الشرقية

رغم الدور الهام المخول له، ما زال الصندوق يواجه إكراهات وتحديات بطأت إنجازاته، ومنها :

- خصوصيات نشاط الرأسمال الاستثماري (دراسات أولية، المفاوضات، التحقق من صحة المستندات القانونية (بخلاف النشاط البنكي) ؛
- النسيج الصناعي، المطبوع بفرص استثمارية محدودة وتراكيب عائلية تهيمن عليها الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتي تتردد كثيرا في الخوض في هذه الثقافة الجديدة المتمثلة في فتح رأس المال والانضباط لمتطلبات الشفافية التي ينادي بها الصندوق ؛
- استمرار ووقع الأزمة الدولية على قرارات الاستثمار لمعظم المقاولات الصغرى والمتوسطة التي يوجد الصندوق على اتصال بها.

من الواضح إذا أن واقع النسيج الصناعي للجهة والصبغة الاجتماعية والاقتصادية لصندوق الاستثمار للجهة الشرقية كرافعة للنمو، يفرضان بالضرورة تكييفا لبعض معايير أهلية الصندوق لواقع المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدخال مرونة على صعيد نسق الإدارة. إنها أوراش ذات أولوية ستنكب عليها قريبا أجهزة الصندوق.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية : قوة تعبئة واقتراح لإزاحة عراقيل انعاش الاستثمار الخاص بالجهة

مؤهلات الجهة ورؤية التنمية للإتحاد العام لمقاولات المغرب

إن صورة الجهة الشرقية التي كانت تعتبر دوما منطقة نائية، منغلقة أو متجهة نحو الخارج (إسبانيا في هذه الحالة)، قد تغيرت بشكل كلي بفضل المبادرة الملكية، التي مكنت جهة ذات مؤهلات قوية من تدارك تأخرها في زمن قياسي، من حيث البنية التحتية للربط، وخاصة من وضع رؤية استراتيجية لفائدة قطب الامتياز هذا.

وتحدد استراتيجية التنمية الجهوية انطلاقا من العديد من الاستراتيجيات التي يحملها فاعلون مستقلون عن بعضهم . وهذا المفهوم يشرك كل الفاعلين الجهويين العموميين

والخواص، مع دور هام للاتحاد العام لمقاولات المغرب كمنعش وضامن للتعاون بين القطاعين الخاص والعام.

تختزن الجهة الشرقية إمكانيات هامة للتنمية في قطاعات هامة – كالسياحة، أو الصناعة الغذائية أو الطاقات المتجددة – ينتظرها مستقبل واعد اعتبارا لموقع الجهة الجغرافي وضمن منطق سوقين أورومتوسطية ومغاربية.
ولهذه الغاية، تزودت الجهة بأرضيات صناعية (القطب التكنولوجي لوجدة، القطب الفلاحي لبركان ومركب سلوان قرب الناظور)، وبآلية لتمويل ممثلة في صندوق الاستثمار للجهة الشرقية، وباستراتيجيات جهوية للمخططات الوطنية (إقلاع، المغرب الأخضر، المغرب الأزرق، إلخ.)، كما تتوفر على خبرة في مجال البحث وعلى مستنبت للجامعيين يقارب 25 000 طالبا بجامعة محمد الأول لوجدة.

غير أن نمو الجهة مازال يواجه معوقات مرتبطة بإشكالية الموارد البشرية المؤهلة، وبالأنشطة الغير منظمة التي مازالت تقاوم بالنسبة لبعض الشعب، وكذا لتردد المصارف على مواكبة بعض المشاريع (غياب الوضوح والحكامة الجيدة). وبدعم وانخراط الفاعلين الاقتصاديين للجهة، تم إعداد رؤية استراتيجية جديدة تعكس المشاركة القوية جدا للاتحاد العام لمقاولات المغرب في كل الأوراش ومخططات العمل للتنمية الاقتصادية للجهة، مع تنظيم جديد طليعي حول انخراط قوي لأرباب الصناعة المحليين من أجل :

- تمثيلية جهوية أفضل (نائب رئيس لكل إقليم) ؛
- تمثيلية أفضل للقطاعات التاريخية والحالية للجهة ؛
- لجن قطاعية (البناء والأشغال العمومية والصناعة الفلاحية) إضافة إلى القطاعات ذات المؤهلات الكبرى (السياحة، التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل والطاقات المتجددة) ؛
- أرضية للتفكير حول الاشكاليات العرضانية للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع لجن للإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالموارد البشرية، وبالجبايات وبالتمويل.

وقد انكب الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية منذ شهر ماي 2011 – أي شهرا بعد وضع هياكله الجديدة – على تعبئة الفاعلين الاقتصاديين، والمتدخلين المحليين والوطنيين، حول أوراش ومواضيع ذات أولية كبرى بالنسبة للتنمية الجهوية :

صندوق الاستثمار للجهة الشرقية بوجدة

- فرص الاستثمار ومناخ الأعمال بالجهة (موضوع يومين منظمين بجرادة في 13 و14 ماي 2011 في إطار المحطات الجهوية للمقاولة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، الذين عبروا عن رؤيتهم حول دينامية التنمية لجهتهم وعرضوا المعوقات التي تحول دون تحقيق مشاريعهم) ؛
- التكوين والتشغيل (تقريب جامعة محمد الأول لوجدة وفاعلين محليين في مجال التكوين خلال اجتماع عقد في 2 نونبر 2011، أفضى إلى ضرورة إنشاء مرصد للتشغيل لإيجاد الحلول الفعالة لمشاكل التكوين وندرة الموارد البشرية المؤهلة) ؛
- تحسين مناخ الأعمال (الاجتماع الأول انعقد في 16 يناير 2012 بالسعيدية مع المديرين الجهويين للضرائب والجمارك، من أجل إحداث قواعد جديدة للتواصل من أجل تفاعلية أكبر مع المشاكل التي تعترض المقاولات المنخرطة) ؛
- تأهيل النسيج الصناعي بالنسبة للقطاعات الرئيسية بالجهة (مثال الندوة حول جودة المواد مع فدرالية صناعات مواد البناء والمنظمة لفائدة قطاع البناء والأشغال العمومية يومي 17 و18 يناير 2012 بوجدة والناظور، من أجل تقديم الآفاق المستقبلية للقطاع بالجهة، ورفع جودة مواد البناء وإخبار الصناعيين بالمستجدات في ميدان التعيير) ؛
- تحسيس وإشراك المقاولات الجهوية في مسلسلها لإنعاش التشغيل والعلاقات الاجتماعية، بتنظيم يوم تفكير بالسعيدية في 8 ماي 2012 في موضوع «التشغيل، والتكوين والعلاقات الاجتماعية في قلب التنمية الجهوية». وقد ضم هذا الحدث فاعلين اقتصاديين، ونقابات وفاعلين محليين في مجال التشغيل والتكوين، واختتم بالتوقيع على عدة اتفاقيات ؛
- الارتقاء بالجهة والبحث عن شراكات دولية مع المقاولات والفاعلين الاقتصاديين بدول محيط البحر الأبيض المتوسط (زيارة إلى بوركوس بإسبانيا، يوم 22 شتنبر 2012 لوفد من الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية من أجل الالتقاء بغرفة التجارة والصناعة المحلية وبعض المقاولين لتقديم فرص الاستثمار التي توفرها الجهة الشرقية، خاصة في قطاعات السياحة، والصناعة الغذائية والطاقات المتجددة) ؛
- رافعات من أجل تحريك الاستثمار الخاص بالجهة (اللقاء مناقشة لـ 18 مارس 2013 في إطار الاحتفال بالذكرى العاشرة لخطاب

صاحب الجلالة لـ 18 مارس 2003 بوجدة، والمخصص لوسائل بث دينامية من القطاع الخاص للاستفادة من المشاريع الكبرى النابعة عن المبادرة الملكية، بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين، والسلطة المحلية، والمجلس الجهوي، ووكالة الجهة الشرقية والحضور الفعلي لرئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية المغربة المقيمة بالخارج، والكاتب العام لوزارة الشؤون العامة والحكامة، ومديرة الصناعة بالوزارة المكلفة بالصناعة، وكذا ممثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

موقع صندوق الاستثمار للجهة الشرقية

– منسق «برنامج تحدي الألفية للمغرب») ؛

• إعطاء الانطلاقة للجنة الجهوية الأولى لتحسين مناخ الأعمال، بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية، والمجلس الجهوي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (اجتماعات إعدادية عقدت يوم 8 ماي 2013، ضمت فاعلين إقتصاديين ومرافق ترابية، وأفضت إلى إقامة 5 لجن مكلفة بالتعرف على معوقات الاستثمار المتعلقة بخمسة جوانب – الجبايات، والتمويل، والعقار، والتكوين والتشغيل وعملية دخول ميدان المقاولة – وتقديم اقتراحات للدفع بالاستثمار الخاص وتقوية جاذبية الجهة.

ضرورة إعطاء دينامية للاستثمار الخاص بالجهة

من الواضح أنه منذ المبادرة الملكية، قطعت الجهود من أجل تدارك الخصاص من حيث البنيات أشواطا كبيرة جدا وأن المشاريع المهيكلة كانت حاسمة لخلق دينامية استثمارية (3 مواقع صناعية، المحطة الشاطئية للسعيدية، الطريق السيار فاس – وجدة، مشروع مارشيكا الجاري انجازه قرب الناظور، إلخ.).

ولم يدخر الفاعلون العموميون على الصعيدين الوطني والجهوي جهدا لتزويد الجهة بمخطط استراتيجي، وبالتفرعات الجهوية لمختلف الاستراتيجيات الوطنية، وبتسويق ترابي تقوده وكالة الجهة الشرقية، وبتعاون لا مركزي نشيط بفضل المنتخبين المحليين، والمجلس الجهوي ووكالة الجهة الشرقية، إلخ. وعلى الاستثمار الخاص أن يتسلم المشعل، لكن من الضروري التفكير في الوسائل التي ينبغي تطبيقها لتسهيل مأموريته، كـ :

• إقامة بنية للمواكبة لإزالة المشاكل الإدارية المتعلقة بالولوج إلى العقار وإلى التمويل ؛

• تنشيط القطب التكنولوجي (وخاصة الجانب المتعلق بالتكنولوجيات النظيفة) اعتبارا لأهمية ورهانات المخطط الطاقي الوطني ؛

• ترجمة التعاون السياسي إلى تعاون اقتصادي ؛

• إشراك الجالية المغربية بالخارج لإحداث مشاريع مبدعة وذات قيمة مضافة مرتفعة.

أولويات واستعجالات لتنشيط الاستثمار الخاص بالجهة :

• تسريع معالجة المشاريع الجارية وكذا إمكانات الاستثمار المتوفرة، عبر تدابير مواكبة للولوج إلى العقار (الكراء عوض الشراء)، وإلى التمويل (صندوق الاستثمار للجهة الشرقية، الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، ميثاق المقاولات الصغيرة جدا) ؛

• تنشيط اللجنة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، مع إعطاءه الأسبقية لتخفيف مساطر إحداث المقاولة والاستثمار، وتحسين المناخ الاجتماعي، ومحاربة القطاع الغير منظم والتهريب، والجباية، للمحافظة على مقاولاتنا الصغرى والمتوسطة وتدعيم نسيجنا الاقتصادي ؛

• بالنسبة للفضاءات الصناعية والولوج إلى العقار، التفكير في نموذج مختلط بين البيع والشراء (بالنسبة للمشاريع التي لا تتوفر على الأموال الضرورية لاقتناء الأرض) وتسريع انجاز مناطق للأنشطة الاقتصادية أسهل ولوجا وأقل كلفة ؛

• دعم ومواكبة المقاولات المحلية، في إطار الشبكة الجهوية لتحديث المقاولات، من أجل إرساء الممارسات الجيدة للتسيير، والحكامة والمسؤولية السوسيواقتصادية ؛

• تكييف الأدوات التمويلية مع الواقع وتطلعات الجهة أو إعدادها في هذا الاتجاه، خاصة بالنسبة لصندوق الاستثمار للجهة الشرقية وبرامج الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، مع مزيد من الليونة وقيود أقل ؛

• وضع بنية مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج لدراسة مشاريعهم ومواكبتهم في إنجاز التركيبة المالية بالتعاون مع صندوق الإيداعات والضمان ومنتوج مغاربة العالم ؛

• تنشيط مجموعة التفكير حول المرصد الجهوي للتشغيل والموارد البشرية، الذي بدأه الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية ولجنة «التشغيل والعلاقات الاجتماعية» للاتحاد العام لمقاولات المغرب، للعمل على مطابقة العرض للطلب.

أعمال ومسارات تفكير الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتثمين الاختيارات الاستراتيجية للجهة

من أجل تدعيم الاختيارات القطاعية الاستراتيجية للجهة (الصناعة الفلاحية، السياحة والطاقات المتجددة)، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجهة الشرقية، بصفته قوة اقتراحية، يقترح إعمال الرافعات التالية :

بالنسبة للقطب الفلاحي :

- تعزيز مهارتنا وتجربتنا في مجال الصناعة الفلاحية ؛
- وبالخصوص، تعزيز الشراكات والمشاريع المشتركة للتوجه نحو تثمين قوي لمنتجاتنا الفلاحية.

بالنسبة لمشروع التكنولوجيات النظيفة :

- تطبيق شراكة استراتيجية مع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) تجسد أهمية الطاقات المتجددة بالنسبة لجهتنا ؛
- جعل هذه التكنولوجيات وعاءا مميزا للاستثمارات في إطار المخطط الطاقي الوطني ؛
- بناء استراتيجية للبحث عن شركاء، عبر عروض متنقلة، سعيا في اجتذاب أحد الفاعلين الاستراتيجيين العالمين.

بالنسبة للمحطة السياحية للسعيدية

تم القيام بمجهود هام جدا منذ البداية لتأهيل المحطة وهناك مشاريع فندقية مقررة لبلوغ الحجم الحرج من حيث طاقة الاستقبال، لكن الفاعلين المحليين لا يتوفرون على وضوح بخصوص التموقع الحالي والمستقبلي للمنتوج ويطالبون بسياسة ترويجية واضحة، ومرقمة وهجومية لتنشيط المحطة وبالخصوص بأن يتم إشراكهم في هذا المسلسل.

بالنسبة للتعاون اللامركزي :

- تدعيم وتنشيط التقارب بين القطاع الخاص الجهوي ومقاولات الجهات الموقعة على اتفاقيات تعاون ؛
- تنشيط ما هو موجود (السعيدية، ميناء الناظور، التقنيات النظيفة...) ؛
- توجيه مبادرات الاستثمار بواسطة مناخ جهوي للاستثمار ملائم للحفاظ على النسيج الاقتصادي القائم وحثه على الاستثمار ؛
- تسريع تطبيق المبادرات الخاصة الجارية (المشاريع الموضوعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار، مشاريع المناطق الصناعية) بواسطة تدابير ملموسة تسهل الولوج للعقار وللتمويل ؛
- الاستفادة من أهمية الجالية المغتربة في مجال نقل المهارات وإحداث مشاريع جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

ختاما، فإن الجهة الشرقية تتوفر اليوم على كل العناصر لإنعاش النسيج الصناعي وتأمين تنميتها الجهوية :

- اخيارات استراتيجية والبنيات الأساسية الضرورية المنطلقة في خضم المبادرة الملكية ؛
- مؤهلات اقتصادية وصناعية ؛
- مخطط استراتيجي طموح أعده المجلس الجهوي ؛
- تجربة غنية جدا لوكالة الجهة الشرقية من حيث مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- خبرة مكتسبة من طرف صندوق الاستثمار للجهة الشرقية في مجال مواكبة وتنمية المقاولات ؛
- نضج واضح في إنهاء المشاريع التي أطلقها فاعلو المجتمع المدني.

هذا، وإن تسريع وتيرة الاستثمار الخاص وتطبيق الاختيارات الاستراتيجية للجهة مرتهنان بمسلسل الجهوية الذي يروم لامركزية سلطة القرار ولا تركيزا لهيئات التطبيق والتتبع.

وأخيرا، من المهم خلق انسجام لكل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلت إلى حد الساعة من طرف كل الفاعلين الجهويين والوطنيين، وكذا وضع خارطة طريق واضحة لتنشيط الاستثمار الخاص عبر شراكة صارمة وطموحة، مبنية على اشراك نشيط لكل الفاعلين وبتنسيق جهوي قوي جدا.

المحطة الشاطئية للسعيدية، وعاء طبيعي لإستثمارات سياحية جديدة ينبغي تحفيزها عبر سياسة ملائمة للتنمية

تشجيع التقنية الصناعية الصغيرة

محمد الوحدودي
رئيس مؤتمر فرنسا الدول المغاربية

أُستلهِم هذا المقال من دراسة أنجزتها وزارة المالية. وهو يبين ضعف القدرة الصناعية المغربية على توفير مجموعة واسعة من الأشياء الصغيرة المستعملة يوميا وأدوات بسيطة يحتاجها المواطنون البسطاء وأيضا الحرفيون بشكل دائم. فما بين استيراد أشياء ذات جودة متدنية وتحفيز صناعة وطنية صغيرة مناسبة، يدعو الكاتب إلى الخيار المغربي. طموح سهل المنال، وبإمكانه توفير الشغل والثروات.

في وقت تقوم فيه الصين بتعزيز موقعها كمصنع للعالم، من الأساسي أن نركز في سياسات التكوين والاستثمار على مفهوم «التقنية الصناعية الصغيرة».

فمن منا لم يبحث عن إصلاح حاسوبه، أو أي آلة أخرى في المحلات الصغيرة المتعددة والأسواق التي أضحت وجهات مشهورة حتى بالنسبة للأجانب ؟ والتقنية الصناعية الصغيرة لا تنفصل عن ارتكاس «التسليك» و«الترقيع».

طبعا الآلاف من هذه المبادرات مرتبطة مباشرة بالقطاع غير المهيكل، ولا تمنح ضمانات. فهذه العبقرية الشعبية التي تعالِج يوميا حاجيات الساكنة، تصمد إذا في ظل السياسات المهيكلة. فعوض البحث عن السبل والوسائل لنقل الأنشطة التي بطبعها تزدهر على الهامش إلى القطاع المهيكل، من الممكن تثمين التقنية الصغيرة التي هي أساس هذه المهارات بالاعتراف بها وتقدير أهميتها.

لنحدد أولا ما يقصد بـ «التقنية الصناعية الصغيرة»

على كل قطر أن يصنع بنفسه الأدوات الأساسية لحياته اليومية. مسامير أو أقفال، إبَر أو قلامات أظافر... والمجهود الأول ينبغي أن ينصب على إحصاء الآلاف من هذه الأشياء اليومية من أجل قياس وزنها الاقتصادي، ودرجة تطورها وكذا ظروف الانتاج.

بعد الانتهاء من هذا العمل، سيصبح من اليسير المضي في حملة تحسيسية بأهمية انخراط كل الفاعلين الاقتصاديين في الارتقاء بالصناعة المحلية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتنقيح التشريع ضروري للتصرف منذ البداية مع الحلول السهلة، كالأسعار المنخفضة، حتى يعطى الوقت الكافي للمقاولات لتثبت أقدامها.

كما ينبغي أن تكون أشكال التواصل نحو المقاولين– المنتجين المستقبليين المحتملين متميزة، من أجل التعرف على حرفيي التقنية الصناعية

الأدوات المخصصة للميكانيك جلها مستورة من الصين

الصغيرة من البداية ومنحهم وضعا مجزيا، مع إعطائهم امكانية الابداع. وبما أن الطلبيات ضرورية لنجاح المبادرات، فسيكون ضروريا أيضا تحسيس كل سلاسل وشبكات التوزيع.

ومن أجل إنجاح هذا المنحى الجديد الذي يثمن التقنية الصناعية الصغيرة، ينبغي أن يخصص لها معرض. كما تنظم ملتقيات تستعرض التجارب الدولية، وخاصة الهندية وبشكل أوسع الأسيوية، والتركية والأوروبية. وعلى المغرب أرض الحرفيين بامتياز، أن يقدم المطرقة والمسامير التي يحتاجها هذا الحرفي نفسه. إنه تحدي التقنية الصناعية الصغيرة التي تحدث مناصب شغل وثروات وتضمن استمرار المهارات الضاربة في جذور التاريخ.

المواد الصغيرة ذات الاستعمال اليومي متعددة وجلها مستوردة، وهي في متناول الصناعة الصغيرة المغربية

الصناعة الصغيرة

من حيث عدد المقاولات، نلاحظ هيمنة الصناعة الصغيرة في قطاع الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية.
وهذا التمركز القوي يمكن أن يُفسر بتواجد عدد كبير من الوحدات الصغيرة أو المقاولات الصغيرة جدا ذات الطابع الصناعي، وخاصة مؤسسات صغيرة لصنع أدوات موجهة للبناء، وورشات صغيرة للنجارة، والهياكل الخشبية ولصنع أدوات التأثيث الخشبية، أو أيضا وحدات صغيرة لإنتاج مواد من الورق والورق المقوى.

ونفس هذه الملاحظة تبقى صالحة بالنسبة للصناعات الغذائية حيث يتشكل جزء كبير من الوحدات الصناعية من وحدات عصرية لصنع الخبز والحلويات، وكذا من مؤسسات لتوضيب الفواكة والخضروات ووحدات صغيرة لتبريد وتجميد السمك.

أما في ما يخص قطاعي النسيج والجلد، فإن الوحدات الصغيرة تضم وحدات للألبسة الجاهزة تعمل في إطار التعاقد من الباطن أو وحدات مقامة عموما خارج الأحياء الصناعية والتي تصنع منتجات جلدية أو أحذية من الجلد.

أما بالنسبة لوحدات القطاع الصناعي للميكانيكا، والمعادن، والكهرباء والإلكترونيك، فإنها في أغلب الحالات ممثلة بوحدات للنجارة المعدنية، وورشات للعدانة ولصنع قطع ميكانيكية.

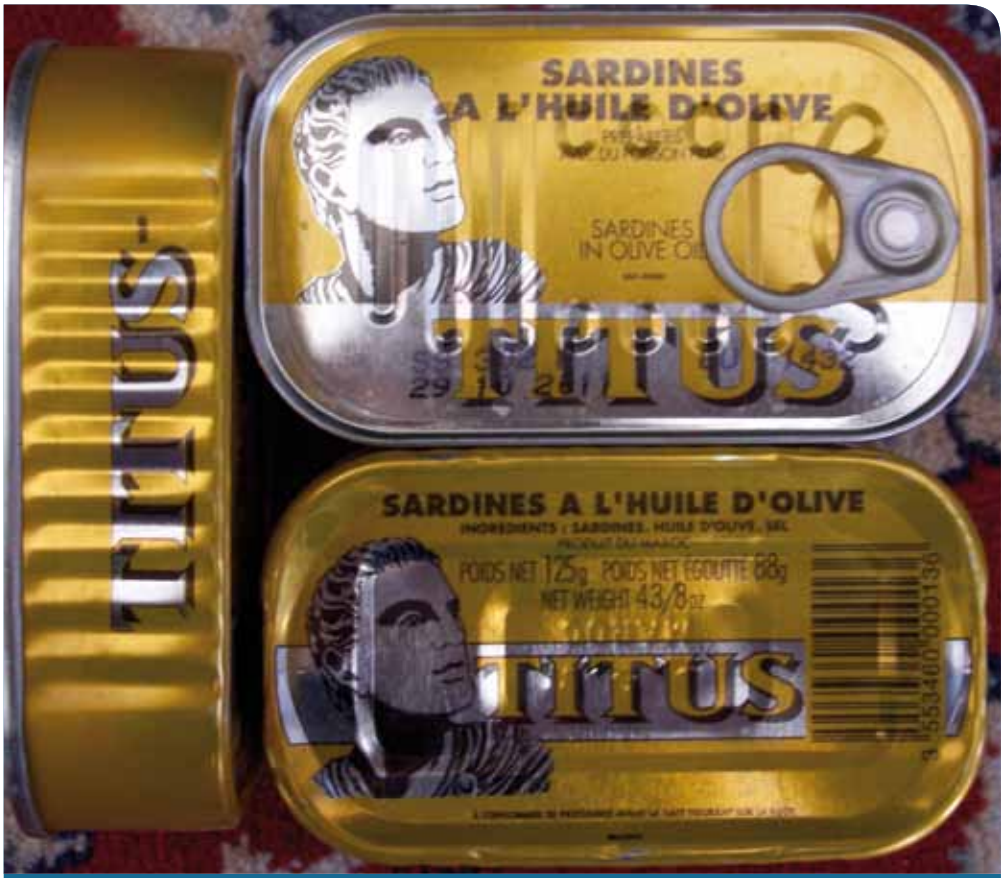

قطاع التوضيب محدود بالطاقة التصديرية لقطاع الصناعة الغذائية بالخصوص

الصناعة في الجهة الشرقية
تحديات تثمين الموارد المحلية والاندماج الترابي

توفيق بودشيش
باحث اقتصادي
مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية

للصناعة تاريخ بالجهة الشرقية، تاريخ طويل ومليء بالتحولات والتغيرات، ولكن لها أيضا حدود كانت تبدو مكتسبة. وقد غيرت المبادرة الملكية كل شيء، وشرَّعت الفرص، وأرست التسهيلات، وأعادت الجاذبية، وخاصة التنافسية. والكاتب، المنخرط في بناء المفهوم الجديد، يعرض هذا التطور نحو مستقبل أفضل : طريق إعادة التصنيع. وستكون الموارد المحلية الطبيعية والبشرية خميرة هذا المسعى.

وضعية القطاع الصناعي بالمغرب الشرقي

بالمقارنة مع القطاعات الأخرى – الفلاحة، والنشاط الزراعي الرعوي أو المناجم – فإن الصناعة هي آخر قطاع استقر بالجهة وبصورة بطيئة، رغم كونه يستفيد من موارد طبيعية على غرار القطاعات التي سبقت الإشارة إليها. وقد تهيكل القطاع الصناعي تاريخيا حول سلاسل مواد البناء، والصناعة الفلاحية، والصيد، التي تجمع اليوم معظم النشاط الصناعي للجهة.

فمثلا، تقرر سنة 1957 إقامة وحدة صنع قضبان الحديد بالناظور. وقد كان المشروع الأول يرمي في نسخته الأولى بالخصوص إلى تثمين مناجم حديد بني بو إفرور الواقعة على بعد 8 كيلومتر جنوب – غرب الناظور، ويطمح إنجاز مركب مندمج (فرن عالي، مصنع فولاذ، وحدة تصفيح) قابل لأن يصبح «*قطبا صناعيا ولتنمية الجهة الشرقية*»[1]. إلا أنه، مع توالي تغير الخيارات – إحياء المشروع سنة 1962، و1968 و1974 – تم فقط إنجاز وحدة التصفيح سنة 1984 بين العروي وسلوان، على مسافة 15 كيلومتر من الناظور، ولكن بعد أن توقف استغلال الحديد.

وقد بدأ تشغيل مصنع الإسمنت للعيون سيدي ملوك سنة 1978 (انتقل تحت مراقبة هولسيم سنة 1993). ويعود اختيار الموقع جزئيا إلى توفر الكلس والصلصال في الجوار (محجر بمساحة 198 للمادة الأولى و206 هكتار للمادة الثانية). ويرجع إنجاز توسيع وحدة تكييس الإسمنت التابع لمصنع هولسيم للإسمنت، المتواضعة مقارنة مع وحدات غرب البلاد، إلى سنة 1999. وقد أقيمت بسلوان لتستفيد من الامتيازات اللوجستيكية الميناءية والسككية لإقليم الناظور.

تمثل وحدة التصفيح التابعة لسوناسيد ومعمل إسمنت هولسيم الوحدتين الصناعيتين الوحيدتين الكبيرين ذات الحجم الوطني بهذه الجهة. ويشغل مصنع سوناسيد حوالي 600 شخص، بطاقة إنتاجية تبلغ 600 000 طن سنويا من الحديد الدائري المستعمل في الخرسانة ومن الأسلاك. أما هولسيم، فهي توفر العمل لـ 650 شخصا، منهم 250 إطارا وتقنيا. ويتكون باقي القطاع الصناعي من مقاولات صغيرة ومتوسطة للصناعة الفلاحية المقامة ضمن تطور مندمج مع الإعدادات الهيدرو فلاحية والهيدرو كهربائية :

- 1910–1920، سنوات إدماج مشروع إعداد المنشآت المائية الكبرى على نهر ملوية في المخطط الهيدرو فلاحي والهدرو كهربائي الوطني ؛
- 1956 إلى 2000، فترة تشييد السدود وشبكة تعبئة الماء.

وقد مكنت هذه الإعدادات مثلا من إحداث :

- معمل للسكر بزايو ؛
- وحدة لتلفيف ومعالجة الحليب بوجدة ؛
- معامل للتصبير ببركان، وهي المدينة التي تضم حاليا حوالي عشرة وحدات للصناعة الفلاحية (معامل التصبير، وحدة تقطير، قبو كرمي، مطحنة، ومطاحن فلفل النيورا).

نوع الصناعات	عدد المقاولات		رقم المعاملات (بآلاف الدراهم)		المستخدمون	
	2004	2008	2004	2008	2004	2008
الصناعة الفلاحية	118	126	1 350 000	1 881 489	1 900	3 487
الصناعات الكيماوية وشبه كيماوية	100	142	1 010 000	2 883 802	2 000	3 280
الصناعات الكهربائية والالكترونية	4	6	45 000	103 084	100	157
الصناعات المعدنية والميكانيكية	81	113	4 100 000	5 370 273	2 200	2 142
صناعات النسيج والجلد	14	14	40 000	117 656	500	481
المجموع	**317**	**401**	**6 545 000**	**10 356 304**	**6 700**	**9 547**

أهم المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات الصناعية للجهة الشرقية حسب القطاعات الكبرى
(معطيات مجمعة من طرف الكاتب)

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط: مونوغرافيا الجهة الشرقية، 2012

وكما يُظهر ذلك الجدول السابق، كانت الجهة الشرقية تضم 317 وحدة صناعية سنة 2004، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 401 وحدة سنة 2008. ويشير الجدول الموالي المتعلق بتوزيع الصناعات حسب الأقاليم، من جانب آخر، إلى أن أغلبية الوحدات توجد في إقليمي وجدة والناظور (أكثر من 84%، أي 337 وحدة من الـ 408 وحدة التي تتوفر عليها الجهة) وبشكل ثانوي ببركان. وقد كان القطاع يشغل حوالي 7 000 شخص، ويشتمل بالخصوص على مقاولات صغيرة ومتوسطة. وقد بلغ عدد المستخدمين 9 547 سنة 2008. ومن حيث القيمة، فقد وصل الإنتاج الصناعي للجهة الشرقية 7 مليار درهم سنة 2004، منها 75% أنجزت من قبل سلسلة مواد البناء و22% من طرف الصناعات الغذائية. وفي سنة 2008، بلغت هذه القيمة 9 664 772 درهم.

إمكانات الاستثمار في أهم السلاسل الصناعية الفرعية المتواجدة بالجهة

مواد البناء : سلاسل التعدين والإسمنت الفرعية

تعتبر سلسلة التعدين الفرعية النشاط الرئيسي، فهي تشغل أزيد من ثلث مستخدمي القطاع الصناعي بالجهة وتحقق رقم معاملات إجمالي يبلغ أكثر من 5 مليار درهم.

وتحقق السلسلة الفرعية للإسمنت ومواد البناء الأخرى، المتواجدة بكثرة أيضا في النسيج الصناعي، رقم معاملات يبلغ 1,2 مليار درهم وتشغل ربع مستخدمي القطاع الصناعي للجهة. وهي تدر أزيد من مليار درهم من الاستثمار السنوي.

وتمنح التنمية الحضرية للجهة المرتبطة بالاستثمارات العمومية في مجال بنيات التجهيز فرصا هامة للاستثمار للعاملين في قطاع مواد البناء.

إقليم	عدد المقاولات	عدد المستخدمين	رقم المعاملات(*)	الإنتاج(*)	تكاليف المستخدمين(*)	الصادرات(*)	الاستثمارات(*)
بركان	15	233	127 680	87 198	11 016	9 036	16 823
جرادة	8	17	1 145 971	1 124 231	34 022	978 720	11 100
الناظور	166	3 928	448 904	4 543 477	205 635	62 701	294 567
دريوش	11	107	74 812	80 523	4 511	567	2 152
وجدة – أنجاد	175	3 666	2 355 800	2 186 472	254 397	35 615	89 794
تاوريرت	26	1 296	2 203 137	1 642 871	24 313	190 530	226 737
المجموع	**401**	**9 547**	**6 356 304**	**9 664 772**	**533 894**	**1 277 169**	**641 173**

معطيات إحصائية تتعلق بالقطاع الصناعي للجهة حسب الإقليم

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – مونوغرافيا الجهة الشرقية، 2012، المشار إليها فيما سبق

(*) بآلاف الدراهم

الصناعة الفلاحية : السلاسل الفرعية للتلفيف والتوضيب، والزراعات الزيتية، والجزارة، والأعشاب العطرية، والمنتجات المحلية، والمنتجات السمكية

الصناعة الفلاحية، وهي القطاع الصناعي الثاني بالجهة، تختزن إمكانات تنموية هامة بالنظر إلى حيوية بعض السلاسل الفرعية من حيث النمو والمردودية :

• صناعة التلفيف والتوضيب ؛

إن الإمكانيات الفلاحية، للجهة التي تبوأها المكانة الثالثة في الإنتاج الوطني للحوامض، وحجم الصادرات (80% من الانتاج الجهوي) والتجهيزات المائية الفلاحية المرتبطة بها والتي تسقي مساحة 40 000 هكتار، هي عوامل مساعدة لإقامة وحدات صناعية جديدة ضرورية لمعالجة وتصريف الإنتاج الفلاحي الجهوي.

• صناعة الزيوت الغذائية ؛

تعرف هذه الصناعة التقليدية أساسا عمليات تحديث بعد نمو المقاولة الخاصة في العديد من المهن (التوضيب، السحق، التمليح وتحلية الزيتون). وتبلغ المساحات الإجمالية المغروسة بأشجار الزيتون 852 6 هكتار، بإنتاج سنوي يصل إلى 18 000 قنطار. وتظل هذه الأرقام دون مستوى قدرات الجهة بالنظر للأراضي المتوفرة ولإمكانيات الري.

• صناعة الجزارة ؛

يوفر قطيع الغنم الهام الذي يبلغ 1,3 مليون رأس، فرصا على طول السلسلة، من الذبح إلى النقل المبرد مرورا بصناعة التحويل. وتتمركز تربية الأغنام في الجزء الجنوبي من الجهة (إقليمي جرادة وفجيج) حيث تمثل أهم نشاط اقتصادي.

• السلاسل الفرعية للصناعة الفلاحية والمنتجات المحلية ؛

حظي التثمين الصناعي للنباتات العطرية التي تزخر بها المنطقة، وكذا لمنتجات أخرى تتميز بها الجهة، كالكروم، والتين، والمشمش، إضافة إلى التمور والعسل، وزعرور (المزاح) زكزل، وجبن الماعز لكفايت، باهتمام متزايد لبعض الفاعلين في قطاع الصناعة الفلاحية عبر مشاريع نموذجية تدعمها السلطات العمومية وأحيانا التعاون الدولي. وتستفيد الفلاحة الجهوية أيضا من صيت بركان العالمي على صعيد إنتاج الحوامض والكروم. وأهم الزراعات هي الكليمانتين والزيتون والشعير. وبالنظر لقدرات إنتاج المواد الفلاحية بحوض ملوية، فإن إمكانات الاستثمار في إقامة وحدات فلاحية صناعية ستكون أقوى لو تم حل بعض الرهانات المرتبطة بانتظام التزويد بجودة منتظمة، وبتحسين مردود الإنتاجات الحالية، وكذا رفع الصادرات والقيمة المضافة. وبالفعل، فإن مساحة الأراضي الفلاحية بالجهة تمثل 7% من المجموع الوطني، يستغل منها فقط الثلثين، والباقي في إراحة أو بور، مما يمثل إمكانات تنمية ملموسة لحوض الإنتاج. وتعزز خصوبة التربة، وخاصة في سهل تريفا، مع إمكانيات هامة في مجال الري، وتوفر يد عاملة والامتيازات الجبائية الممنوحة، إمكانات تنمية قطاع الصناعة الفلاحية. وفي هذا الاتجاه، فإن برنامج منح امتيازات بخصوص أراضي شركة التنمية الفلاحية، وشركة التسيير الفلاحي مكنت من جلب فاعلين وطنيين وأجانب وأفضت إلى استثمارات جديدة في القطاع. وقد حققت سلسلة الصناعة الفلاحية، سنة 2004، رقم معاملات يفوق 1,8 مليار درهم وشغلت قرابة 30% من المستخدمين في القطاع الصناعي للجهة. ويتمتع هؤلاء بمواصفات هامة من المرونة بتكلفة منافسة.

• المنتجات السمكية ؛

بحوالي 10 000 طن (522 10 طن سنة 2011)، يشتهر الإنتاج السمكي للجهة الشرقية بجودته أكثر منه بحجم إنتاجه (49% من منتجات صيد السطح و34% من منتجات السمك الأبيض). لذا، فإن هذا القطاع يوفر فرصا للتثمين الصناعي

القطب الفلاحي لبركان : 102 هكتار، منها 52 هكتار جاهزة، و360 مليون درهم من الاستثمار (31 مليون أورو)

MADAGH MED EST

• على بعد 10 كيلومتر من بركان، في منتصف الطريق بين بركان والسعيدية ؛
• حظيرة مخصصة للصناعة الفلاحية، والتحويل، والتوضيب، وأنشطة الدعم والخدمات، واللوجستيك، وقطب التكوين والبحث والتنمية ؛
• الشطر الأول جاهز ويوجد قيد التسويق، 21 مشروع مسلم (10 هكتار)، قطب البحث والتنمية جاهز للعمل.

الآثار السوسيو- اقتصادية : 5 000 منصب شغل مباشر، **1,5** مليار درهم من الاستثمارات المترتبة (**130** مليون أورو).

التوضيب أو التلفيف، أحد مفاتيح نهضة الصناعة الغذائية بالجهة الشرقية

غير مستثمرة بعد، وتوجه غالبية الإنتاج نحو التصدير والتسويق.

المناجم والطاقة :
آثار تحريكية محدودة في السابق

رغم صبغتها المنجمية القوية طوال عقود عديدة منذ اكتشاف الحديد بإقليم الناظور سنة 1905 من طرف الاسبانيين، واستغلال الرصاص والزنك بتويسيت وسيدي بوبكر منذ 1920، والمنغنيز ببوعرفة سنة 1930، ومناجم الفحم بجرادة سنة 1927 والمستغلة منذ 1930، لم تستطع الجهة في الماضي تطوير نسيج صناعي كثيف ومندمج.

وقد غذى الاستغلال المنجمي بالخصوص صادرات المادة الأولية خارج الجهة، نحو ميناء الغزوات (الجزائر) أثناء فترة الحماية أو باتجاه الدار البيضاء بُعيد الفترة الاستعمارية.

ووحدها تمكنت مناجم الفحم من خلق بعض الآثار التحريكية على أنشطة أخرى ذات الصبغة الصناعية في العالية، كالآثار الناجمة عن إنتاج وتوزيع كهرباء المحطة الحرارية الكبرى الأولى لجرادة. وبالفعل، وبعد إقامة هذه المحطة، رأت النور بعض الوحدات الفرعية لإنتاج المعدات الكهربائية والالكترونية.

ختاما، تجدر الملاحظة بأن المغرب الشرقي كان تاريخيا فضاء عبور أكثر منه جهة تُثمن مواردها محليا، مما نتج عنه ضعف نسبي للنسيج الصناعي. ومع ذلك، فإن هذه الوضعية أدت إلى تنمية الأنشطة التجارية نظرا للدفقات التي كنت تعبر المنطقة من الشرق إلى الغرب. فمثلا، خلال فترة الحماية، كانت مدينة وجدة تتوفر على ثاني محطة للفرز بعد محطة الدار البيضاء. وكنت الجهة تحتل مكانة بارزة في التجارة الخارجية للمغرب الاستعماري[2].

واليوم، يهيمن القطاع الثلاثي (التجارة والخدمات) على الناتج الداخلي الخام (53,1% من المجموع)، ويأتي في الرتبة الثانية القطاع الثاني بحصة 29,4% (الصناعة، والمناجم، والطاقة، والبناء والأشغال العمومية) وأخيرا القطاع الأولي بنسبة 17,4% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي للجهة[3].

ويظل موقع الجهة محدودا على صعيد التصدير رغم المؤهلات الهامة. ومن حيث القيمة، تقدر صادرات المنتجات الصناعية بـ 734 مليون درهم، وتتكون أساسا من سبائك الرصاص (416 مليون درهم) وتصبير السمك والفواكه والخضر (276 مليون درهم). وتتكون الواردات بالخصوص من المواد الأولية (الحبوب، كريات الحديد، والفحم).

برنامج ميدإست MEDEST للصناعة :
نحو إعادة تصنيع الجهة

في بداية سنوات الألفية الثالثة، ظلت الجهة تتميز بتخلف صناعي ملحوظ بالنظر لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكذا اعتبارا لموقعها الجغرافي المتميز. وقد دفع هذا الأمر السلطات العمومية إلى التفكير في إعادة تصنيع الجهة في إطار برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية PDIRO.

وقد رأى هذا البرنامج النور بفضل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، التي أعلن عنها جلالة الملك في خطابه بوجدة بتاريخ 18 مارس 2003. وقد أبرزت المبادرة الملكية رؤية جديدة للتنمية الجهوية ترتكز على قراءة جديدة لجغرافية الجهة وبرنامج طموح للبنيات التحتية القطاعية والتجهيزات الأساسية. وقد كان من بين الأهداف جعل الجهة الشرقية قطبا جديدا للتنمية في شرق المملكة، قطب شرق المتوسط MEDEST المكمل لطنجة المتوسط Tanger -Med.

في 2014، بعد أكثر من عقد، تم إتمام الجزء الأكبر من الإنجازات المعلن عنها في الخطاب الملكي. فقد أصبح فك العزلة عن الجهة اتجاه فاس وطنجة واقعا، بفضل العديد من البنيات الأساسية التي تم تشغيلها (الطريق المدارية المتوسطية طنجة – السعيدية، الطريق السريع فاس–وجدة، السكة الحديدية تاوريرت–الناظور، تثنية الخطوط بين الأقاليم). وقد تقلصت المسافات مع أهم الأسواق الوطنية بشكل كبير بفضل هذه البنيات الجديدة. وفي اتجاه أوروبا، مكن إنجاز مطار جديد بوجدة، بالاشتراك مع مطار الناظور، من تأمين اتصالات أكثر تنافسية مما كان عليه الأمر في السابق. كما أن الميناء البحري للناظور أتى ليكمل الآلية اللوجستيكية للاستيراد والتصدير للجهة الشرقية. وبشكل موازٍ، تم إعطاء الانطلاقة لأهم البنيات القطاعية والاجتماعية، وقد أُنجز جزء كبير منها (محطة ميديترانيا السعيدية، مشروع مارشيكا، التأهيل الحضري، كلية الطب، المركز الاستشفائي الجامعي، مناطق صناعية جديدة)، ليتجسد هدف جعل المنطقة الشرقية قطبا جديدا للتنمية الترابية شرق المملكة.

ومن بين هذه الانجازات، تحتل الصناعة مكانة بارزة بفضل تهيئة وتجهيز المناطق الصناعية الجديدة، على مساحة 300 هكتار في مرحلة أولى، قابلة للتوسع لتصل إلى 1 000 هكتار. وهذه المناطق، الموزعة حسب صبغة أهم المراكز الاقتصادية للجهة، معدة لاستقبال آلاف الوحدات الصناعية الجديدة :

الحظيرة الصناعية لسلوان :
72 هكتار و300 مليون من الاستثمارات (26 مليون أورو)، 52 هكتار جاهزة

SELOUANE MEDEST

- على بعد 10 كيلومتر من الناظور عبر الطريق المزدوجة الناظور / وجدة ؛
- مشروع مسنود ببنية خاصة أحدثت بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور (شركة تهيئة حظيرة سلوان) ؛
- المكونات : الصناعة، القطاع الثلاثي، التكوين والبحث والتنمية، مركز تفريغ المقاولات (Nador BIC) قيد الانطلاق، 12 مشروع مسلم بمساحة 4,7 هكتار.

الآثار السوسيو اقتصادية المرتقبة : 12 000 منصب شغل مباشر، و4 مليار درهم من الاستثمارات المترتبة (348 مليون أورو).

• القطب التكنولوجي لوجدة (الشطر الأول بمساحة 107 هكتار، و560 قطعة أرضية قيد التسويق) ؛
• القطب الفلاحي لبركان (102 هكتار، و300 قطعة أرضية قيد التسويق) ؛
• الحظيرة التكنولوجية لسلوان (الشطر الأول بمساحة 72 هكتار، و204 قطعة أرضية قيد التسويق)[4].

وتمثل هذه المناطق الصناعية الجديدة اليوم، تقدما هاما من أجل إعادة تصنيع الجهة.

وبالفعل، وإضافة إلى توفير قدرات عقارية ولوجستيكية، فإن هذه المناطق تشمل إعدادات من الجيل الأخير لاستقطاب المقاولات (مراكز لتفريخ المقاولات بسلوان، منطقة الطاقات النظيفة، مركز للأنشطة المرحلة ومركب للمعرفة بوجدة، ومركز للبحث والتنمية في البيولوجيا الفلاحية ببركان).

المصادر

– دراسة برنامج التنمية الصناعية بالجهة الشرقية، وكالة الجهة الشرقية.
– مقال البروفسور عبد القادر كيتوني.
– مونوغرافيا الجهة الشرقية 2012، المندوبية السامية للتخطيط.
– دراسة إستراتيجية تنمية الجهة الشرقية، وكالة الجهة الشرقية.

مراجع

1 و2 – انظر مقال عبد القادر كيتوني في هذا العدد.
3– أرقام مستقاة من المونوغرافيا الجهوية 2012 للمندوبية السامية للتخطيط.
4– معطيات توجد في المؤطرات قدمها المهيأ MEDZ وتتعلق بالمناطق الصناعية الثلاثة الجديدة التي أحدثها برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.

القطب التكنولوجي لوجدة : شطر أول بمساحة 107 هكتار مسلم باستثمار 430 مليون درهم

OUJDA MEDTEST

• على مسافة 12 كيلومتر من من مطار وجدة أنجاد ؛
• مشروع مندمج من 5 مكونات : منطقة حرة للتكنولوجيات النظيفة، مقاولات صغيرة ومتوسطة/صناعات صغيرة ومتوسطة، قطاع ثلاثي وأنشطة مرحلة، منطقة تجارية وللتسوق وصالات عرض ؛
• الشطر الأول الجاهز قيد التسويق : 33 مشروع مسلم (15,5 هكتار)، وحدة الأنشطة المرحلة جاهزة للعمل، 3 وحدات للتكوين والبحث والتنمية قد الانجاز.

الوقع السوسيو اقتصادي المرتقب : 15 000 منصب عمل مباشر

الانطلاقة الصناعية في الإستراتيجية التي تتبعها وكالة الجهة الشرقية في مجال التنمية الجهوية

أحمد لمريني
استشاري لدى وكالة الجهة الشرقية

ينخرط الكاتب، منذ إحداث وكالة الجهة الشرقية سنة 2006، في بناء منهجيتها الإستراتيجية. وبصفته مسؤولا تحريريا للمؤلف الذي يعرض لهذه الإستراتيجية، فهو يلقي نظرة تحليلية وشاملة على سبع سنوات من التطور الملتصق بواقع الميدان وبانتظارات الفاعلين المحليين. وفي الواقع، فإن التحولات القوية التي عرفها السياق الوطني والدولي قد أثرت في الإستراتيجية.

منذ انطلاق المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية في مارس 2003، شهدت الجهة تطورات ملموسة في القطاعات الحيوية المتمثلة في التجهيزات الأساسية، والمشاريع الاقتصادية الكبرى، والتعمير والتنمية البشرية، مما مكنها من الارتقاء إلى مستوى باقي جهات المملكة.

وفي إطار مهمتها، كقوة اقتراحية، أنجزت وكالة الجهة الشرقية، بُعيد إحداثها، دراسة لتصور إستراتيجية لتنمية الجهة الشرقية[1]. وقد مكنت هذه الدراسة الجهةَ خاصة من اقتراح مفهوم جديد للتدخل بالجهة، يتفرع عل شكل دعائم، ومحاور وبرامج.

تغطي الدعامتان المحتفظ بهما البعد المجالي والبعد البشري للتنمية. وتضم كل دعامة مجموعة من المحاور الإستراتيجية المرتكزة على «تقاطع» بين عناصر المحيط الخارجي والموارد الداخلية. ويشتمل كل محور على مجموعة من البرامج متكونة من مشاريع محددة من طرف الفاعلين المحليين وعمليات تكميلية لخلق ترابط بين البرامج المقترحة.

وقد تم استكمال هذه الدعائم بواسطة روافع عرضانية يتمثل هدفها العام في تأمين ارتقاء الجهة بتناغم مع إستراتيجية التنمية المندمجة، من أجل تمكين مجموع البرامج من بلوغ مردودها الأمثل.

ترتكز دعامة «التنمية الترابية» على ثلاث محاور إستراتيجية :

- تقوية التنافسية الاقتصادية ؛
- تنمية الأقطاب الحضرية ذات الجاذبية ؛
- المحافظة على الموارد وحماية التراث.

وتشتمل دعامة «التنمية البشرية» أيضا على ثلاث محاور إستراتيجية :

- تحسين الخدمات الاجتماعية للقرب ؛
- خلق شغل القرب ؛
- الولوج إلى الثقافة وتنمية الإنتاج الفني.

وتهم الروافع العرضانية :

- التسويق الترابي ؛
- تعبئة وتنسيق الشراكات ؛
- الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرة.

تندرج البرامج المقترحة في إطار مخطط العمل هذا ضمن التكاملية. وتنضاف للمشاريع الكبرى للتجهيزات الأساسية وللمشاريع الاقتصادية التي أعطت انطلاقتها المبادرة الملكية، وكذا للبرامج المتكررة للمؤسسات العمومية داخل الجهة. وتشكل هذه المشاريع عرضا نوعيا لوكالة الجهة الشرقية للفاعلين المحليين وللشركاء من أجل إدراج عملياتهم في إطار سياق المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

سيكون من شأن مثل هذه الآلية التخطيطية والتسييرية أن تؤمن إلتقائية بين العمليات المبرمجة من لدن القطاعات الوزارية على مستوى فوق جهوي، ومن طرف الجماعات في إطار تصاميمها الجماعية للتنمية على المستوى المحلي، وكذا العمليات المبرمجة

في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كل واحدة من الجماعات. وقد خصصت الوكالة، في إطار مخطط التدخل الجديد، برنامجا لمواكبة تصنيع الجهة يحمل إسم : «البرنامج الجهوي للانطلاقة الصناعية».

وهو يندرج في المحور الأول، المتعلق بتحسين التنافسية الجهوية، للدعامة المتعلقة بتنمية المجالات الترابية للجهة الشرقية. ويوضح المؤطر الموالي، والمعد انطلاقا من الدراسة المشار إليها، هذا البرنامج.

1- دراسة نشرتها وكالة الجهة الشرقية بمناسبة الذكرى العاشرة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، تحت عنوان «2003–2013، من المبادرة الملكية إلى التنمية الجهوية». ويتكون المؤلف من جزأين : الجزء 1، «برامج وأولويات»، والجزء 2، «تحاليل وتشخيصات».

البرنامج 1 : الانطلاقة الصناعية

دعامة 1 تنمية ترابية	محور استراتيجي 1 تقوية التنافسية الاقتصادية الجهوية
وصف الانطلاقة الصناعية بواسطة مشاريع تكميلية للمشاريع الجارية داخل كل إقليم، باستغلال أمثل للامتيازات التنافسية للجهة في عدة صناعات– إعادة التدوير، الطاقة الشمسية، المقاولة الباطنية، سلع الاستهلاك النهائي الموجهة للسوق الجهوية (الأثاث المنزلي، النجارة، الرصاصة الصحية)– ومشاريع لتنويع الصادرات الصناعية.	
السياق الوطني • الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يشمل تنمية جيل جديد من الأرضيات الصناعية المندمجة ؛ • اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة ومشاريع الترحيل الصناعي من الشمال إلى الجنوب ؛ • اتفاقيات تجارية تفضيلية (اتفاقيات التبادل الحر).	السياق الجهوي • حصة منخفضة في الصناعة الوطنية (أقل من 4%)، وحصة منخفضة في التصدير (أقل من 2%) ؛ • قطاعات الصناعات الميكانيكية، والتعدينية والكهربائية، والصناعة الغذائية ومواد البناء تهيمن على الصناعة الجهوية بـ 52% و22% و18% تباعا من قيمة الإنتاج الصناعي للجهة.
التشخيص الترابي نقط قوة قابلة للاستغلال : • موارد لوجيستية ومالية ؛ • تواجد رواد في مجال الصناعة ؛ • دراسات أساسية لمخطط التنمية الصناعية للجهة الشرقية متوفرة ؛ • تزايد الطلب الجهوي ؛ • القرب الجغرافي للدول المصدرة للاستثمارات الخارجية المباشرة.	تبرير البرنامج تقاطع الفرص ونقط القوة تؤدي إلى ضرورة إرساء دعم على أساس أن الصناعة الجهوية كانت تنزع إلى الهجرة بسهولة بعد سنوات قليلة. سيسمح هذا البرنامج من سحب النسيج الصناعي إلى الأعلى ومن المحاربة الايجابية للتشغيل الغير مهيكل.
أهداف البرنامج شمولي : • المساهمة في تنافسية الاقتصاد الجهوي. نوعية : • توسيع وتجديد القاعدة الصناعية المتواجدة (الصناعة الغذائية، صناعات متنوعة لاستبدال الواردات) ؛ • تنمية قطاعات جديدة (سلسلة الطاقة الشمسية، سلسلة الكيمياء).	المشاريع الجارية مشاريع حاملة لتآزرات : • مشاريع مبتكرة : ميناء الناظور غرب المتوسط، التكنولوجيات النظيفة بوجدة والطاقة الشمسية بجرادة (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية)، المحطة الشمسية الحرارية لعين بني مطهر ؛ • مشاريع أخرى : الحظيرة الصناعية لسلوان والقطب الفلاحي لمداغ.
عمليات ومشاريع محددة (على سبيل الإشارة) • تهيئة حظيرة إيكولوجية بجرادة (دراسات وأشغال) ؛ • تنمية سلسلة عالية الطاقة بجرادة (دراسة مسبقة) ؛ • تجميع صناعات استبدال الواردات الجهوية بوجدة ؛ • تنويع الصناعات التصديرية بالناظور (المساعدة التقنية) ؛ • إعادة هيكلة المنطقة الصناعية بتاوريرت (دراسات وأشغال).	

المنطقة الشرقية تراث صناعي ومنجمي ينبغي تثمينه

عبد القادر كيتوني
عالم جغرافيا وأستاذ جامعي سابق

يعرض الكاتب لأزيد من قرن من الصناعة بالمنطقة الشرقية انطلاقا من المناجم المستغلة. مجموعة من الفرص الضائعة، ومواد أحيانا مثمنة، فالتاريخ الصناعي الجهوي تكتنفه الفوضى. والعقد الأخير يمنح فرصا لإعادة تصنيع الجهة بفضل الاستثمارات العمومية المكثفة.

هذا المقال، في ثلاثة أجزاء، يعطي أولا لمحة حول الصبغة المنجمية للمنطقة الشرقية المغربية خلال الحماية الفرنسية والإسبانية، حيث كانت الجهة خالية من الصناعات، ثم حول تطور قطاع المناجم والصناعات بعد الاستقلال، وأخيرا، يتحدث عن مؤهلات وحدود تثمين هذا القطاع.

جهة ذات صبغة منجمية خالية من الصناعات خلال فترة الحماية

موارد معدنية أصل منشأ المراكز الحضرية

تتميز المنطقة الشرقية بتنوع جيولوجي كبير وتختزن مكامن معدنية عديدة. وعدد من المدن تعود نشأتها وعمرانها إلى الاستغلال المنجمي خلال الفترة الإستعمارية : سيدي بوبكر، تويسيت، بوعرفة وجرادة، حيث كان الاستخراج المعدني الوظيفة الوحيدة أو على الأقل النشاط المهيمن. أما ازغانغن، على بعد 3 كيلومترات من منجم حديد ويشان، فإنه لا يمثل صفة المركز المعدني.

1- استغلال حديد بني بو إفرور

بدأ الاستغلال مع الإسبانيين، قبل الحماية (1905)، في منجمين يقعان على بعد 8 كيلومترات جنوب–غرب الناظور : ويشان، الأهم، وسيتولازار. ويظل الحديد، الموجه بأكمله للتصدير عبر ميناء مليلية، والمستغل منذ 1947 من طرف نفس الشركة الإسبانية مناجم الريف (Minas del Rif)، ثروة غير مثمنة.

2- المغرب، أول منتج إفريقي للرصاص بفضل مناجم سلسلة النجود

على بعد 20 كيلومتر من وجدة قرب الحدود مع الجزائر، تم، منذ 1914، اكتشاف مناجم الرصاص والزنك لتويسيت وسيدي بوبكر، في صخور الغطاء الليلاسي المتكأ على القاعدة القديمة. وقد تم استغلالها سنة 1920، على التوالي من طرف الشركة الملكية الأسترية للمعادن وشركة معادن زليجة. وقد أحدث مركزا تويسيت – بوبكر من العدم حوالي سنة 1930 لاستخراج المعادن من الحاشية الشمالية للهضبات العليا. وهذان المركزان، الواقعان في السفح الجنوبي لسلسلة النجود على حيد من الحدود مع الجزائر، على مسافة كيلومترين الواحد عن الآخر، يشكلان مزدوجا منجميا شبه منعزل في موقع حدودي. وبفضل جودة تجهيزاتهما، فقد هيمنا على المستوى الوطني خلال فترة طويلة. ومصهر بناروبا–زليجة، المقام سنة 1948 بواد الحيمر، على بعد 15 كيلومتر، والذي كان يعالج ركازات الرصاص ويمكن من استرجاع الفضة، كان من بين الأكبر في العالم. أما بالنسبة للزنك، فقد كان مركزا بوبكر وتويسيت يؤمنان 94% من الإنتاج الوطني سنة 1953، ثم 98% سنة 1960، أي 80 000 طن، بفضل تشغيل فرن ببوكر يمكن من استرجاع المعادن المؤكسدة، التي لم تكن قابلة للاستعمال في السابق. وبخصوص الرصاص، فإن حصته في الإنتاج الوطني، الذي كان يحتل الصف الأول إفريقيا، انتقلت من 86% سنة 1953 إلى 45% سنة 1960 بـ 55 000 طن.

معالم المناجم الأولى المستغلة بالجهة الشرقية بسيدي بوبكر (في الأسفل) وقرب الناظور (في الأعلى)

3- منغنيز بوعرفة : استغلال معدني عابر

انطلق الإنتاج بهذا الموقع سنة 1930 مع بناء خط السكة الحديدية الخاص وجدة–بوعرفة، الذي يمتد حتى بشار (1941) والقنادسة (1948) بواسطة خط «البحر الأبيض المتوسط – النيجر». وهذا الشطر كان جزءا من الخط العابر للصحراء المقرر في البداية لربط شمال إفريقيا بإفريقيا الغربية الفرنسية ضمن الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. وقد كان المعدن يصدر عن طريق ميناء غزوات (نمور سابقا) بالجزائر نحو فرنسا، لإنتاج أنواع خاصة من الفولاذ.

4- المنجم الوحيد للأنتراسيت بإفريقيا الشمالية، بجرادة

يقع الحوض الفحمي لجرادة، حيث يبرز نضيد فحمي، والذي اكتشف بسلسلة النجود سنة 1927، على بعد 60 كيلومتر جنوب–غرب وجدة. وقد كان هذا المنجم، الذي يمتد على طول 25 كيلومتر وعرض 4 كيلومتر، منجما ذو تشكل معقد يتوفر على ثلاثة طبقات يتراوح سمكها ما بين 40 سنتمتر ومتر واحد. وقد كان الاحتياطي المؤكد يقدر بـ 35 مليون طن. وقد انطلق استغلال المنجم ابتداء من سنة 1930 من طرف شركة ذات رأسمال أجنبي، وهي الشركة الشريفة لمفاحم جرادة، ثم ابتداء من 1945، من قبل مفاحم شمال إفريقيا حيث كانت الدولة تمتلك 33% ، ثم 54% من الأسهم في سنة 1964 وأخيرا 98% سنة 1972 بإنشاء مفاحم المغرب (Charbonnages Du Maroc–CDM). وفي سنة 1953، وُصلت جرادة بخط السكة الحديدية وجدة – بوعرفة لإجلاء الفحم. وقد كان الإنتاج يبلغ 15 000 طن سنة 1932، و143.000 طن سنة 1940 و366 000 طن سنة 1950. وحتى سنة 1956، كانت هناك مرحلة نمو تتميز بطلب هام نحو التصدير وبالمنافذ الداخلية التي بدأت ترى النور. وقد تم في سنة 1953، تجاوز حاجز 500 000 طن بـ 534 000 طن.

5- المكامن المعدنية الثانوية للمنطقة الشرقية

هذه المكامن ذات الإنتاج المتواضع كانت منتشرة عبر تراب الجهة. ويتعلق الأمر أساسا بالبارتين، الذي تستغله الشركة المغربية للبارتين (COMABAR)، المتفرعة عن مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (BRPM)، بزلمو على مسافة 100 كيلومتر جنوب شرق بوعرفة، وبنحاس جبل كلخ قرب فجيج، وبنتونيت ببني سيدل وبني شيكر قرب الناظور.

المدينة المنجمية لجرادة في أربعينيات القرن الماضي

اقتصاد استغلالي وتخلف في التجهيز الصناعي بالمنطقة الشرقية الاستعمارية

خلال الفترة الاستعمارية، كانت الجهة الشرقية إحدى الجهات الأقل تصنيعا بالمغرب. فقد كانت الصناعة نشاطا ثانويا وناذرا بها، ومحددا في بعض المواقع :

- بوجدة ثلاث مطاحن – مطاحن الريف (منذ 1920)، المطاحن الكبرى لوجدة (1929)، الشركة المغربية لمطاحن المنطقة الشرقية (1941) ؛
- المعامل الشبه صناعية للعجائن ؛
- محطة حرارية كانت توفر الكهرباء لوجدة، وبركان، وأحفير وكذا للمناجم المجاورة ؛
- معامل الشعر النباتي ببركان، وأحفير، وعين الصفا، بفضل جني الدوم والحلفاء ؛
- الأقبية الكرمية ببركان (بني سناسن) ووجدة ؛
- معمل لتقطير إكليل الجبل بدبدو ؛
- مصنع لإنتاج المتفجرات المستعملة في المناجم ببني وكيل ؛
- في المنطقة الإسبانية القديمة، مطحنة بالناظور (المطاحن الكبرى لبني انصار منذ 1929) ؛
- وحدة لتمليح الأنشوفة براس الما قرب مصب ملوية.

لقد كان التخلف الصناعي للمنطقة الشرقية ناتجا عن عدة عوامل، وخاصة عوامل تاريخية. فقد كانت الجهة تتزود بالمواد الصناعية انطلاقا من منطقة وهران المجاورة وتتجه نحو الجزائر : حيازة الأراضي من طرف المعمرين القادمين من غرب الجزائر، هجرة جزائرية كبيرة في اتجاه المنطقة، مبادلات تجارية كثيفة مع منطقة وهران، ميناء غزوات، كمنفذ للجهة منذ أن تم وصله سنة 1935 بوجدة بواسطة خط للسكة الحديدية طوله 60 كيلومتر.

ومن جانب آخر، لم تكن الجهة تنتمي إلى «المغرب النافع»، حيث كان ثقل محور الدار البيضاء – القنيطرة يتقوى على حساب المناطق المنعزلة. وقد كانت أهمية صادرات المواد المعدنية والحلفاء تعطي للمنطقة الشرقية مكانة مهيمنة في التجارة الخارجية للمغرب الاستعماري، مع دور مركز توزيع حقيقي لمدينة وجدة التي كانت تتوفر على ثاني محطة للفرز بعد الدار البيضاء.

صناعات ومناجم المنطقة الشرقية في الفترة ما بعد الاستعمار : حصيلة غير واضحة

أنشطة منجمية في أفول وضعيفة التثمين

في أواخر الستينيات تقريبا، شاهدنا هبوطا في الأنشطة المنجمية بشرق المغرب حيث كانت مدينة وجدة توجه المواد المعدنية نحو غزوات أو الدار البيضاء قصد التصدير.

وقد انخفض استغلال بعض المناجم قبل أن يتوقف : المنغنيز ببوعرفة سنة 1967، والرصاص والزنك لبوبكر وتويسيت تباعا سنة 1969 و سنة 2002، حديد ويشان سنة 1997 وانتراسيت جرادة سنة 2001. وقد توقف نشاط هذه المناجم، إما بسبب التكلفة المرتفعة للنشاط وهبوط الأسعار العالمية، وإما نتيجة نفاذ المدخرات المعدنية أو الطاقية.

1- تحول ناجح نسبيا ببوعرفة

سجلت ساكنة بوعرفة، التي كان يصل تعدادها سنة 1960 إلى 8 775 نسمة، انخفاضا بعد إقفال المنجم لتصل إلى 6 180 سنة 1971. وقد شكلت ترقية بوعرفة إلى عاصمة للإقليم انطلاقة لتحولها. وقد ضُخ نفس جديد في أنشطتها بعد إحداث إقليم فجيج، حيث تمت إقامة مقر الإقليم بها. وفي ظرف ثماني سنوات، تضاعف عدد السكان مرتين ليصل إلى قرابة 13 500 سنة 1982، و19 630 سنة 1994، ثم 25 947 سنة 2004، بفضل إنشاء المصالح الإدارية، وأنشطة مصاحبة وإلى وجود أجراء من القطاع العام. وقد ساهمت الوضعية في محور وجدة – فجيج في تنشيط المدينة عبر الوظيفة الطرقية : المطعمة، محلات الجزارة، محلات بيع المواد الغذائية، إصلاح المركبات...

والسكة الحديدية موجودة لكنها غير مستغلة. والقطب الإداري لبوعرفة، الذي يسير إقليما بمساحة 56 000 كيلومتر مربع، يجعل من بوعرفة مركزا ثلاثيا صغيرا في توسع.

من جرادة إلى فجيج، المحور الطرقي الوحيد يسمح للمراكز التي يعبرها بتنمية مهن مرتبطة بهذه البنية الأساسية

2- سيدي بوبكر وتويسيت : هاجس المدن الأشباح

لقد عرف هذان المركزان مصير «المدن الأشباح» التي تفقد ساكنتها بين عشية وضحاها. وقد انخفض عدد سكان بوبكر من 8 721 نسمة 1960 إلى 2 218 سنة 1971، ثم إلى 1942 سنة 2004. وبتويسيت انتقل هذا العدد من 3 880 سنة 1960 إلى 3 678 سنة 1971 وإلى 3 429 سنة 2004. وقد قامت الشركة الملكية الأسترية للمناجم آنذاك بأبحاث أفضت إلى اكتشاف منجم بديان قرب تويسيت سنة 1971. وفي سنة 1974، تم تكوين الشركة المنجمية لتويسيت (Compagnie Minière de Touissit–CMT) لاستغلال المنجم الرئيسي للرصاص بالمغرب. وقد كانت مدخراته الأكيدة تتجاوز مليون طن من معدن الرصاص، و40 000 طن من الزنك و600 طن من الفضة. وقد مكن استغلاله من إعادة فتح مصهر واد الحيمر، للحصول على معدن الرصاص واسترجاع الفضة التي يحتويها الفلز. وقد ظل الاستخراج منتظما حتى سنة 1991، وهو التاريخ الذي أنتجت فيه الشركة المنجمية لتويسيت 76 500 طن.

مركزا بوبكر وتويسيت المهددان بنفاذ المخزون، يعيشان بصعوبة كنقط وصل بالمناطق الداخلية الجنوبية لوجدة، الواقعة في الشمال الشرقي على مسافة 25 كيلومتر. ويعتبر تهريب السلع عبر الحدود المغربية الجزائرية نشاطا تكميليا بالنسبة للسكان.

بعد أن اقتنت منجم الرصاص لسيدي لحسن على مسافة 100 كيلومتر من وجدة، اشترت الشركة المنجمية لتويسيت، التي تراقبها شركة فرنسية – سويسرية والشركة الوطنية للاستثمار، منجم البنتونيت الذي تستغله شركة حديد الريف (SEFERIF)، لاستئناف نشاطه ولتعويض أجراء الموقع المعطلين تقنيا منذ عدة سنوات. وهي تصدر الرصاص نحو فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والهند وتركيا، ولكن عليها أن تواجه انهيار أسعار السوق.

3- جرادة : أي مستقبل للمركز المنجمي الرئيسي للمنطقة الشرقية ؟

3-1- عرف تطور إنتاج المنجم ثلاث مراحل :

- 1956–1970 : استقرار ناتج في نفس الوقت عن انطلاق المصانع الكهروميائية لبين الويدان وأفورار وعن الأزمة الفحمية العالمية (1960 : 000 414 طن، 1970 : 000 433 طن) ؛
- 1971–1984 : توسع بفضل إقامة المحطة الحرارية لجرادة بمساعدة روسية والطلبات المتزايدة لاستبدال الفيول بالفحم الحجري في عدة مصانع للإسمنت، ومعامل السكر والمحطات الحرارية (1975 : 000 652 طن، 1980 : 000 630 طن، إنتاج قياسي في سنة 1984 : 000 837 طن) ؛
- 1985 (000 775 طن) – 1990 (000 526 طن)، مرحلة تراجع ناتج عن انحسار الطلب الداخلي وإلى انخفاض الصادرات (000 66 طن سنة 1984، 000 11 طن سنة 1988).

المحطة الحرارية الأولى التي تستعمل الفحم والتي أنجزت في إطار شراكة روسية بعين بني مطهر قرب جرادة

وإنتاج المحطة موجه بنسبة 80% للمحطة الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء بجرادة، التي تؤمن قرابة 20% من الإنتاج الوطني من أصل حراري (المرتبة الثالثة بعد محطة المحمدية والقنيطرة)، والباقي موجه للصناعات وللتدفئة المنزلية بالمغرب (10%) وللتصدير (10%). وقد كان بالإمكان استعمال فحم جرادة وهو المكمن الوحيد بالمغرب محليا لو كانت المنطقة الشرقية تتوفر على مستوى تصنيعي أكبر. ومع ذلك فقد كان يعوض على الصعيد الطاقي

انخفاض إنتاج المحطة الكهرومائية المرتبطة بسد محمد الخامس على نهر ملوية، جراء سنوات الجفاف.

3-2- البحث عن تحول بعد حقبة الفحم

بقرابة 7 000 أجير في الثمانينيات (المرتبة الثانية في عدد العاملين بعد الفوسفاط)، كان النشاط المنجمي مصدر دفقات للهجرة، من المنطقة الشرقية، وسوس وتافيلالت... وقد كان فحم جرادة يغذي المحطة الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء. وخلال التسعينيات، انخفض الاستخراج (000 500 طن سنة 1996) وطُرح حينها مشكل مردودية المنجم. واعتبارا لتشكل المنجم (طبقات يتراوح سمكها بين 30 و80 سنتمتر فقط على عمق 600 متر) فقد كانت تكلفة الإنتاج مرتفعة : 1 200 درهم للطن، في حين أن السعر لم يكن يتجاوز 650 درهم في السوق الداخلية والطن المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية كان يكلف 450 درهم. ونفاذ المدخرات، والجودة السيئة للفحم وشروط السلامة غير الكافية تفسر توقف الاستغلال.

وبالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء، المستعمل الوحيد للفحم في محطته بجرادة، فقد كان اللجوء إلى الغاز الجزائري واردا، حيث أن أنبوب الغاز المغاربي–الأوروبي كان يمر على بعد 40 كيلومتر من جرادة. وللاستجابة للحاجيات الطاقية باللجوء إلى الطاقة الشمسية، اعتبارا للمناخ المحلي، تم سنة 2010 تشغيل المحطة الشمسية الحرارية ذات دارة مركبة مندمجة لعين بني مطهر. وهذه المحطة، من قوة 470 ميكاواط، تستعمل الغاز الطبيعي كمحروق بفضل أنبوب مرتبط بأنبوب الغاز المغاربي الأوروبي.

وعلاوة على انخفاض عدد سكان جرادة (367 59 سنة 1994 و 916 43 سنة 2004)، فقد كانت المشاكل التي تسبب فيها إقفال المنجم صعبة للغاية : حقوق اجتماعية، تعويض العمال، ومنهم مصابون بالسيليكوز، اختفاء قطب نشاط، تحويل العمالة الشابة. ومن أجل خلق بديل لمفاحم المغرب، تقرر الارتقاء بمركز جرادة ليصبح عاصمة إقليم جديد لتنويع وظائفه. وقد أُحدثت تكوينات للتحويل في مجالات الترصيص، والكهرباء، والتعدين وغيرها، لتمكين عمال مفاحم المغرب من العمل في القطاع الخاص.

3-3- محطة حرارية جديدة

يتم إنجازها من طرف الصينيين

وقع المكتب الوطني للكهرباء في 25 يوليوز 2013 اتفاقية استثمار بمبلغ 3 مليار درهم (270 مليون أورو) مع الشركة الصينية للتجهيز الطاقي (SEPCO III) لإنشاء محطة حرارية جديدة على موقع المحطة القديمة. وسيتم تشغيل هذه المحطة، التي يمولها البنك الصيني للتجارة الخارجية Eximbank، مع نهاية سنة 2016. وسيتم تزويد هذه المجموعة الحرارية الجديدة (318 ميكاواط) بالفحم انطلاقا من ميناء الناظور. وهذه المجموعة ستضاعف ثلاث مرات القدرة الحالية (165 ميكاواط) للموقع. ومنذ توقف المنجم، يتم تزويد المحطة بنوعين من الفحم المستورد انطلاقا من ميناء الناظور بواسطة القطار والشاحنات... وتشمل الأنشطة التجارية لـ سبكو 3، الكهرباء الحرارية، والطاقة النووية، والطاقة الكهرومائية والطاقة الريحية.

ويرمي هذا المشروع إلى تلبية الطلب على الكهرباء للمنطقة الشرقية وإلى الاستعمال الأمثل لتجهيزات المحطة، ولشبكة النقل، واللجوء إلى التجهيزات المينائية والسككية للمنطقة لتزويد المحطة الجديدة بالفحم. وسيكون له أيضا وقع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجرادة بخلق فرص عمل واللجوء إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات المتوسطة والصغيرة المحلية.

سنة 2010، صاحب الجلالة يدشن المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر

4- حديد بني بو إفرور : ثروة ضعيفة التثمين

أصبح منجما ويشان وسيتولازار، وهما المركز الوحيد لإستخراج الحديد بالمغرب، سنة 1967 تحت مراقبة الدولة المغربية الممثلة من طرف شركة استغلال مناجم حديد الريف SEFERIF، التي يمتلك 100% من رأسمالها مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية. والمنجم، الذي تبلغ مدخراته 40 مليون طن، تبلغ نسبته 60%. وفي حين كان المركزان يشغلان 500 2 إلى 000 3 شخصا في الستينيات، قامت المناجم بتسريح مستخدميها نتيجة انخفاض الإنتاج : 000 152 1 طن سنة 1960، و900 547 طن سنة 1975 (منها 000 300 طن مصدرة عن طريق مليلية). و000 180 طن سنة 1980 (منها 500 157 طن مصدرة عن طريق بني أنصار)، و500 147 طن سنة 1990. وفي إطار مشروع مركب الفولاذ منذ 1973، أنجزت شركة استغلال حديد الريف بسلوان وحدة لصنع كريات الحديد بوسعه معالجة 000 300 1 طن من خليط الحديد لإنتاج 000 700 طن من الكريات جيدة الجودة. إلا أنه في غياب تثمين للمعدن، تم تصدير الإنتاج عبر مليلية ثم عبر بني أنصار منذ 1978. وقد كان استئناف إنتاج الحديد مرتبطا بتشغيل تجهيزات التصفيح لسوناسيد سنة 1984. وقد تراجع الاستخراج بعد ذلك في غياب

منافذ ونتيجة ارتفاع تكلفة الاستغلال في الطبقات العميقة. وقد كان بإمكان مشروع الفولاذ بالناظور أن يخدم المنطقة الشرقية، باستعمال معدن الحديد المحلي وفحم جرادة وبإحداث صناعات في السافلة.
وباستثناء بوعرفة، التي نجح تحويلها عموما، فإن المراكز الأخرى تشكو من أفول الاقتصاد المنجمي. وقد أفضى التفكير في مستقبل هذه المراكز إلى وضع تصاميم توجيهية للمراكز المنجمية الجاري تحويلها. وينبغي أن يأخذ تحويل جرادة، وسيدي بوبكر وتويسيت بعين الاعتبار بعض المحددات :

- عائق وضعية هذه المراكز بعيدا عن المحاور الكبرى للنقل، مما يفرض إنشاء بنية طرقية لفك الحصار ؛
- الانتماء إلى فضاء حدودي (في الظروف الحالية، بالنسبة للسكان، توجد الحدود في الذهن والواقع، ولكن مشاريع تعاون عبر للحدود تشكل بديلا كامنا على المدى البعيد) ؛
- إقفال المناجم يمكن أن تكون له آثار دائمة على توازن الساكنة النشيطة المحلية، لأن التحويل لا يعني إعادة تشغيل اليد العاملة القديمة.

مساهمة ضعيفة للمناجم
في خلق صناعات وفرص عمل

باستثناء تجهيزات التصفيح لسوناسيد بالعروي ومصنع الإسمنت هولسيم بالعيون الشرقية، فإن النسيج الصناعي للمنطقة الشرقية يتميز بطاقة تشغيلية ضعيفة تنحصر في بعض الصناعات الصغيرة في الوسط الحضري.

1- وحدتان صناعيتان ذات أهمية وطنية بأزيد من 600 أجير

1-1- تجهيزات التصفيح لسوناسيد

إن مشروع الفولاذ للناظور، الذي ظهر سنة 1959 تحت تسمية مشروع مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية BEPI، كان يفترض انجاز مركب مندمج تقليدي (أفران عالية، مصنع صلب، تجهيزات تصفيح) يهدف إلى خلق «قطب تنموي» بالمنطقة الشرقية. وبالرغم من إنشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب (سوناسيد)، سنة 1974 من طرف الدولة لتلبية حاجيات السوق الوطنية من الفولاذ، تم تجميد المشروع قبل أن يستأنف سنة 1980 في صيغته التي تتوفر على وحدة التصفيح. وقد فازت الشركة الإنجليزية DAVY LOWEY، Ltd، بعقدة وحدة التصفيح، المقامة سنة 1984 بين سلوان والعروي، على مسافة 15 كيلومتر من الناظور، لإنتاج حديد دائري للخرسانة وأسلاك، باستيراد كريات الحديد. وقد تمت خوصصة سوناسيد سنة 1996، علما أن 63% من رأسمالها تمتلكه الشركة الوطنية للاستثمار، والباقي أدرج في البورصة. وفي سنة 2006، تم وضع شراكة إستراتيجية بين هذه الشركة الأخيرة وأرسلور ميطال ومساهمي سوناسيد، لتدعيم موقعها في السوق المغربية. وقد أحدثت أرسلور ميطال والشركة الوطنية للاستثمار التعدين الصناعي الجديد التي تمتلك 64% من سوناسيد. بطاقة إنتاجية تبلغ 600 000 طن سنويا من الحديد الدائري للخرسانة ومن الأسلاك، فإن وقع وحدة التصفيح محدود: تثمين ضئيل جدا للمواد الأولية المحلية، مساهمة ضعيفة في إحداث فرص العمل.

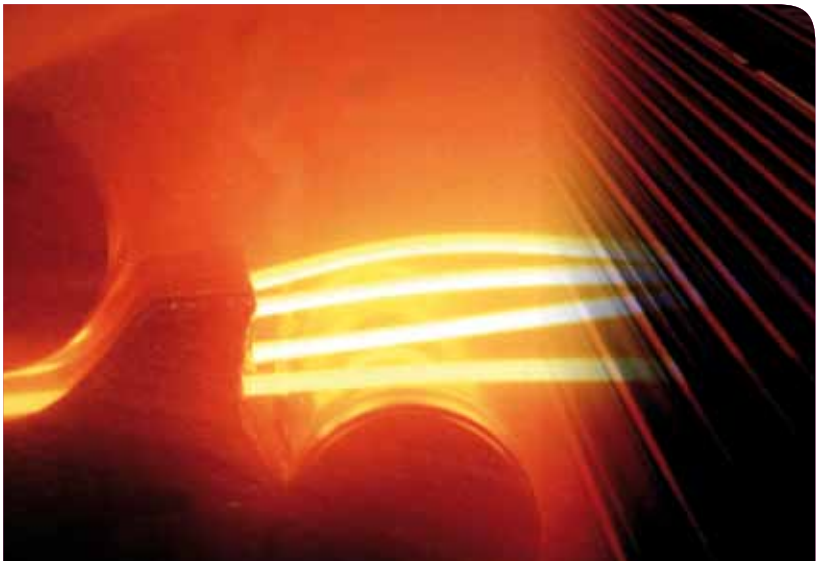
صورة مثيرة من وحدة التصفيح لمصنع سوناسيد قرب الناظور

SONASID

والمصنع يشغل ما يفوق 600 شخصا بقليل. والعوامل التي عرقلت إنجاز مركب للفولاذ، سواء منها ما يتعلق بالمنافسة الدولية أو التموقع بمنطقة حدودية، تجعلنا نفكر بأن المنطقة الشرقية أضاعت هنا فرص تنميتها واندماجها. وقد كان بالإمكان أن يكون لهذا الإنجاز آثار متعددة ويساهم في تقليص الإختلالات الجهوية بالمغرب.

1-2- هولسيم، مشروع ناجح في قطاع الإسمنت

في 1975، شكل مكتب التنمية الصناعية شركة إسمنت الجهة الشرقية لإنجاز مصنع للإسمنت يبلغ إنتاجه 1 200 000 طن سنويا، بمساهمة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة البنك الإسلامي في الرأسمال. واختيار الموقع، على مسافة 44 كيلومتر غرب وجدة، وبمقربة من طريق وجدة – الدار البيضاء، كان مرتبطا بوفرة المواد الأولية (محجر كلسي تصل مساحته إلى 198 هكتار ومحجر للصلصال تصل مساحته إلى 206 هكتار) وبالقرب من الطريق ومن السكة الحديدية لتصريف الإنتاج وتزويد المصنع. وبتوفره على خطين للإنتاج، فإن هذا المصنع بوسعه أن يستعمل الفيول، والفحم والغاز. وبعد تشغيله سنة 1978، عرف إنتاجه نموا متواصلا ليتعدى طاقته الإسمية. وتبلغ جودة الإسمنت 48 ميكا– باسكال، في حين أن جودة مصانع الإسمنت الأخرى للمغرب هي 42 ميكا–باسكال.

وبوسع شركة إسمنت المنطقة الشرقية إنتاج إسمنت للخرسانة عالية الكفاءة المقاوم للتآكل بواسطة ماء البحر (000 200 طن من الإسمنت للخرسانة عالية الكفاءة لتشييد مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء). وهذه الوحدة، الأولى في المغرب من حيث الإنتاج، تجاوزت مصنع الإسمنت الجديد للدار البيضاء CINOUCA. وفي سنة 1993، انتقل رأسمال سيور CIOR تحت سيطرة هولسيم المحدودة (هولدربنك سابقا، أول منتج للإسمنت في العالم والتي يوجد مقرها في زيوريخ بسويسرا) في إطار برنامج الخوصصة.

وفي سنة 2002، أصبحت سيور تحمل إسم هولسيم المغرب. ويتجاوز مجال التوزيع حدود المنطقة الشرقية : بفضل النقل السككي، تتوفر هولسيم على مراكز للتوزيع بفاس والدار البيضاء، وتسلم الإسمنت في مكناس وطنجة، وتطوان ومليلية. ويترجم وقع هولسيم محليا بتشغيل 650 شخصا، منهم 200 إطارا وتقنيا، وكذا بفوائد اقتصادية على مركز العيون الشرقية التي سجلت تطورا في نشاطها منذ إقامة مصنع الإسمنت.

2- الصناعات الصغيرة
في الوسط الحضري

تخلق الصناعات المقامة داخل المجال الحضري القليل من فرص العمل. فخمسة وحدات فقط تشغل أكثر من 100 شخص : واحدة أزيد من 200 شخص وهي مصنع السكر بزايو SUCRAFOR، وأربعة يشغلون أزيد من 100 فرد : الشركة التعاونية للحليب SOCOLMO، وشركة إنتاج محولات كهربائية INDECLAIR، وسيكور SICOR ببركان ونادوتكس NADOTEX (إنتاج البطانيات) بالناظور.

ولا تبرز الصناعة كعنصر مهيكل للفضاء. فهي تظل ظاهرة منعزلة تقتصر على عدد قليل من المدن تتركز فيها مواقع صناعية. فباستثناء نوى ثلاثة لأنسجة صناعية بوجدة والناظور وبركان، فإن «السديم الصناعي للمنطقة الشرقية» يتألف من وحدات متشتتة : هولسيم وسوناسيد، تباعا قرب العيون والعروي، ومصنع السكر بزايو ووحدة الصناعة الفلاحية الغذائية بتاوريرت.

وتضم عاصمة تريفا حوالي عشرة وحدات فلاحية غذائية (مصانع التصبير، وحدة للتقطير، قبو كرمي، مطحنة، وطاحونة لفلفل النيورا...). وتتوفر كل من وجدة والناظور على «منطقة صناعية» مدعوة لاجتذاب المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار تدابير تشجيع اللامركزية الصناعية الممنوحة بواسطة قانون الاستثمارات الصادر سنة 1973 والموسع سنة 1983.

في الواقع، تتوفر وجدة على «منطقتين صناعيتين». واحدة تقع في الشمال على الطريق الوطنية رقم 2 (وجدة–الناظور–طنجة) وتتوفر على مقاولات حاصلة على بقع تصل مساحتها الإجمالية إلى حوالي 40 هكتارا : وحدة لإنتاج أعمدة الكهربة، وأخرى لاستغلال وبيع معدات برليي BERLIET، ومستودع لغاز البوطان، ومصنع للرخام...، والأخرى، وتسمى الحي الصناعي وتغطي مساحة 48 هكتارا، اقتنتها البلدية وتوجد في الشمال الشرقي على طول خط السكة الحديدية المتوجهة نحو الجزائر. وقد أقيم بها زهاء عشرين مصنعا. وبوجدة لا يبدو التخصص الصناعي جليا بالنظر للتشكيلة المتنوعة للوحدات الصناعية (أربعة مطاحن، معمل ألبان، معامل تصبير، علف الماشية، نسيج، بلاستيك، مواد البناء، مواد كهربائية...).

أما المنطقة الصناعية للناظور، فهي توجد جنوب المدينة، على مساحة 33 هكتار على طول الطريق الوطنية رقم 2، بمقربة من وحدة التصفيح لسوناسيد. وتهمين على مستوى الناظور الكبير شعبة مواد البناء. فالعدد الكبير لمعامل الآجور تفسره الحركة العمرانية السريعة واستثمار المغاربة القاطنين بالخارج في ميدان البناء. ونجد ثلاثة مطاحن (ببني أنصار وسلوان)، ومصنع للبطانيات...

الانجازات الأخيرة للتجهيزات الأساسية للنقل

من أجل فك العزلة عن الجهة، همت تجهيزات النقل عدة ميادين : مطار العروي سنة 2003، خط السكة الحديدية تاوريرت–الناظور (2009)، المحطة الجديدة لمطار أنجاد (2010)، الطريق السريع فاس–وجدة (2011)، أجزاء الطريق الدائرية الساحلية المتوسطية طنجة–السعيدية التابعة للجهة الشرقية. وتوجد العديد من المشاريع قيد الإنجاز : الطريق السريع وجدة – الناظور، الذي سيشهد تثنية الطريق الوطنية رقم 2 بين أحفير وسلوان، والطريق الالتفافية على بركان على طول 14 كيلومتر وطريق رابعة بكربوز، وكذا مشروع الناظور غرب المتوسط Nador West Med الذي يشمل إقامة مركب مينائي لشحن وتفريغ المواد البترولية والحاويات، على بعد 30 كيلومتر غرب الناظور، قرب مصب واد الكرت.

مؤهلات وحدود تثمين الصناعات والمعادن بالمغرب الشرقي

حدود التنمية الصناعية والمعدنية

1- ثقل التاريخ والتقلبات الجيوسياسية

مع الإستقلال، وجدت المنطقة نفسها بعيدة جدا عن المراكز الاقتصادية الحيوية وعن أقطاب القرار الوطنية (الدار البيضاء والرباط). ومنذ استقلال الجزائر سنة 1962، وتبعا للمناخ السائد في العلاقات الثنائية، شهدت الحدود المغربية الجزائرية دورات فتح وإقفال، وصلت إلى 25 سنة من الإقفال من فترة تصل إلى 45 سنة : في سنة 1963، ثم من 1975 إلى 1988 ومن 1994 إلى اليوم. وينتج عن هذه الإقفالات أضرار اقتصادية : ركود في التجارة، وفي السياحة عموما وفي الأنشطة الحضرية...

2- ضعف التجهيز السوسيواقتصادي
وضعف الاندماج في الفضاء الوطني

على غرار باقي جهات الضاحية أو المحيط للمغرب، تشكو المنطقة الشرقية من تأخر واضح بالمقارنة مع الوسط (محور الدار البيضاء–القنيطرة) على صعيد التجهيزات الأساسية، والاستثمارات والتنمية

البنيات الحديثة تربط في آن واحد المواقع الصناعية وكذا المناطق السياحية الكبرى

الاقتصادية والاجتماعية. وفي القطاع الصناعي، تشارك الجهة بصوة محدودة جدا على المستوى الوطني، سواء من حيث عدد المقاولات، أو رقم المعاملات، أو بالنسبة لكتلة الأجور الموزعة. وفضاء المغرب الشرقي، البعيد عن المركز، والمعزول نسبيا والمنعزل، لا يشارك إلا بشكل ضعيف في سير الفضاء الوطني. وبُعد المنطقة الشرقية يتجلى في آن معا عبر المسافة التي تفصله عن المركز، وأيضا بالتكلفة والمدة الزمنية للتنقل. والتكلفة المرتفعة للنقل تمثل عائقا بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، علما بأن التجهيزات الأساسية في مجال النقل، وهي أدوات التنمية الجهوية والاندماج، غير كافية بهذه الجهة: الكثافة المنخفضة لوسائل الاتصال، خط سكك حديدية وحيد غير مكهرب.

3- جهة تابعة للموارد الخارجية

تبدو الموارد الذاتية غير كافية : زراعة مهددة بفترات الجفاف، ثروات معدنية مستنفذة أو غير مثمنة بالقدر الكافي، الساحل المتوسطي ضعيف الاستغلال في مجالي الصيد والسياحة الشاطئية...

تعرف ساكنة الجهة الشرقية نموا ملحوظا : 1 475 376 نسمة سنة 1982، و1 768 691 نسمة سنة 1994، و 1 978 094 نسمة سنة 2004. والحفاظ على التوازن يتطلب موارد خارجية : هجرة دولية شرعية أو سرية، تهريب مع الجزائر ومليلية.

4- إمكانيات مالية يجتذبها المركز

إن التحويلات المالية المودعة في المصارف من طرف الجالية المهاجرة لا تعبأ محليا لأغراض التنمية الاقتصادية. فهذه الودائع يتم تحويلها من المقرات الاجتماعية إلى مؤسسات مالية على الصعيد الوطني ويتم غالبا استثمارها في غرب البلاد، مما يزيد من الاختلالات الجهوية.

فالبنك، حسب ميلتون سانتوس (1975) «آلية للإختلالات الجهوية». وحتى المقاولون المنحدرون من المنطقة، إن لم يقوموا باستثمارات عاطفية بمدنهم الأصلية، فهم يستثمرون أموالهم في مناطق أخرى: حالة الرأسماليين الفجيجيين الذين يمتلكون مطاحن، ومعامل للعجائن الغذائية، ومطابع، ومعامل الآجور... بمدن محور الدار البيضاء–القنيطرة.

5- فضاء تابع بشكل مضاعف وموزع بين توجهات الجذب المركزي والطرد

تتجه الجهة نحو الخارج، وخاصة أوروبا. وهذا الإنبساط، وهو توجه جذب داخلي، يقلص التبعية للمركز ويمثل مؤشرا للاندماج الضعيف في النسيج الوطني. وبالتالي، وعند تطبيق نموذج المركز – المحيط لحالة المغرب، يمكن أن نصدر ملاحظتين :

- من جهة، المركز هو فضاء محيط تابع لمركز خارجي، وهو في هذه الحالة دول الشمال المتقدمة (الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية) ؛
- ومن جهة أخرى، فإن المنطقة الشرقية تابعة بصورة مزدوجة (اتجاه مركز البلاد واتجاه الخارج)، مشكلة بذلك «محيطا للمحيط».

والمغرب الشرقي ليس تابعا بشكل كامل للمحور البيضاوي في المجال التجاري بفعل التحويلات العينية التي يقوم بها العديد من المغاربة المهاجرين بأوروبا وحركة التهريب من الجزائر ومليلية.

6- منافسة مليلية، عائق لتصنيع الجهة الشرقية

توفر مليلية منتجات مصنعة بأسعار منافسة لا تشجع على مبادرات إنشاء صناعات بالمنطقة. كما أن تواجد أسواق حضرية مختصة في المنتجات المهربة بالناظور ووجدة تعيق بزوغ نسيج صناعي بسبب المنافسة التي تواجه المواد الوطنية.

7- هجرة الكفاءات نحو المركز

الجهة ممثلة بشكل ضعيف في النخب التي تتحمل مسؤوليات وطنية في العاصمتين الإقتصادية والإدارية. فالجهة لا تنتج، بشكل متناسب مع عدد سكانها، الأطر التي بإمكانها خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الجهوي أو الوطني. فهجرة الكفاءات تتم في إتجاه واحد، من مناطق الهامش نحو الدار البيضاء أو الرباط، حيث يستقر عدد من حاملي الشهادات المنحدرين من الجهة الشرقية بعد دراسات عليا أو أسلاك تكوينية.

المؤهلات الكامنة لتثمين التراث المنجمي والصناعي

1- موارد مالية متوفرة

باعتباره مركزا كبيرا للهجرة، فإن المنطقة الشرقية هي الجهة الأولى وطنيا للمغادرة نحو الوجهات الخارجية. وتأتي ودائع المغاربة المقيمين بالخارج في المرتبة الأولى على الصعيد الوطني : حوالي 28% من

مجموع 130 مليار درهم سنة 2012. وهناك عدد مرتفع من الوكالات البنكية بالناظور ووجدة حيث تستقر المصارف لجمع الأموال الموفرة من قبل المغاربة المقيمين بالخارج، ولكن أيضا الأموال الناتجة عن أعمال غير شرعية (تهريب، تجارة القنب الهندي).

تحويل الأموال تسهله شركات تتوفر على وسائل حديثة

2- *مؤهل الموقع الجغرافي والحل المغاربي الافتراضي*

يُجاور المغرب الشرقي بلدين : الجزائر ثم، بعد البحر الأبيض المتوسط، إسبانيا. وإذا تحقق الإتحاد المغاربي، فإن الموقع الحدودي للجهة سيمكن شرق المغرب من أن يصبح منطقة مفصلية ومركزية في الفضاء المغاربي عوض أن يحتل موقعا هامشيا فيه. وقد أضعفت الإقفالات المتتالية للحدود المغربية الجزائرية اقتصاد المنطقة الذي يشهد أزمة ملحوظة. وقد كان من شأن تطبيق مقتضيات معاهدة إتحاد المغرب العربي أن يعطي دفعة لنموها. تعتبر الجهة الشرقية المنطقة التي تتوفر على أفضل موقع للاستفادة من تعاون مغاربي محتمل ومن بمبادلات مع جهة وهران المجاورة: وهي توجد ضمن المغرب الأوسط، وهامشها الجغرافي يتكون من ليبيا وموريتانيا.

3- *الدور المنتظر من الدولة*

متحملا عزلته، خضع الشرق المغربي لاقتصاد استغلال منذ بداية الحماية والذي كان يضعه خارج «المغرب النافع»، مما أدى إلى استنفاذ موارده المنجمية والطاقية، ولم ينل في المقابل إلا القليل. والحصيلة المتواضعة للإنجازات خلال عقود عديدة خير دليل على ذلك.

اعتبارا لموقعها الجغرافي والحدودي، فإن المنطقة الشرقية عليها أن تستفيد من مجهود استثنائي للدولة في مجال الاستثمارات. لذا يقع على عاتق الدولة الدفع بتنمية الجهة بإنجاز مشاريع ثقيلة للتجهيز (تثنية وكهربة لخط السكة الحديدية فاس–وجدة، إنجاز خط سككي الناظور–بركان–وجدة، وحدات صناعية ذات أهمية وطنية...) يكون لها وقع على الأمدين المتوسط والبعيد.
وسوف ينتج عن هذه المشاريع جر لقطاعات سوسيو–اقتصادية أخرى. وقد يكتسي تدخل الدولة أشكالا متنوعة : تخفيفات جبائية، حل مشكل الأنظمة العقارية، إحداث صندوق لتنمية الجهة الشرقية على شاكلة بعض مناطق العالم التي تداركت تأخرها الاقتصادي.
إن الإستراتيجية الصناعية التي انطلقت سنة 2005 تحت تسمية «مخطط إقلاع»، ترتكز على تعزيز النسيج الصناعي الوطني وعلى سياسة إرادية موجهة نحو قطاعات يتمتع فيها المغرب على امتيازات تنافسية. وفي هذا الإطار، فإن المغرب الشرقي يستفيد من ثلاث مشاريع :

- الحظيرة الصناعية لسلوان، التي تقع على مساحة 72 هكتار بمقربة من المنطقة الحرة لبني أنصار، ستحتضن مقاولات صناعية عالمية، ومقاولات صغيرة ومتوسطة، وخدمات حاملة للصناعة واللوجستيك ؛
- القطب الفلاحي لبركان–مداغ، على مساحة 100 هكتار والمخصصة للصناعة الفلاحية، يسعى لكي يكون قطب امتياز يتوفر على مناطق خدماتية، وللصناعة الفلاحية، والسكن ومعالجة النفايات ؛
- القطب التكنولوجي لوجدة، قرب المطار على مساحة 300 هكتار، والذي من المنتظر أن يصبح قطبا للكفاءات يضم حاضنات للمقاولات، ومختبرات للبحث والتنمية، سيشتمل على عدة مناطق : مقاولات صغيرة ومتوسطة، صناعات صغيرة ومتوسطة، مناطق تجارية للتسوق، خدمات وأنشطة مرحلة...

خاتمة

تندرج التنمية الصناعية للمنطقة الشرقية في إطار نظام اقتصادي هش يتضرر من معيقات الوسط الطبيعي، ومن هيمنة المركز ومن التبعية لموارد خارجية. وسينتج عن ذلك خطر مزدوج بالنسبة للجهة :

- عدم استثمار المؤهلات الذاتية بصورة كافية ؛
- والتعرض لتقلبات الظرفية الخارجية (توقف الهجرة نحو أوروبا، إقفال الحدود المغربية الجزائرية، مشكل المدن الإسبانية المجاورة...).

منذ الاستقلال، ورغم تزايد الاختلالات الجهوية، كانت تدخلات الدولة في مجال التنمية الجهوية متقطعة ومحدودة. وقد كانت حصة المنطقة الشرقية في الاستثمارات المخصصة للتجهيزات الأساسية أدنى من وزنها من حيث السكان.

وقد أصبحت سياسة إرادية لتنمية الجهات المنعزلة ولتهيئة التراب تفرض نفسها، مع تبني تدابير تحفيزية (مساعدات، امتيازات جبائية...) لفائدة هذه الجهات. وبالنظر لكون التوجه الحالي في مجال الاستثمارات والانجازات الاقتصادية يميل في اتجاه «تدخل أقل للدولة»، مع تراجع للسلطات العمومية عن طريق الخوصصة والعولمة، فإن على المناطق المنعزلة أن تعتمد أيضا على مبادرة الفاعلين المحليين (المنتخبون، المقاولون الخواص، المنظمات غير الحكومية...) للدفع بنموها والاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني.

بالجهة الشرقية، يمكن للصناعة أن تبرز كمحرك للتنمية المحلية. وفي غياب سوق وطنية، فقد تجد الصناعة المحلية أسواقا لموادها الفلاحية المصنعة أو غيرها في كل من الجزائر وإسبانيا، بالنظر لقربهما.

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية

أحمد لمريني
استشاري لدى وكالة الجهة الشرقية

لقد أثمر برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية حقيقة ملموسة بإقامة المواقع الثلاثة التي من شأنها أن تجسم ثلاث أقطاب كفاءات للمنطقة الشرقية. ورغم الأزمة الاقتصادية، فإن جاذبية هذه الأقطاب جلية و،عبرها، جاذبية الجهة إزاء صناعات المستقبل.

لقد منح خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، يوم 18 مارس 2003، خلال إحدى زياراته الرسمية للجهة الشرقية، أهمية بالغة لتفعيل برنامج للتنمية الجهوية تعتمد الصناعة كقطاع أولوي. ولتجسيد هذه الإرادة الملكية في جعل الجهة الشرقية واجهة اقتصادية للمملكة، استندت الإستراتيجية الجهوية في مجال التصنيع على توجيهات الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي في أفق 2015. وهذا التصريف الجهوي للإستراتيجية الوطنية أفضت إلى مشروع خلق أقطاب للتنمية الصناعية للجهة الشرقية (برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية الذي أصبح يسمى ميد إست MEDEST). وتهدف هذه الأقطاب إلى تنمية وتسويق أرضيات صناعية مندمجة تتوفر على المعايير الدولية من أجل تحسين جاذبية الجهة.

وقد مكنت الدراسة من التعرف على السلاسل ومناطق التدخل ذات القيمة المضافة المرتفعة، والمتوسطة والضعيفة: المواقع ذات الأولوية، المواقع الوسيطة والمواقع المحلية. وقد مكنت فضلا عن ذلك من جرد وسائل التدخل الواجب تفعيلها من أجل إحداث أكبر قدر من الآثار التحريكية عل تنمية الجهة وتجنب تشتيت الموارد المتوفرة.

وعلى هذا الأساس، تم الاحتفاظ بثلاثة مشاريع رئيسية: القطب التكنولوجي لوجدة، القطب الزراعي لمداغ والحظيرة الصناعية لسلوان. وقد تمت تهيئة هذه المواقع من طرف شركة ميدز MEDZ، المتفرعة عن صندوق الإيداع والتدبير، في إطار اتفاقيات للتثمين موقعة في حضرة صاحب الجلالة. وتوجد هذه المواقع قيد التسويق.

القطب التكنولوجي لوجدة، الذي يعد المشروع الرائد لإستراتيجية ميديست، والتصريف الترابي لمخططي «إقلاع» و«رواج» على صعيد الجهة، هو مشروع مندمج يشتمل على 4 مكونات : الصناعة واللوجستيك، التكوين والبحث والتنمية، منطقة للتجارة والتسوق، والأنشطة المرحلة. ويتضمن المكون الصناعي منطقة مساحتها 40 هكتارا تسمى منطقة التكنولوجيا النظيفة، والمخصصة للصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة (صنع التجهيزات المتعلقة بسلاسل الطاقات المتجددة، الشمسية والريحية، وبالنجاعة الطاقية). وقد أعد جزء من منطقة التكنولوجيات النظيفة كمنطقة حرة مخصصة لنشاط صناعي موجه للتصدير. وتستفيد هذه المنطقة الحرة من شروط خاصة من شأنها تسريع النشاط الصناعي الذي يواكب مخطط تنمية الطاقات المتجددة ببلادنا ومن ضمان التنافسية المطلوبة عند التصدير. وفي جواب على سؤال من مجلة ماروك هبدو الدولية[1] يتعلق بالتشغيل، صرح السيد محمد مباركي، مدير عام وكالة الجهة الشرقية : «*تدل الدراسات عموما بأن القطب التكنولوجي لوجدة سيمكن من إحداث قرابة 15 000 منصب عمل مباشر و8 000 منصبا غير مباشر. وستسمح المنطقة الحرة لوحدها من خلق 4 000 منصب شغل مباشر و2 000 منصبا غير مباشر. وأبعد من هذه الأرقام، تجدر الإشارة بأن جزءا هاما من هذه الوظائف يتعلق بوظائف مؤهلة. ولهذا السبب، من المقرر إقامة مجمع للتكوين والمعرفة على مساحة 36 هكتار، لتكوين الأطر ولتنمية البحث التطبيقي*». ويختتم السيد مباركي مصرحا : «*هذه هي كل المكونات التي ستسمح بإحداث قطب للتنافسية في مجال الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية*».

لتطوير الجاذبية الجديدة للجهة الشرقية، تتوفر الحوامل الترويجية الناجعة لذلك

وقد بدأت المشاريع الثلاثة تأتي أكلها. وقد سجل القطب التكنولوجي لوجدة من الآن استقرار 34 مشروعا تغطي مساحة إجمالية تصل إلى 228 130 متر^2، كما استقر ما لا يقل عن 20 مشروعا بالقطب الفلاحي لمداغ، تغطي مساحة 924 95 متر^2. أما بالحظيرة الصناعية لسلوان، وبالرغم من تأخر انطلاق الاستغلال، فقد تم تسويق 13 مشروعا تغطي مساحة 4,6 هكتار. ويرجع هذا التأخير إلى وضع صيغة تسيير جديدة مبتكرة للمناطق الصناعية، فللمرة الأولى بالمغرب، تُشرك غرفة للتجارة والصناعة والخدمات، غرفة الناظور في هذه الحالة، في تسيير الحظيرة الصناعية كمساهم في شركة التهيئة.

وتقدر مناصب الشغل المحدثة بفضل مشاريع الانطلاقة هذه وحدها أزيد من 2 000 منصبا، والاستثمار الناجم عنها 800 مليون درهم.

1- ماروك هبدو الدولية عدد 934، لـ 27 ماي إلى 2 يونيو 2011

مقال لإدارة التحرير
المصادر : أنتر أويل وصحافة مغربية

INTER - OIL

المغرب وإفريقيا : إن التعاون بأشكاله المختلفة بين المغرب ودول إفريقية أخرى يتحدد عموما في عمليات تحظى بتغطية إعلامية كبيرة وتصل مبالغها إلى أرقام كبيرة في ميادين العقار، والمصارف والتأمين.
إلا أن هناك شراكات نموذجية لا تثير ضجيجا، وفعالة وأحيانا قديمة : كما نراه هنا، منطقة – الجهة الشرقية – يمكن أن تمثل قصة نجاح للصناعة الفلاحية عابرة للدول.

قصة صناعية. إنتاج نوعي بنكهة محلية. إنه مربط صعب مبدئيا بين صناعة رمزية بالنسبة للجهة الشرقية ومقاولة نشيطة من بوركينا فاصو. ومع ذلك، التقى الكيانان وأدركا أنهما متكاملان. وانطلاقا من عمليات التنمية المشتركة لغزو ... العالم (لما لا !) حدث التعاطف والصداقة المتبادلين.

وهكذا، أصبح السيد نور الدين باشيري، مواطن الجهة الشرقية، قنصلا فخريا لبوركينا فاصو بقنصلية مُوَطنة الآن في... بركان ! وقد نزل خبر هذا التشريف خلال الزيارة الإفريقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وهو يؤكد على إحدى النتائج السارة المتعددة لسياسة الانفتاح والتقارب التي يريدها عاهل البلاد، منذ فترة طويلة، خاصة على الصعيد الاقتصادي.

وهكذا، فإن الشركة المغربية المنتمية للجهة الشرقية، Inter-épices وشريكها Burkina Paprika، يستفيدان مثلا من الإعفاء من الواجبات الجمركية التي تم التفاوض بشأنها بين الدولتين.

ولنعد إلى الوراء : عائلة باشيري تشتغل في مجال الصناعة الغذائية منذ الثلاثينات، وهي مجموعة صناعية تقليدية راسخة بالجهة الشرقية. وقد تم إحداث أنتر أويل Inter-Oil سنة 1990 وهي تبني نموها على جمع المادة الأولية، وخاصة الفلفل، الذي تتناسب زراعته جيدا مع تربة منطقة بركان. والأثمان محددة في بداية الموسم والمنافذ مضمونة، مما يجعل الفلاحين، وخاصة فلاحي الجهة الشرقية، يتسارعون لتأمين تموين الموقع الصناعي : لقد كان الأمر عبارة عن عقد أخلاقي حقيقي وعقد ثقة، يتجدد على مر السنين. وقد تضاعفت المساحة المخصصة لزراعة الفلفل بالجهة مرتين. والفلفل المطحون (PAPRIKA) للجهة الشرقية يصدر عبر العالم[1].

وقد واصلت هذه الصناعة المصدرة تنشيط الاقتصادات المحلية للمجالات الترابية الجهوية المعنية وتثبيت الساكنة القروية بضمان دخل معقول للفلاحين المعنيين. وتعالج أنتر إبيس المنتجات الناتجة عن الفلاحة البوركينابية، وتحولها إلى مواد جاهزة للاستعمال في التراكيب المطبخية، ثم تلففها قبل توجيهها نحو دورات التوزيع، وخاصة نحو التصدير الذي يعرف طلبا قويا. وبوركينا للفلفل المطحون Burkina Paprika تستغل 500 هكتارا لزراعة الفلفل والزنجبيل. وقد فتحت الشراكة مع مصنع المنطقة الشرقية (الذي بوسعه أن يعالج أزيد من 3 000 طن سنويا) أبواب التصدير، وخاصة نحو أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر. وهذا ربح ملموس للتموقع الجغرافي الاستراتيجي للجهة الشرقية ومهاراتها الصناعية.

والهدف الثاني لمقاولة بركان هو تنمية النيورا، وهو صنف من الفلفل أصله من أمريكا اللاتينية يستغل منذ فترة طويلة في دوائر تادلة، واللوكوس والجهة الشرقية. وهذه النبتة تفضل من أجل اكتمال نمو جيد فترات الحرارة المرتفعة (30 درجة مئوية مناسبة لنموها) وتتطلب ريا منتظما (مرة في الأسبوع) ومراقبا بشكل جيد. فالدائرة المسقية لملوية ستكون إذا الإطار المثالي لعمليات التنمية المستقبلية.

بعد «الصناعة المُصَنعة»، وهو المفهوم الذي أصبح اليوم موضوع جدل قوي، فقد أقام مسيرو مجموعة باشيري ما يمكن تسميته «الصناعة الجهوية المنمية»، التي تُحدث العديد من مناصب الشغل بالفضاء القروي، وتخلق الثروة وتخصب الاقتصاديات المحلية للمجالات الترابية المعنية. ويشكل ذلك كابحا حقيقيا للهجرة القروية، وكذا محركا قويا لصادرات المنتجات كما للمهارات. و«العيش والعمل بالبلد»، وهو مفهوم قديم أيضا، وجد في النهاية هنا ترجمة مثالية. وهو فأل خير بالنسبة للصناعات الفلاحية المنتظرة في الحظيرة الصناعية المخصصة لها بجوار بركان. وهو مثال جيد أيضا.

1- تُسوق أنتر أويل هذا المنتوج تحت علامة بشار الخير

غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور في قلب الانعاش الصناعي الجهوي

عبد الحفيظ الجرودي
رئيس
غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور

الحيوية الصناعية للناظور، وخاصة حيوية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة، قوية وليس لها مثيل بالجهة الشرقية. وتحمل غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور تطلعات المقاولين وتشجع المبادرات المجددة لاستقبال المستثمرين. وهي تفكر في العقار، وتقديم الخدمات، وخلق الثروة ومناصب الشغل، وضم الشركاء حول مشاريعها. ورؤيتها واسعة وتمتد لتنمية الأقاليم المجاورة، وحتى للصالح الجهوي في مجموعه. الطموح والحداثة يسيران في خط واحد.

منذ الاستقلال، تم اعتبار القطاع الأولي قطاعا أساسيا للإقتصاد المغربي. وقد كان دوما أولوية أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية وهو ما يفسر الجهود الضخمة التي تم تخصيصها لهذا القطاع الذي ما زال يستفيد من العديد من الامتيازات من حيث الاستثمارات في مجال البنيات الأساسية، كالسدود، والإعفاءات الضريبية والمساعدات. وفي المقابل، فإن السياسة الصناعية ظلت دوما في المرتبة الثالثة بين الأولويات، بعد الفلاحة والسياحة. وقد كانت الدولة تكتفي بدور الربط للرساميل الخاصة، لا سيما خلال الستينات.

غير أنه، وابتداء من السبعينات، انطلاقا من ملاحظة الحدود البنيوية التي تشكو منها الفلاحة وعدم قدرتها على التأثير على الاقتصاد، تم اعتماد التصنيع كشرط للإقلاع الاقتصادي من طرف السلطات العمومية. وقد ترجم ذلك في الواقع بدور متزايد للدولة، وخاصة بواسطة شركاتها القابضة المالية عبر مساهمات بأكثرية أو بأقلية في رأسمال شركات وطنية تراقب قطاعات هامة.

في الثمانينات، الاستثمارات الصناعية الكبرى، ثم المنطقة الأولى المخصصة للصناعة بسلوان

وقد تمت إعادة النظر في هذه السياسة فورا في إطار برنامج التقويم الهيكلي لسنوات الثمانينات والذي كرس تراجع الدولة وتشجيع المبادرة الخاصة، لا سيما بإعطاء الانطلاقة لمسلسل خوصصة عدد كبير من المؤسسات الوطنية وبمجموعة من الاصلاحات الهادفة إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على تولي المسؤولية وفق الاختيار الليبرالي للدولة المغربية.
وفي مجال التصنيع، تم دعم هذه الاصلاحات، خلال نفس العقد، بإعطاء الانطلاقة لبرنامج المناطق الصناعية على الصعيد الوطني.
وفي سنة 1984، كان لإقليم الناظور امتياز رؤية أول وحدة تصفيح مغربية من طرف الشركة الوطنية للصلب (سوناسيد)، لكن فكرة تطوير مركب للحديد كامل الاندماج انطلاقا من إنتاج الحديد بويكسان بتثمينه في فرن عال لإنتاج مليون طن، تم استبعادها مع الأسف لصالح معالجة الكريات المستوردة.

وفي سنة 1986، زود إقليم الناظور بمنطقة صناعية بسلوان تبلغ مساحتها 96 هكتارا، أنجزت على أشطر أربعة. وقد استقر عدد كبير من الوحدات الصناعية، من بين الأفضل هيكلة، في هذه المنطقة. إلا أنه، في غياب بنية لتسيير المنطقة، واجهت الصناعات مشاكل عديدة مرتبطة بالعقار، وبالتمويل، وبالكهرباء وبالمضاربة.

وأمام الصغر النسبي لهذه المنطقة والطلب المتزايد على العقار المخصص للاستثمار، اضطر عدد كبير من الوحدات على بذل جهود مالية كبرى لتملك وتهيئة بقع أرضية خارج المنطقة الصناعية، في غياب كل مساهمة أو مساعدة من طرف السلطات العمومية.

مطار الناظور–العروي، بنية أساسية على مستوى الجهة

كما هو الأمر بالنسبة للوحدات المتواجدة على الطريق الوطنية 19 الرابطة بين الناظور والعروي.

وقد استبقت غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور منذ التسعينات ضرورة معالجة الخصاص في بنيات استقبال المستثمرين، وخاصة أرباب الصناعة المغاربة والأجانب، وهو فراغ تمت إثارته مرارا وخاصة كلما تعلق الأمر بتشجيع عملية الاستثمار بالجهة. والغرفة، كوعاء لتطلعات المستثمرين وكفاعل رسمي مكلف بالإرتقاء ومواكبة الاستثمار بالجهة، نجحت، بعد كفاح طويل، من اقتناء بقعة أرضية تابعة لأملاك الدولة مساحتها 72 هكتارا على الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين الناظور ووجدة وتابعة ترابيا لبلدية سلوان.

ونظرا لغياب الوسائل المالية وأمام أهمية طموحنا لإقامة حظيرة صناعية تستجيب للمعايير الدولية فوق هذا العقار، بحثت غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور عن شركاء محتملين بإمكانهم رفع هذا التحدي. وقد أثمر هذا الاستكشاف، واستطعنا في 2007 أن نوقع على مذكرة اتفاق مع شركائنا الذين عبروا عن رغبتهم في المشاركة في المشروع، كل واحد حسب الصيغة التي تناسبه.

وبالملموس، فقد التزمت مؤسسة ميدز MEDZ، المتفرعة عن صندوق الإيداع والتدبير للتنمية، بتصميم وإنجاز أشغال الحظيرة على الموقع، في حين وافقت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، ووكالة الجهة الشرقية وإقليم الناظور على تحمل الأشغال خارج الموقع. وهكذا، وكمحرك رئيسي لهذا المشروع، فقد حققت الغرفة سبقا في تاريخ الغرف المهنية على الصعيد الوطني.

Chambre
de commerce
d'industrie et de services
de Nador

ورغم أن مشروع الحظيرة الصناعية لسلوان قد سبق الفكرة نفسها للميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي 2009 – 2015، فإنه يندرج في سياق نفس الأفكار والرؤى التي أطرت إعداد «مخطط الاقلاع» هذا، وخاصة في مكونه المخصص لتنمية الحظائر الصناعية من الجيل الجديد (أو الأرضيات الصناعية المندمجة). وهكذا، يمكن أن نعتبر أن الحظيرة الصناعية لسلوان تفرع جهوي للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي. كما يشكل أيضا محور التنمية الصناعية للجهة الشرقية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه بتاريخ 18 مارس 2003، والذي يشمل أيضا مشروعي القطب الفلاحي لبركان والقطب التكنولوجي لوجدة.

وقد تم في الوقت الحالي إتمام الشطر الأول من تهيئة الحظيرة الصناعية لسلوان، التي تشترك في تسييرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور وميذز عبر شركة تهيئة حظيرة سلوان. وهذا الشطر، الذي تبلغ مساحته 50 هكتارا، مجهز بمجموع البنية الضرورية لاستقبال الوحدات الصناعية. وقد بلغت تكلفة تهيئة هذا الشطر الأول قرابة 320 مليون درهم، وسيؤدي إلى إحداث استثمار يبلغ 4 مليار درهم وخلق 12 000 منصب شغل.

لقد تم تصور الحظيرة الصناعية لسلوان كأرضية صناعية مندمجة، مما يفترض تحمل شركة تهيئة حظيرة سلوان ليس فقط لخدمات الأمن، وجمع الأزبال، والمواقف، والصيانة، والمساحات الخضراء والإنارة العمومية، بل أيضا تقديم تشكيلة متنوعة من

الخدمات، سواء للمقاولات (كالشباك الوحيد، والتكوين المهني، واللوجستيك والصيانة، والخدمات البنكية، والبريد والجمرك)، أو للأشخاص (فندقة، مطعمة، تنشيط، نظافة وصحة). وينبغي التوضيح أيضا وتبليغ المستثمرين المنتظرين بالحظيرة، بأن رخصة البناء سوف تسلم في عين المكان بواسطة الشباك الوحيد، من أجل تسهيل إستقرارهم.

أما بخصوص التكوين المهني، فإن غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور تنوي إحداث معهد للتكوين من أجل تزويد مجموع الصناعيين بالكفاءات الضرورية المناسبة.
وكتدبير لتشجيع ومواكبة أرباب الصناعة الذين سيستقرون، حينما تبرز حيوية الحظيرة، فإننا ننوي تهيئة الشطر الثاني المبرمج الذي تبلغ مساحته 22 هكتارا، دون أن نزيح طبعا إمكانية توسيع هذه المساحة لتصل إلى 142 هكتار. ونفكر في أن نقيم فضاءا للمعارض في الموقع، قد يكون ذا قيمة كبيرة مضافة للإرتقاء بمنتجات كل الجهة.

وبشكل موازٍ، توجد فكرة أخرى قيد الدرس وتتمثل في معهد متخصص للتجارة والتسيير كفيل بتزويد كل الجهة بكفاءات ومسيرين في مستوى التحديات التي تفرزها مجموع المشاريع المنطلقة أو المقررة بالجهة الشرقية، كالمشروع الضخم لمارشيكا ومشروع الناظور غرب المتوسط.

الفضاء الصناعي مهيأ لحمل إحداث المقاولات والإشعاع على مجموع المنطقة دون الجهوية

مع تقييم الحاجيات من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة القابلة لمواكبة كل هذه الأوراش، من جهة، وإحتلال مكان بحظيرة سلوان، من جهة أخرى، يطرح تساؤل حول فائدة وضرورة تفريخ وحضانة المقاولات، وهو المفهوم الذي أظهر قوته في مجال الإرتقاء بثقافة وروح المقاولة.
بالفعل، وبتنسيق مع شركائنا، نجحنا في جمع الوسائل المالية الضرورية لإعطاء الانطلاقة داخل الحظيرة، لمركز للأعمال وتفريخ المقاولات يحمل إسم Nador Business Incubation Center. والشطر الأول من هذا المشروع، المقرر على مساحة مغطاة تبلغ 4 000 متر^2، ممول بصورة مشتركة من طرف صندوق تمويل المشاريع ذات الفائدة الاقتصادية، ووكالة الجهة الشرقية وغرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور باستثمار مبلغه 23,3 مليون درهم. ومن المقرر أن يتم الإنتهاء من أشغال بناء المركز في منتصف 2015.
وقد صمم هذا المركز لتقديم خدمات مواكبة للمقاولين الشباب ودعم إقامة مشاريع مبتدعة. وتتمثل الغاية في إحداث المركز في تحسين شروط انطلاق ونمو المشاريع، وهي آلية قد تسمح بتقليص كبير لمعدل فشل المقاولات المحدثة من قبل الشباب وذلك أساسا عبر مواكبة مشخصنة، خلال وبعد خلق المقاولة، من طرف مهنيين متمرسين.
إن الحديث عن الحيوية الصناعية لإقليم الناظور وغرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور تدفعنا إلى تقاسم إنشغالاتنا في ما يخص مستقبل الاستثمار والنشاط الاقتصادي في إقليم دريوش، المهمل كثيرا ومنذ مدة طويلة من حيث التجهيزات الطرقية، والاجتماعية، والتجارية، والصناعية وغيرها. ومنذ التقسيم الإداري الجديد لـ 2009 الذي ارتقى بدريوش إلى مرتبة إقليم، بدأت تبذل جهود لتدارك هذا الخصاص، لا سيما في مجال البنية الطرقية والاجتماعية. والفلاحة التي تهيمن على القطاعات الاقتصادية الأخرى بهذا الإقليم، أثارت انتباهنا. وبالفعل، طرحت الغرفة والمجلس الإقليمي لدريوش للدرس إمكانية تزويد الإقليم بقطب فلاحي من شأنه تحقيق مواكبة من العالية والسافلة، للنشاط الفلاحي.
وأمثل ما يمكن القيام به في هذا المسلسل التصنيعي هو تزويد هذه الواجهة المتوسطية بمنطقة حرة تمكن، بفضل امتيازات ضريبية وإعفاءات من التحملات الاجتماعية، من خلق حركية بهذا الفضاء الجهوي وبتحفيز استقرار مقاولات به، خاصة بفضل ترحيلات، تشكل بدائل ممتازة لمواجهة عبء التهريب، وتمكن من تقليص الأثر السلبي للأنشطة والمبادلات على مستوى الحدود، لفائدة أنشطة مهيكلة ومنظمة. ويشكل نطاق الحظيرة الصناعية لسلوان في مرحلتها الثانية، أو في توسعتها المرتقبة، موقعا مثاليا لإقامة منطقة حرة محتملة.

المنتجات المحلية، سلاسل واعدة في مجال الصناعة الغذائية

أحمد لمريني، استشاري بوكالة الجهة الشرقية
كريم يحيى، مكلف بمهمة بوكالة الجهة الشرقية

أصلا، لم يكن للمنتجات المحلية طابع صناعي، إذ كانت موجهة بالأساس نحو الاستهلاكات المحلية ومسارات توزيع غير منظمة. وتحويلها إلى سلاسل صناعية ينبغي أن يتحكم في التناقض القائم بين الصناعة التقليدية (المحافظة على الجودة العالية) وإنتاج أوسع وموحد، يحترم المعايير المقبولة. هناك فرص شغل تنتج عن العملية، والبعد المحلي للاستفادة يهم تنمية المجالات الترابية. وكل شيء متوفر لتحفيز تدخل وكالة الجهة الشرقية.

منذ انطلاق برنامج إقلاع سنة 2006، تم اختيار قطاع الصناعة الغذائية كأحد القطاعات ذات الأولوية من بين المهن العالمية للمغرب التي تتمتع فيها بلادنا بالعديد من الميزات التنافسية. وقد استفاد قطاع الصناعة الغذائية من المقاربة الإرادية لمخطط إقلاع الذي يشمل تشجيع تنمية أقطاب الصناعة الغذائية على أساس تقاطع الإمكانات القطاعية والترابية الخاصة بمختلف جهات المملكة.

قد اختير قطب الجهة الشرقية إلى جانب ثلاثة أقطاب فلاحية للمملكة : قطب سوس درعة، والقطب الثنائي مكناس–فاس وقطب الغرب. وفي هذا الإطار، اعتبرت السلاسل المرتبطة بالمنتجات المحلية (مثلا زراعة الزيتون، وزيت أركان، والخضروات، وتربية النحل، والتمور، والتوابل، والمنتجات الحليبية، والمنتجات العضوية، إلخ.) كسلاسل واعدة من حيث الميزات المقارنة والمؤهلات على صعيد التصدير.
جاء مخطط المغرب الأخضر، الذي انطلق في 2008 والمخصص أساسا لتحديث القطاع الفلاحي (الإنتاج والتسويق)، ليتدخل لوضع الآليات التطبيقية للارتقاء بهذه السلاسل.
فمثلا، عبر وضع أنظمة للتجميع من أجل إحداث إطار متضامن لشراكات رابح–رابح مع منتجين صغار واستغلالات من القطاع الخاص أو مهنيين، أو أيضا عقد – برامج بين الدولة والمنتجين، لمنح وسائل تثمين الإنتاج وتأمين منافذ تجارية من أجل تحسين مداخيل المنتجين.

البابريكا (دقيق الفلفل الأحمر) المنتوج النجم بالجهة الشرقية

تتوفر الجهة الشرقية على إنتاج فلاحي وحيواني غني ومتنوع. ويتركز الإنتاج الفلاحي في شمال الجهة، بينما يهمن النشاط الرعوي في جنوب المنطقة. كما تختزن الجهة موارد غابوية هامة.

قد أنجزت وكالة الجهة الشرقية، سنة 2007، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة تتعلق بمؤهلات الجهة الشرقية على صعيد المنتجات المحلية. وقد أفضى الجرد المنجز بالمناسبة إلى التعرف على السلاسل الواعدة التالية : اللحوم الحمراء لأراضي بني كيل، والحليب ومشتقاته، والأعشاب العطرية والطبية، وتربية النحل، وغراسة الزيتون، وتمور فجيج، وزيت أركان ببركان، وزراعة النيورا (الفلفل)، والفواكه الجافة بتاوريرت، والزعرور (المزاح) بزكزل والكمأة بالنجود العليا.

بتحديد هذه المؤهلات، تأكد لدى وكالة الجهة الشرقية أهمية دعم تنمية سلاسل المنتجات المحلية. وبالفعل، فإن هذه السلاسل تمثل

مشاريع قرب، إضافية ومكملة للمشاريع الكبرى المهيكلة المنجزة في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية. ويمكن تطوير هذه السلاسل من الاستفادة القصوى من وقع مثل هذه المشاريع على التنمية الداخلية للجهة. فمثلا، يشكل تثمين المنتجات المحلية محفزا تكميليا بالنسبة للمشاريع السياحية الكبرى، كمشروعي ميديتيرانيا السعيدية أومارشيكا.

وإدراكا منها بالطابع العرضاني للعمليات التي ينبغي الاضطلاع بها لتوجيه المنتجات المحلية نحو صبغة صناعية، أقامت وكالة الجهة الشرقية شراكة مع المستفيدين أنفسهم والعاملين في مجال التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذا مع التعاون الدولي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التعاون اللامركزي مع جهة شامبان–أردين بفرنسا، المنظمات غير الحكومية الدولية، إلخ.) لدعم تنميتها. وتتلخص هذه العمليات في ما يلي.

سلسلة الزيتون

«الجهة الشرقية : إنتاج زيت الزيتون يحقق نتائج مدهشة...» هو عنوان جريدة L'Economiste في عددها بتاريخ 13 فبراير 2014. وحسب هذه الجريدة، فإن الجهة تُؤمن 10% من الطلب الوطني والمحصول جيد على مستوى الأقاليم السبعة بزيادة 10% بالمقارنة مع 2013.

وهذه النتائج تعزز اختيار وكالة الجهة الشرقية دعم إنتاج زيت الزيتون. وتتمثل طريقة الدعم أساسا في تنسيق التآزرات داخل نفس المجال الترابي بين التعاونيات ومحيطها المحلي من أجل تعزيز رأسمالها الاجتماعي، والاستفادة القصوى من نشاط مختلف الفاعلين المحليين وتحديد البرامج المشتركة المهيكلة الكفيلة بتنمية السلسلة على صعيد الجهة.

زيت الزيتون أو الأركان، منتجات محلية ذات رمزية بالنسبة للجهة الشرقية

وتقود وكالة الجهة الشرقية هذه العملية بشراكة، من جهة، مع المؤسسات المغربية المختصة، وخاصة إتحاد تعاونيات الزيتون بالجهة الشرقية، والمصالح الجهوية لوزارة الفلاحة، ومن جهة أخرى، مع هيئات التعاون الدولي، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية[1] والمنظمة الإيطالية FELCOS Umbria[2].

وقد شملت الشراكات العديد من الأوجه المتصلة بتحسين جودة المنتوج وتسويقه، وخاصة :

- إتحاد منتجي الزيوت ؛
- تنفيذ برنامج للتكوين والتبادل لفائدة المنتجين وتقنيي المديرية الجهوية للفلاحة ؛
- تحديث مسلسل سحق، وتخزين وتوضيب الزيتون ؛
- تعقب المسلسل والتصديق على الزيت المنتج.

وقد شمل تدخل الوكالة كل أجزاء تثمين السلاسل بشراكة وتكامل مع مخطط المغرب الأخضر : التنظيم، تدعيم القدرات، الغرس، التثمين والتسويق.

سلسلة تربية النحل

تم تحديد عمليات لتدعيم المكتسبات في إطار شراكة جديدة بين وكالة الجهة الشرقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لجعل سلسلة تربية النحل والتجمع ذي النفع الاقتصادي لتافوغالت نموذج نجاح لتثمين شبه صناعي لمنتجات النحل. ويتعلق الأمر بتأمين مواكبة لأعضاء التجمع من أجل رفع مستوى كفاءاتهم، ولاسيما في ميادين معالجة مستعمرات النحل ضد الأمراض والطفيليات، وتقنيات تربية الملكات وإنتاج غبار الطلع وغذاء الملكات، والانتجاع بالنسبة لانتقاء الأماكن وتنفيذ العملية وتتبع المستعمرات طوال السنة ومبادئ الانتقاء من أجل التحسين الجيني للمستعمرات[3].

سلسلة النباتات العطرية والطبية

بالنسبة لسلسلة النباتات العطرية والطبية، وخاصة إكليل الجبل، تقدم وكالة الجهة الشرقية دعمها لبرنامج إدماج التنوع البيولوجي في سلسلة قيم النباتات العطرية

والطبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، عبر اتفاقية للتعاون موقعة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويتمثل موضوع دعم الوكالة في تنظيم مجموعة من التعاونيات للتنمية الغابوية بفجيج، وجرادة وتاوريرت وتعزيز قدراتها.

النباتات العطرية والطبية، سلسلة واعدة بالنسبة للمنطقة الشرقية (هنا نبتة إكليل الجبل/أزير)

سلسلة الأركان

إن تواجد شجرة أركان بإقليم بركان (بتافوغات)، وهي شجرة راسخة بالمنطقة وتتمتع بميزات عديدة، يمثل ورقة رابحة بالغة الأهمية علميا، وكذا، أحيانا، مصدر اهتمام من الناحية السياحية. ففضلا عن وظيفتها الايكولوجية نتيجة لدورها الحيوي في حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي، فإن شجرة أركان ذات استعمالات متعددة ولها منافع اقتصادية واجتماعية أساسية. فكل جزء من الشجرة قابل للاستعمال ويمثل مصدرا لا يستهان به للمداخيل بالنسبة للسكان. وفي أفق الحفاظ على هذه الثروة الطبيعية بالجهة، تم وضع استراتيجية محلية ترمي إلى إخبار وتحسيس الرأي العام المحلي، والوطني والدولي، حول المحافظة على هذا التراث الوطني وتنميته وتثمينه.

وهذا العمل تضطلع به وكالة الجهة الشرقية إلى جانب شركائها وهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي لملوية، والمديرية الجهوية للفلاحة والتعاونيات المستفيدة.

سلسلة الماعز

لقد مكنت الدراسات التي قامت بها وكالة الجهة الشرقية من إبراز مؤهلات كبيرة في مجال تربية الماعز على صعيد ممر تافوغالت/ لبصار/ بني درار. وإجمالا، يبلغ عدد رؤوس الماعز بالجهة الشرقية زهاء 650 000 (أي حوالي 10% من القطيع الوطني). وقد تمت إقامة مشروع لتثمين سلسلة حليب الماعز بتافوغالت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وهذا المشروع موجه لتحديث مصنع الجبن الموجود بتافوغالت، ببناء إسطبل عصري بطاقة 150 رأس ماعز، واقتناء وسائل جمع ونقل الحليب، والمعدات التقنية للإنتاج، ومعدات مخبرية للمراقبة وكذا إقامة وحدة للتوضيب. وبشكل موازٍ، ينبغي وضع برنامج دائم لتعزيز القدرات وتحسيس المربين ومختلف المتدخلين على طول سلسلة الإنتاج، وكذا نظام للتعقب ولجودة الحليب. وللإشارة، فإن سلسلة الماعز تمكن، من جانب آخر، من تزويد العديد من الأنشطة الحرفية وصناعة الجلد بالمواد الأولية (جلود، مادة الجلد والصوف بالأساس).

دعم تصديق المنتجات المحلية

من جانب آخر، استهدفت الجهود التي بذلتها وكالة الجهة الشرقية أيضا مواكبة التجمعات والتعاونيات من أجل احترام دفاتر التحملات التي تفرضها أنظمة التصديق. وهذا هو الحال، في مرحلة أولى، بالنسبة للسلاسل ذات القيمة المضافة العالية (زيت الزيتون، العسل والنباتات العطرية والطبية).

تثمين المنتجات المحلية : توجه أساسي لإستراتيجية تدخل الوكالة

إن تثمين المنتجات المحلية يسهم، من جهة، في الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الجهوية مما يمكن من اندماج أفضل للجهة في محيطها الخارجي ومن جهة أخرى، في خلق شغل القرب الرامي إلى تقليص البطالة وتخفيض الفقر الاقتصادي، تناغما مع روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويمثل إنعاش التنافسية الاقتصادية وإحداث شغل القرب تباعا المحور 1 والمحور 5 لاستراتيجية التنمية الجهوية التي تتبعها وكالة الجهة الشرقية. وفي هذا الإطار تتابع عدة أهداف :

- تحسين تنافسية التعاونيات الإنتاجية، ولاسيما تشبيكها حول مصالح اقتصادية ؛
- تعزيز قدرات العاملين المحليين في مجال الإنتاج، والمعالجة وتسويق هذه المنتجات التي تتمتع بطاقة تثمين مرتفعة بالسوق الوطنية وعند التصدير ؛
- تنمية النسيج الجمعوي والتعاوني الذي يسهل مشاركة المستفيدين في التنمية المحلية ؛
- خلق فضاء للحوار، والمطالبة والمنافسة للفلاحين ومربي الماشية ؛
- تحسين مداخيل الأسر.

1- هذا البرنامج يتدخل في إطار برنامج التنمية المحلية المندمجة للجهة الشرقية بفجيج.

2- صندوق السلطات المحلية لتنمية التعاون اللامركزي والتنمية البشرية المستدامة، اومبريا- إيطاليا.

3- أنظر تقرير تقييم المرحلة الأولى من المشروع التي تحمل إسم «اقتراحات لتحسين أداء المشروع» لـ 2 نونبر 2011 الذي أنجزته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

البرنامج 2 : تحويل فلاحي

دعامة 1 تنمية ترابية	محور استراتيجي الارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الجهوية
توصيف تحويل الفضاءات الفلاحية إلى زراعات ذات قيمة مضافة جد مرتفعة بتسهيل مشاريع الاستثمار الخاص : • حسب نموذج التجميع (الدعامة 1 لمخطط المغرب الأخضر) ؛ • عبر دراسات الجدوى للمشاريع التضامنية (الدعامة 2 لمخطط المغرب الأخضر).	
السياق الوطني • يشمل مخطط المغرب الأخضر مساعدات للاستثمارات الخاصة (الدعامة 1) وجيل جديد من المشاريع التضامنية (الدعامة 2) ؛ • جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية ومشاريع ترحيل الأنشطة (الحصول على ولوج تفضيلي لإتفاقيات التبادل الحر) ؛ • تحديث شبكات التوزيع بالمغرب (القانون حول السلامة الغذائية، محلات التوزيع الكبرى، الشبكات البديلة).	السياق الجهوي • 8% من المساحة الزراعية النافعة الوطنية، منها 15% مسقية ؛ • معدل الفقر القروي يفوق المتوسط الوطني (18% مقابل 14%) ؛ • 100 000 من الاستغلالات الفلاحية.
التشخيص الترابي مؤهلات ينبغي استثمارها : • توفر الجهة على ميزة مقارنة أكيدة في مجال البستنة وقطعان الغنم ؛ • التواجد الكامن لزهاء عشرين مجمع ؛ • الميزات المقارنة غير الظاهرة في مجال إنتاج الحليب، والزيتون ومشتقاته ومنتجات محلية أخرى ؛ • التواجد الملموس للمنتجات المحلية (كمأة السهب، زعرور زكزل، ماعز تالسنت، تمور عزيزة، غنم بني كيل) ؛ • الموارد اللوجستية والمالية المتوفرة ؛ • القرب الجغرافي للأسواق وللبلدان المصدرة للاستثمارات المباشرة.	تبرير البرنامج • تقاطع الفرص ونقط القوة في هذا القطاع لا يمكن أن يتم بصورة «عفوية» في المجالات الترابية التي لا تُعرف إمكاناتها جيدا بالخارج ؛ • يضع مخطط المغرب الأخضر المشاريع في موقع تنافس حسب منطق أول قادم / أول مستفيد ؛ • يرمي البرنامج إلى رفع الحواجز من أجل اجتذاب أكبر عدد من الاستثمارات التي تدفع نحو التحول إلى مضاربات ذات قيمة عالية.
أهداف البرنامج هدف شمولي : • المساهمة في تنافسية الاقتصاد الجهوي. أهداف نوعية : • تنمية الانتاجات الحليبية ؛ • الزيادة في الإنتاجات الزيتية ؛ • تثمين المنتجات المحلية (الكمأة، الزعرور، الماعز، التمور، إلخ.).	المشاريع الجارية رافعات التآزر : • مشاريع جارية ببركان (قطب مداغ الفلاحي) وبوجدة (تجمع كولايمو) ؛ • مشاريع الري تتعلق بدوائر الري الكبرى للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية وتحويل الري الخاص ؛ • دوائر الغرس الممولة من طرف وكالة الشراكة من أجل التقدم، والكائنة بتاوريرت ووجدة ؛ • المرحلة 2 من مشروع الرعي قيد الإتمام بفجيج.
المشاريع والعمليات المحددة (على سبيل الإشارة) • دعم التجميع في السلسلة الحليبية بجرادة ؛ • دعم التجميع في سلسلة الزيوت بتاوريرت ؛ • إعداد مشاريع متضامنة بفجيج.	

ORIENTAL.MA Beaux Livres

إثارة التجليات التراثية،
الإقتناع بكونها إستثنائية.

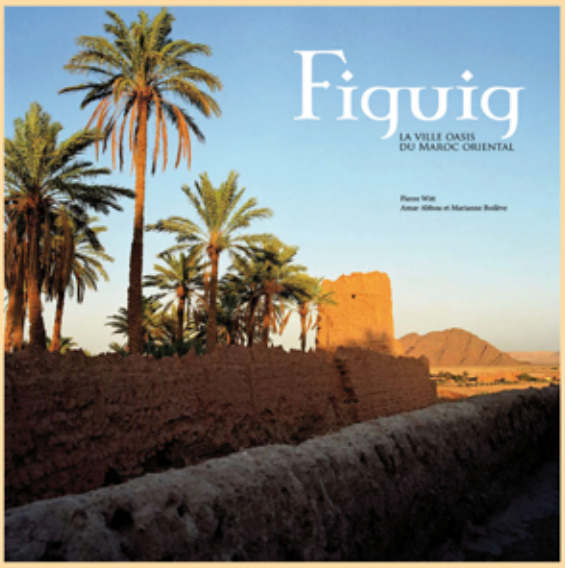

وكالة
الجهة الشرقية

700 صفحة

من التشخيص والتشاور والتحليل والمنهجية والحصيلة والاستشراف والتقييم والمشاريع... والآمال والطموح أيضا : كل شيء لتجسيد توجيهات المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية ورسم طريق تنمية مستدامة وشاملة، إقتصادية و إجتماعية، للجهة الشرقية.

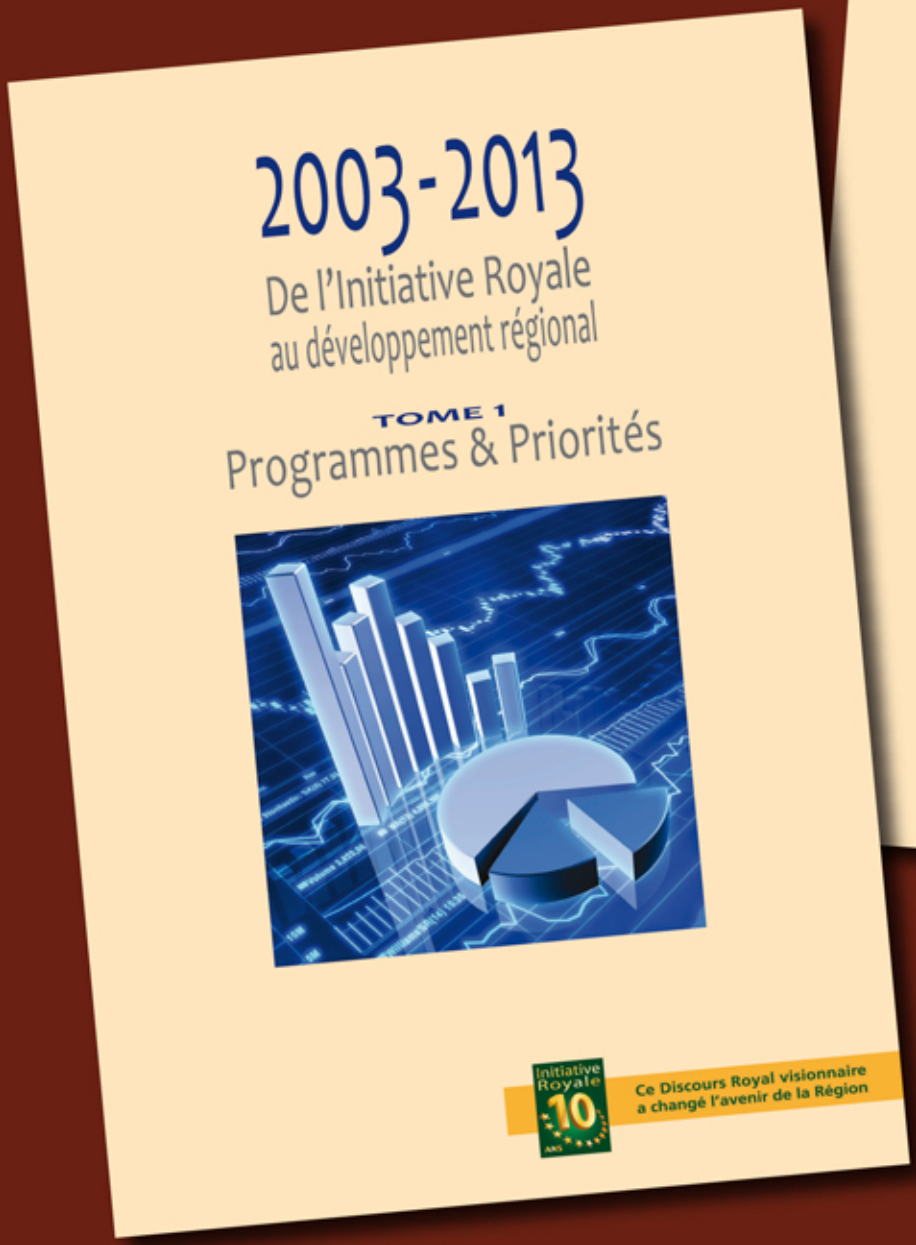

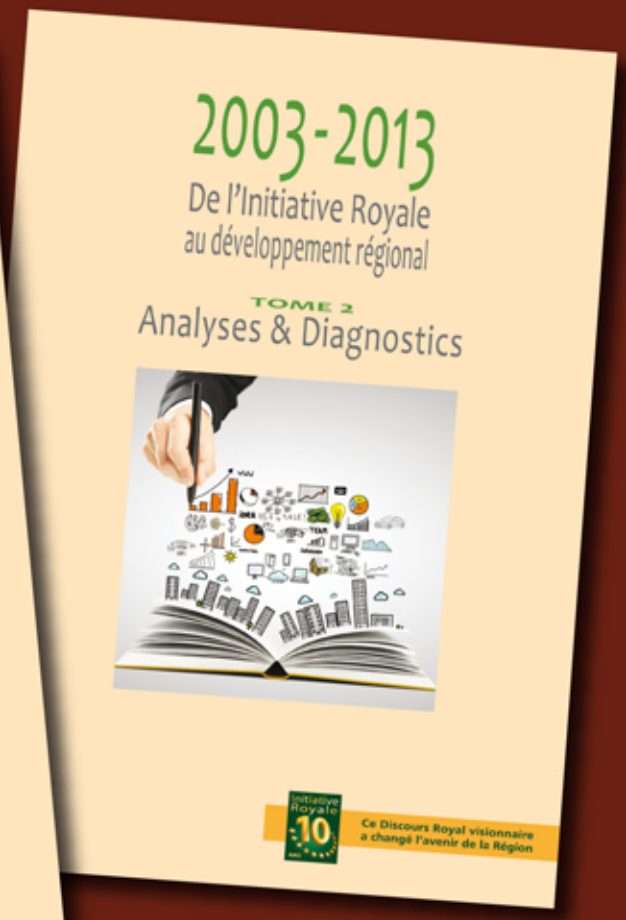

« قد يتعلق الأمر بكل بساطة بكتابة ذاكرة مستقبلنا.
لكن ما علينا أن نعرفه هو أكبر من ذلك بكثير :
إنه تاريخ ميلاد جديد مثل أيضا إنبعاثا بالنسبة لجهتنا».

محمد مباركي
مدير عام وكالة الجهة الشرقية
تقديم للجزء 1 من هذا المؤلف

يمكن الإطلاع على منشورات وكالة الجهة الشرقية على :
www.oriental.ma

ORIENTAL .MA Etudes